رؤى المستقبل

مجلة شهرية منوعة تصدر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات

● الأحد 1 سبتمبر 2024 م - 28 صفر 1446 هـ

● Sunday 1 September 2024

20
2024

سرقة القرن

خداع نظام مالي كامل وشكوك حول حادثة نور زهير قبيل المحاكمة

السفير البريطاني في بغداد يكشف عن تهديدات مباشرة

اقرأ أيضاً:

- خدعة إيرانية في العراق تبتلع رواتب ملايين العمال
- البرلمان العراقي يصوت على زيادة رواتب أعضائه بنسب عالية
- المالكي يحذر من خطر تزوير الأصوات في الإنتخابات المقبلة
- العلاقات العراقية التركية: طموح حسن الجوار وتحديات عدم الاستقرار

معضلة السلاح المنفلت في العراق

وفا محمد كريم

العدد 20 - عام 2024

صاحب الامتياز
ورئيس التحرير:
د. سعد الهموندي

هيئة التحرير
د. يحيى السنبل
حسام الغزالي
د آراس اسماعيل
د. هاوزين عمر
د.نازدار علاء الدين سجادي
نازنيين مندلاوي
د. مهدي نور الدين محمد
ياسين عزيز

التدقيق اللغوي
د. نايف الكوردستاني
د. هشام فالح حامد

العلاقات العامة
د. فرهاد كاكائي
د. أحمد يوسف ميران
أحمد حسين الجاف
سهين مفتي
د .خليل القيسي
رزكار لشكري
جنان الطيار
رامز إيليا
أمير زنكنه
امنة فاضل جعفر

ترسل المقالات على الايميل:
www.ruaafoundation.com
ceo@ruaafoundation.com
info@ruaafoundation.com
009647502471973

مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

مؤسسة تعمل على مواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل يُعنى أيضاً بإجراء الدراسات والبحوث في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضايا التي تهم المنطقة وتؤثر في مستقبلها، إضافة إلى إجراء استطلاعات الرأي بهدف تزويد الباحثين وصانعي القرار بالبيانات والمعطيات المطلوبة، وتنظيم الفعاليات والأنشطة مثل الندوات والمؤتمرات.

مرخصة من قبل حكومة إقليم كوردستان العراق
رئاسة مجلس الوزراء - رئاسة الديوان - دائرة المنظمات غير الحكومية، رقم -5760- تاريخ 31/10/2022

هيئة المستشارين
د. همام الشماع
د. غازي فيصل
د. هدى النعيمي
د.سلامة الخفاجي
عبد اللطيف كلي
د. كوفند شيرواني
د. فارس الخطاب
د سولاف كاكائي
هيوا سعاد
حسين الجاف

العمليات الفنية: مؤسسة مورول

جميع المقالات تعبر عن رأي كاتبها

استمرار شغور منصب رئيس البرلمان

تحديات بلا حلول

د. سعد الهموندي

بعد مرور أكثر من تسعة أشهر على إنهاء عضوية رئيس البرلمان السابق محمد الحلبوسي بقرار من المحكمة الاتحادية العليا بتهمة التزوير، ما زالت الخلافات قائمة على اختيار بديل له بين القوى السياسية العراقية، على الرغم من كل الوساطات التي أطلقتها أطراف سياسية مختلفة كان آخرها وساطة الزعيم «مسعود بارزاني»

فالبرلمان أخفق خمس مرات تباعاً في حسم الملف، في ظل انقسام بين الأطراف السياسية في دعم أحد المرشحين للمنصب، وهما «محمود المشهداني»، و»سالم العيساوي»، الذي حصل على أغلبية الأصوات خلال جلسة اختيار رئيس البرلمان الأخيرة، والتي شهدت عراكاً بالأيدي، أصيب فيها أحد النواب بجرح في رأسه الأمر الذي يشير إلى مدى الانحطاط والتخلف الذي وصلنا إليه، دوناً عن شتائم وسباب بين بعض النواب ورئيس البرلمان بالوكالة، الأمر الذي أفضى إلى تدخل قوات الأمن لفض الشجار، ومغادرة معظم النواب ورؤساء الكتل السياسية قاعة البرلمان، ورفع الجلسة حتى إشعار آخر

فعادة وفي أروقة السياسة تُكتب صفحات من تاريخ البلاد بأحرف مليئة اليوم بالصراعات، حول منصب يمثل أحد الأعمدة الثلاثة للسلطة في البلاد، فهو ليس مجرد مقعد شاغر بل رمز للفوضى السياسية والتعقيدات التي تعيشها البلاد منذ سنوات

وما فشل الطبقة السياسية في التوصل إلى توافق حول شخصية تتولى هذا المنصب يعكس، وبشكل واضح، الأزمة الأعمق التي تضرب بجذورها في عمق المشهد العراقي مع غياب الحلول والتوافقات التي يمكن أن تخرج البلاد من أزماتها المتعددة

فمنصب رئيس البرلمان ليس مجرد واجب إداري أو بروتوكولي؛ بل هو المنصب الذي يقود السلطة التشريعية، يوجه السياسات العامة، ويعكس إرادة الشعب، وشغور هذا المنصب يفتح الباب أمام فراغ سياسي قد يؤدي إلى شلل في عملية التشريع والرقابة، وهو ما ينعكس سلبًا على قدرة الدولة على اتخاذ القرارات المصيرية، بالإضافة إلى ذلك، فإن شغور المنصب يضعف الثقة في المؤسسات السياسية ويزيد من حالة عدم اليقين في الأوساط الشعبية والسياسية على حد سواء

إن الأزمة المتعلقة بشغور منصب رئيس البرلمان ليست معزولة، بل هي نتيجة تراكمات طويلة الأمد من الصراعات السياسية والطائفية التي تعصف بالعراق، تعقيدات المشهد السياسي جعلت من الصعب على الكتل السياسية التوصل إلى توافق حول شخصية معينة، وذلك كون الأطراف السياسية المتنافسة تحاول فرض مرشحها المفضل، مما أدى إلى انقسامات حادة وعدم قدرة على التوصل إلى تسوية

إضافة إلى ذلك، فإن ضعف المؤسسات السياسية وغياب الثقة بين الأطراف الفاعلة يزيد من تعقيد الأزمة، فالقوى السياسية الرئيسية تجد نفسها عاجزة عن الحوار البناء الذي يمكن أن يؤدي إلى حلول مستدامة.

وبالتالي، يستمر الشغور وتتعمق الأزمة، وكل ذلك يأخذنا إلى أن شغور منصب رئيس البرلمان له تأثير مباشر على العملية التشريعية في البلاد. وهذا التأخير ليس مجرد مسألة إدارية، بل هو خطر على استقرار العراق. فالقوانين المؤجلة تشمل تشريعات تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية، مكافحة الفساد، وتعزيز الأمن، وغياب هذه التشريعات يزيد من حالة الفوضى ويضعف من قدرة الدولة على الاستجابة للتحديات الداخلية والخارجية

وأنا هنا أؤكد أن استمرار أزمة منصب رئيس البرلمان قد تنعكس خلال الأشهر أو الأسابيع القليلة القادمة إلى استياء شعبي لا يُستبعد فيه أن تعود المظاهرات من جديد في بغداد، خاصة وأن الشارع الشعبي يعاني بالفعل من أزمات متعددة من فساد وبطالة وفقر، ويجد نفسه أمام طبقة سياسية عاجزة عن تحقيق توافق على شخصية تملأ هذا المنصب الحساس، مما يزيد من عدم الثقة في النخب السياسية الأمر الذي قد يدفع إلى احتجاجات جديدة تعبر عن سخط الشارع ورغبته في تغيير جذري

إضافة إلى ذلك، فإن التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه البلاد تعقد المشهد أكثر، حيث أن الأولويات تتشتت بين إدارة الأزمات اليومية ومحاولة الخروج من مأزق شغور المنصب، مع عدم القدرة على ملء هذا الفراغ السياسي الذي يهدد بإطالة أمد الأزمة، مما قد يؤدي إلى تداعيات غير متوقعة على استقرار البلاد

فاليوم وفي الوقت الذي ينتظر فيه الشعب العراقي حلولًا لمشاكله المتفاقمة، يبقى منصب رئيس البرلمان شاغرًا، كرمز للفشل السياسي وعجز الأطراف المتصارعة عن التوصل إلى توافق

فبلد يتمتع بثروات هائلة وإمكانات بشرية كبيرة، ويعاني بذات الوقت من شلل سياسي يحول دون تحقيق طموحات شعبه، سيرى نفسه فجأة أمام حاجة شعبية إلى قيادات تتحلى بالمسؤولية والحكمة، وقادرة على تجاوز الصراعات الشخصية والطائفية من أجل بناء مستقبل أفضل للبلاد، وإلا فإن الفيصل سيكون شوارع العاصمة مجدداً

في الذكرى الـ 36 على أنفال باديناں

الرئيس بارزاني يؤكّد على الحقوق المشروعة لشعب كوردستان

في الذكرى الـ 36 على أنفال باديناں

أصدر الرئيس مسعود بارزاني، بياناً حول ارتكاب النظام العراقي السابق جريمة الإبادة الجماعية بحق شعب كوردستان في منطقة باديناں، وأكّد الرئيس بارزاني على الحقوق المشروعة لشعب كوردستان

وفيما يأتي نص البيان:

بسم الله الرحمن الرحيم

قبل ستة وثلاثين عاماً، في الفترة ما بين 25 آب 1988 إلى 6 أيلول 1988، وضمن سلسلة الجرائم التي ارتكبها النظام العراقي بحق شعب كوردستان، تعرضت معظم مناطق وقرى منطقة باديناں لهجمات كيماوية غير إنسانية واعتقالات وقتل وترحيل وأنفال لمواطنين أبرياء على يد قوات النظام العراقي آنذاك. ونتيجة لهذه الجرائم اللاإنسانية، استشهد واختفى وتشرد الآلاف من مواطني كوردستان، ودُمرت مئات القرى.

وكان الهدف من جرائم النظام العراقي السابق كسر إرادة شعب كوردستان في دعم الثورة ومواصلة سياسة التغيير الديمغرافي في كوردستان

في ذكرى الأنفال في باديناں، نحيي أرواح شهداء هذه الجريمة وجميع شهداء كوردستان ونصر بقوة على حقوق شعبنا المشروعة. ويجب ألا ننسى هذه الجرائم وعلى الدولة العراقية أن تعوض عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم الأخرى وكل الظلم الذي ارتكب بحق أمتنا

رئيس الحكومة مسرور بارزاني في الذكرى الـ36 لأنفال بادينان:

نؤكد على حق الضحايا في التعويض وعلى بغداد تحمّل مسؤوليتها

أصدر رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، بياناً في الذكرى السادسة والثلاثين لجرائم الأنفال في بادينان

وجدّد رئيس الوزراء التأكيد على حق عوائل وذوي الشهداء والمؤنفلين في الحصول على تعويض عادل ومنصف عمّا لحق بهم جرّاء جرائم النظام العراقي السابق

وقال: تقع على عاتق الحكومة الاتحادية المسؤولية القانونية والأخلاقية لإنصاف تلك الأسر بالتعويض المستحق

وفيما يلي نص البيان:

نحيي اليوم، بكل إجلال وتقدير، ذكرى شهداء مجازر الأنفال في بادينان، إذ شهدت هذه المنطقة في آخر مراحل تلك الحملات المشؤومة التي ارتكبها النظام البعثي قبل 36 عاماً، جريمة لا تغتفر راح ضحيتها الآلاف ما بين شهيد ومغيّب، وتدمير قرى بأكملها، وتشريد عشرات الآلاف من أهلها

لقد هدفت تلك الجرائم النكراء إلى إبادة شعب كوردستان واستئصاله من جذوره، إلا أن مرتكبيها عجزوا عن كسر إرادة شعبنا وثنيه عن نضاله المشروع نحو الحرية

وفي هذه الذكرى المؤلمة، نؤكد مجدداً على حق عوائل وذوي الشهداء والمؤنفلين في الحصول على تعويض عادل ومنصف عمّا لحق بهم جرّاء جرائم النظام العراقي السابق، إذ تقع على عاتق الحكومة الاتحادية المسؤولية القانونية والأخلاقية لإنصاف تلك الأسر بالتعويض المستحق

وستواصل حكومة إقليم كوردستان بذل أقصى جهودها لتقديم كل ما يليق من خدمات ورعاية إلى عوائل الشهداء والمؤنفلين كافة

سلام على الأرواح الطاهرة للمؤنفلين في بادينان، وعموم شهداء كوردستان

سراً وبدون أي بيا

البرلمان العراقي يصوت على زيـ

كشفت مؤسسة رؤى عن إتمام البرلمان العراقي على تصويت سري لزيادة رواتب أعضائه العراقيين مما استفز وأثار موجة استياء وجدل سياسي وشعبي واسع في البلاد، خاصة أن رئاسة البرلمان لم تكشف عن فقرة الزيادة ضمن جدول أعمال جلساته إلا داخل الجلسة بشكل غير معلن وبعيدٍا عن الإعلام، وهو الأمر الذي ما زال يتفاعل في الشارع العراقي وقد يدفع باتجاه موجة غضب قد تترجم على شكل احتجاجات قريبة، وفقاٍ لمراقبين.

ن رسمي أو علني

ـادة رواتب أعضائه بنسب عالية

فرئاسة البرلمان كانت قد أعلنت جدول أعمال الجلسة التي تضمنت ست فقرات لم يكن التصويت على زيادة رواتب النواب من ضمنها، وتكتمت الرئاسة على الملف الذي أدرجته بشكل سري أثناء الجلسة، ليتم إقراره ومن ثم يبقى في طي الكتمان

إلا أن الملف تم كشفه لاحقًا عبر تسريب وثيقة صادرة عن رئاسة البرلمان العراقي تتضمن التصويت على القرار. وجاء في الوثيقة أنه «خلال جلسة البرلمان رقم (٧)، صوت مجلس النواب على قرار نيابي ينص على زيارة رواتب ومخصصات أعضائه بما يعادل رواتب ومخصصات الوزير،

كما تضمن القرار زيادة نسبة الخطورة الممنونة لموظفي المجلس بما يعادل ٣٠% من قيمة الراتب الاسمي"

وانتقد نشطاء ومراقبون للوضع السياسي قيام البرلمان بالتصويت «سراً» على هذا القرار، مع العلم أن الدستور العراقي ينص على علنية جلساته، كما أكد مسؤولون سابقون

أن القرار يستهدف شريحة الفقراء من العراقيين، وقد يدفعهم إلى الغضب، في حين أن آخرين قدموا مقترحات تتضمن التصويت على خفض رواتب الوزراء لتتوحد مع رواتب النواب

ووجه عضو مجلس النواب العراقي أحمد الشرماني خطاباً لرئاسة البرلمان، واعتبر القرار الأخير «باطلاً»، فيما أكد أنه سيتوجه إلى المحكمة الاتحادية العليا للطعن بالقرار في حال لم تتراجع رئاسة البرلمان عنه.

وبحسب خطاب الشرماني، فإن «القرار يخالف مبادئ المساواة بين المواطنين في الدستور، ويخالف قرارات المحكمة الاتحادية بكون البرلمان لا يمتلك صلاحيات إصدار قرارات تشريعية بل قوانين فقط، فضلا عن كونه يخالف المادة ٦٤ من قانون مجلس النواب لعام ٢٠١٨، والذي ينص على أن يقوم رئيس البرلمان بالتوافق مع نائبيه بإصدار تعليمات تحدد ما يخصص لهم وللنواب وموظفي المجلس، لكن البرلمان لا يمتلك رئيس برلمان حالياً أساساً"

وأضاف الشرماني أن «القرار يخالف المادة ٣٧ من النظام الداخلي التي أشارت إلى تبليغ النواب بجدول أعمال قبل موعد انعقاد الجلسة بيومين، وعدم جواز إدراج موضوع غير مدرج على جدول الأعمال إلا بموافقة ومناقشة أغلبية الحضور، ولم تراع جميع تلك الآليات، ناهيك عن تجاهل الالتزام بتعليمات المرجعية (السيد علي السيستاني) والتي شددت في خطبتها بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٥ على رعاية العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات وإلغاء وتعديل الامتيازات الكبيرة للمسؤولين"

من جهته، قال عضو مجلس النواب زهير الفتلاوي إن «الجلسة التي شهدت التصويت على زيادة رواتب أعضاء مجلس النواب بطريقة سرية غير مبررة، وكأنها استفزاز لملايين العراقيين»، مبيناً أن «كثيراً من النواب تفاجأوا بطرح هذه الفقرة في الجلسة التي لم تكن موجودة أصلاً على جدول الأعمال، ولم يعترض الكثير من النواب على الإدراج غير المنطقي لهذه الفقرة في الجلسة"

الجلسة التي شهدت التصويت على زيادة رواتب أعضاء مجلس النواب بطريقة سرية غير مبررة

وبشأن الزيادات على الرواتب، ذكر النائب مصطفى سند في بيان أن «النائب باسم خشان قدم دعوى لدى المحكمة الاتحادية على مدراء مجلس النواب (مدعياً) عدم تخفيض رواتبهم حسب قرار مجلس الوزراء رقم ٣٣٣ بحكومة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، وأن المحكمة الاتحادية قررت تطبيق القرار على المدراء العامين وعلى النواب أيضاً، كون رواتب النواب تُصرف بقرارات سابقة وليست بقانون"

وتابع: «بسبب تطبيق قرار المحكمة الاتحادية، ارتفعت رواتب النواب هذا الشهر من حملة شهادة الدكتوراه بنسبة قليلة، وحافظ أصحاب الماجستير على نفس الراتب، بينما انخفض راتب أصحاب شهادة

البكالوريوس والدبلوم والإعدادية»، مستكملاً بيانه: «لغرض معالجة هذا الخلل المفاجئ، قرر مجلس النواب تطبيق المادة ٦٤ من القانون وتضمن المادة إرجاع الراتب كما كان قبل شهر وعدم تجاوز الراتب (راتب الوزير)، وهو قرار قانوني ولا يتحمل تبعات مالية بالنسبة لمجلس النواب، أما الموظفين فتم إرجاع ٣٠ بالمائة التي تم استقطاعها منهم بوقت سابق"

لكن عضو «ائتلاف دولة القانون» والمحافظ الأسبق لمحافظة البصرة خلف عبد الصمد انتقد القرار، وذكر في بيان أنه «من المؤسف أن يقوم مجلس النواب بالتصويت على زيادة رواتب نوابه لتكون مساوية مع راتب ومخصصات الوزير». وأضاف: «كان الأولى بالمجلس أن يصوت على تخفيض رواتب الوزراء لتتساوى مع رواتب نوابه إن كان يبحث عن المساواة وأن يعمل على زيادة رواتب

من المؤسف أن يقوم مجلس النواب بالتصويت على زيادة رواتب نوابه لتكون مساوية مع راتب ومخصصات الوزير

الموظفين والمتقاعدين وأن يدعم الطبقات الفقيرة والمحرومة"

الباحث في الشأن السياسي العراقي مجاهد الطائي علق على التصويت قائلا في تدوينة له على «إكس»: «رغم البطالة المقنعة والعمل ضد مصلحة الشعب أحيانا كثيرة... أعضاء مجلس النواب زادوا رواتبهم ومخصصاتهم أسوة بالوزراء"

أما الناشط السياسي وعضو الحزب الشيوعي العراقي أيهم رشاد فبيَّن أن «هذا القرار وغيره من القرارات التي تخدم شريحة السلطة والعاملين على تثبيتها وتقويتها وهي بالأصل مرفوضة من الشعب، ولا تحظى بالشرعية والمشروعية، فهي تنكيل بالشعب وتؤكد أن البرلمان وبقية الرئاسات لا تهتم لمشاعر ملايين العراقيين الذي يرزحون في فقر مدقع»، مؤكداً أن «هذا القرار قد يكون سبباً ضمن مجموعة أسباب لتحريك الاحتجاجات"

وأكمل رشاد أن «الزيادة في رواتب أعضاء مجلس النواب كان لا بد أن تذهب لصالح مشاريع دعم الفقراء بدلا من تمكين طغمة السلطة»، مشيراً إلى أن «مخصصات النائب تعادل حالياً مخصصات الوزير، وبات النائب يحصل على نسبة ٣٠ بالمائة من راتبه تحت عنوان (الخطورة)، ولا نعرف عن أي خطورة يتحدث البرلمانيون وهم محصنون بالسلاح والحمايات والسيارات المدرعة، وأن هذه القرارات لا تؤدي إلا إلى مزيدٍ من تراجع العدالة الاجتماعية"

وعلى الرغم من موجة الاعتراضات السياسية والشعبية التي قوبل بها التصويت، لم يصدر عن رئاسة البرلمان العراقي أي توضيح بشأن ذلك، كما أنه لم يكشف الأسباب التي دفعته إلى اعتماد التصويت السري والتكتم على الملف، وفيما إذ كان قد تعرض لضغوط من قبل أطراف سياسية معينة من أجل التصويت

تعـديـل قـــانـــون الأحـــ

رفـــض نســـوي وتـحـــ

طالب رئيس رابطة أئمة الأعظمية الشيخ مصطفى البياتي الجهات التي طرحت مسودة القانون بسحبه «حفاظا على وحدة العراق وحفاظا على كرامة المرأة العراقية من هدرها على يد أناس لا يرقبون في حفظ كرامتها أي ذمة". رجل الدين السني وصف ما أثير في مجلس النواب بشأن قانون الأحوال

ـــوال الشخصية في العراق

ـــذيرات من العواقب

المدنية، بأن «فيه ترسيخًا للطائفية بعد أن غادرها العراقيون، ومخالفةٍ لعرف البلد -على اعتبار أنه كان في وقت مضى يستند إلى عرف البلد والزمان-، واليوم في بلادنا فإن عرفِ وزماننا يخالف ما يثار في قانون الأحوال الشخصية".

رفض نسوي للقانون

"القانون يخدم شريحة معينة لا نعلم أجنداتها وعلينا أن ننظر إلى تطور العالم وزيادة وعي أبنائنا بالبناء والتطور بدل إشغالها بالزواج وتربية أطفال بعمر مبكر. نجزم أن (مثل هذه) التجارب نهايتها الطلاق لا محالة»، هذا ما أشارت إليه المواطنة ويهاد مصطفى قاسم وهي خريجة كلية التربية الرياضية

وأوضحت أن «ما يثار من لغط لا يمكننا الحديث بشأنه من الناحية الشرعية والدينية لكننا سنتكلم برؤية الشارع»، متسائلةً «عن فائدة القانون ومن المستفيد من تشريعه؟ فالطفلة بعمر ٩ سنوات من الناحية الفيسيولوجية بحال وصلت لعمر البلوغ الجنسي، هل هذا معناه ان تفكيرها بعمر ١١ أو ١٢ عاما سيسمح لها بتحمل مسؤوليات إدارة بيت وعائلة وتربية أطفال؟"

وبينت ويهاد أن «المحاكم وُجدت لحفظ حقوق الأسرة كاملة، وليس فقط المرأة. لكن (بمثل هذا القانون) فإننا سنخرج القضاء عن واجبه الأساسي بحماية الأسرة»، مشددة على أن «مثل هذه القوانين لن تخدم البلد أو الأسرة وأي فتاة ، خصوصا أن مشاكل البلد كافية لنا ولسنا بحاجة للبحث عن مشاكل أخرى نضيفها لهذا الشعب»، مطالبةً جميع الأخيار والمثقفين بالوقوف أمام مثل هذا القانون الخطير

ووجهت ويهاد سؤالها لمن يدعم تشريع القانون داخل قبة البرلمان؛ «هل ترضى بتزويج ابنتك بعمر ٩ سنوات؟ وما موقفك حين تخرج ابنتك ويتم اللعب بعقلها وتعود لك بعقد من السيد؟»، مشددة على «أننا على قناعة بأنه لن يقبل على عائلته وعشيرته (أمورًا كهذه)، فكيف يريدها على المجتمع بدل العمل على تحصينه؟"

ودعت المواطنة العراقية أعضاء البرلمان لأن «يكون طموحهم وتفكيرهم أبعد من مشاريع قوانين (مثل هذه) تعيدنا إلى الوراء بدل تقديم البلد إلى الأمام"

"سيقتل البراءة ويرفع مستوى الأمية

من جانبها، حذرت الأستاذة الجامعية في جامعة بغداد طيبة سليم من أن زواج القاصرات «موضوع خطير جدا وسيقتل الطفولة لدى الفتيات، ولن تمارس حياتها بالشكل الطبيعي، على اعتبار أن أغلب الأهالي ممن يؤمنون بأفكار (مثل هذه) سيركزون على تزويج بناتهم بعمر صغير ويتم حرمانهن من حرية التعلم"

وأكدت أن «القانون خاطئ وسينهي طفولة أجيال كاملة ويزيد نسبة التخلف والأمية بين شرائح المجتمع"

أما المعلم الجامعي أحمد هلول صغير، فلم يذهب بعيدا عما طرحه من سبقه، إذ اعتبر مشروع القانون «مجحفا من جميع النواحي، والعراق بلد القوانين منذ مسلة حمورابي، لكن للأسف الشديد فإن البعض من المحسوبين على الحكومة يريدون ضرب هذه القوانين

القانون خاطئ وسينهي طفولة أجيال كاملة ويزيد نسبة التخلف والأمية بين شرائح المجتمع

عرض الحائط»، مؤكدًا أن «القانون لن ينفذ لأن العراقيين جزء من مجتمع شرقي ومتماسك ولن يتم تفكيكه بقوانين (كهذه)"

ونصح صغير، أعضاء البرلمان بالعودة إلى الصواب إذا كانوا يهتدون بالدين والقانون لأن تشريع مثل هذه القوانين، جريمة بحق المرأة في العراق

أما الناشط الشبابي علي محسن، فتساءل هل يقبل جميع أعضاء البرلمان بتزويج بناتهم في عمر صغير كهذا؟، مستدركا بالقول «لن نجد أي واحد منهم يرضى الإضرار بنفسه". وقال محسن «في ظل محاصصة طائفية وتجاذبات سياسية فمن الطبيعي أن نجد السلطة التشريعية تذهب إلى تشريع قوانين لا تصب بمصلحة أحد، بل تضر المواطن، والدليل ما نراه من مساومة بين كتل تريد تشريع قانون العفو العام يقابلها أطراف أخرى تريد تشريع قانون الأحوال الشخصية"

وأكد أن «هنالك من يتذرع بأن الغرب يعطي الحرية للمرأة بعمر صغير، وهذا ترقيع وتبرير غير صحيح وسيؤدي إلى تفكيك الأسرة العراقية وتدمير المجتمع وتحطيم الطفولة وهي أمراض ستنخر المجتمع على المستويين القريب والبعيد". "لا يتعارض مع ثوابت الشريعة والديمقراطية

على الجانب الآخر، أعلن الإطار التنسيقي الشيعي موقفه من قانون الأحوال الشخصية وأهم المفردات التي أثيرت حولها الشبهات، داعيا في بيان رسمي قبل أيام، مجلس النواب إلى «المضي بالقراءة الأولى لقانون الأحوال الشخصية»، موضحا أن «مشروع القانون ينظم أمورا تتعلق بالأحوال الخاصة بكل مذهب أو دين ولا يلغي القانون النافذ"

واعتبر الإطار التنسيقي أن «التعديل المزمع على قانون الأحوال الشخصية هو انسجام مع الدستور الذي ينص على أن العراقيين أحرار باختياراتهم وبما لا يتعارض مع ثوابت الشريعة وأسس الديمقراطية"

وبين أحد خطباء المكون الشيعي (الخطيب الحسيني) الشيخ وسام الصبيحاوي أنه «الزواج المبكر وما أثير حوله من حديث ولغط، بالتالي علينا العودة إلى الباب الشرعي وحينها نرى أن الموضوع جائز شرعا ولا إشكال فيه»، مستدركا بالقول «لكن بحال ذهبنا إلى المجتمع فإننا نجد الإشكالية في هذه الجزئية وما يطرح من كلام ورؤية لهذا الامر"

وأضاف أن «قضية زواج القاصرات بعمر ٩ سنوات شرعي بنسبة ١٠٠% وهنالك أحاديث نبوية تقول (زوجوا بناتكم بالثمان وعليه الضمان)، بالتالي فإن الشرع قال كلمته الفصل لحسم هذا اللغط"

أما مدرب الفنون القتالية عادل الدبي، فأوضح أن «هنالك اختلافا بمدى نضوج البنت جسديا بين واحدة وأخرى، وكما يقال هنالك بنت ناعمة وهذه لا تتزوج كونها غير مكتملة جسديا وأخرى مكتملة جسديا وعقليا، فحينها لا إشكالية بالأمر ويبقى القرار لوالديها بتزويجها من عدمه"

من الطبيعي أن نجد السلطة التشريعية تذهب إلى تشريع قوانين لا تصب بمصلحة أحد

المقابر الجماعـــ

جراح مفتوحة وتـــ

تعتبر قضية المقابر الجماعية في العراق من أبرز الملفات الشائكة التي عملت الحكومات العراقية على معالجتها بالتعاون مع الأمم المتحدة، إلا أنها واجهت تحديات إنسانية وسياسية كبيرة وعراقيل «بيروقراطية»، وفق خبراء. وتضم المقابر جثث ضحايا الصراعات المتعاقبة، بما في ذلك الإبادة الجماعية التي ارتكبها صدام حسين بحق الكورد عام ١٩٨٨، وعمليات القتل الجماعي التي ارتكبها تنظيم «داعش» بين ٢٠١٤ و٢٠١٧. وقدر «المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق» واستطلاعات تابعة لمؤسسة رؤى للتوثيق أن المقابر الجماعية في البلاد تضم رفات ٤٠٠ ألف شخص. ووفق منظمة هيومن رايتس ووتش، فإن لدى العراق واحدا من أكبر أعداد المفقودين في العالم، ويقدر عددهم بين

ـــــية في العراق
ـــــحديات مستمرة

٢٥٠ ألف ومليون شخص، يُعتقد أن الكثير منهم دُفن في مقابر جماعية. وبين ٢٠١٧ و٢٠٢٣، دعم فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش» (يونيتاد) دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية، ودائرة الطب العدلي، التابعتين للحكومة العراقية. والفريق الأممي، الذي تم إنشاؤه بموجب قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة» في ٢٠١٧ ساعد السلطات العراقية على استخراج الرفات البشرية لمساعدة الأهالي في التعرف على هويات ذويها، وكذلك في توفير أدلة جنائية يمكن أن تكون مفيدة لإدانة مرتكبي جرائم القتل.

تحقيق مؤسسة رؤى – فريق التحرير

وساعد الفريق العراق في استخراج 1237 جثة من 14 مقبرة لضحايا مجزرة معسكر سبايكر، حيث قتل تنظيم «داعش» جنودا وطلابا عسكريين فروا من أكاديمية تكريت الجوية بين 12 و14 يونيو 2014.

ومؤخرا، في 28 مايو 2024، أعلنت السلطات العراقية و«يونيتاد» نبش «حفرة علو عنتر»، وهي مقبرة جماعية في قضاء تلعفر. ويُعتقد أن المقبرة، التي تقع على بعد حوالي 60 كيلومتر غرب الموصل، تحتوي على جثث أكثر من ألف شخص

ويذكر أنه بين 2014 و2017، استخدم «داعش» الحفرة لإعدامات جماعية وإلقاء الجثث فيها

وبناء على طلب الحكومة العراقية، اختار مجلس الأمن تمديد ولاية «يونيتاد» لمدة عام إضافي واحد فقط، مما يعني أنه سيوقف عمله في سبتمبر 2024، وهو ما سيضع تحديات كبيرة أمام الحكومة العراقية

وتقول هيومن رايتس ووتش إن «هناك مخاوف من ألا تسد السلطات العراقية الفجوة التي سيخلفها يونيتاد"

وقال رجل عُثر على رفاة والده وشقيقه واثنين من أعمامه في مقبرة جماعية جنوب سنجار للمنظمة: «كان أملنا الوحيد كضحايا وناجين هو «يونيتاد». ستزداد الأمور سوءا عندما يغادرون. لست متأكدا من أن لدى الحكومة العراقية القدرة على سد الفجوة التي ستتركها مغادرة يونيتاد"

ويشير بعض المتخصصين إلى أن فكرة فتح ونبش المقابر تعود إلى فترة مشاركة المناطق الجنوبية والوسطى في انتفاضة عام 1991، ومشاركتهم في البحث عن المفقودين، وهو ما جعل الشعب العراقي ينتبه لهذه القضية

ويرى البعض أن المقابر «ظاهرة طبيعية» لكثرة الصراعات واستمراها في العراق، بدءا من الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج، والانتفاضة الشعبية 1991، مرورا بأحداث 2003، والحرب الطائفية بين 2004 إلى 2007، ثم حرب «داعش» بين 2014 إلى 2017، ثم ما تلاها من عمليات تغييب قسري للضحايا لكن إثارة الموضوع الآن مرتبطة باقتراب مغادرة البعثة الأممية، التي تأسست بقرار من مجلس الأمن 2379 لعام 2017، الداعي إلى تعزيز جهود المسائلة عن الإبادة والقتل للشيعة والسنة والإيزيديين وغيرهم من الطوائف والأعراق

وقال عيسى سعدو، الناشط الإيزيدي المقيم في ألمانيا، إن «موضوع المقابر شائك في العراق لأن هناك مقابر تعود إلى زمن النظام السابق الذي نفذ إعدامات لسكان مناطق الجنوب، وكذلك حملات الأنفال وغيرها في كردستان"

وقال سعدو إن «داعش» المسؤول عن أكبر عدد من هذه المقابر، خصوصا في مناطق الإيزيديين، مشيرا إلى مقبرة الأمهات الشهيرة، حيث قتل «داعش» ودفن النساء الكبيرات بالسن في سنجار، كذلك مقابر

كوجو، جنوب شرق سنجار، ومقابر حردان، شمال المدينة، فضلا عن مقابر في ناحية القحطانية، جنوب المدينة، ومقابر أخرى يتجاوز عددها 90 مقبرة. ويوضح أنه يتم العثور على مقابر جديدة، أي أن عدد المقابر في زيادة

ورغم كل هذه «الأرقام المهولة، ليست هناك جهود ملموسة لرفع الرفات رغم مسؤولية فريق التحقيق الأممي مع الدولة العراقية عن ذلك». وقال: «عدد المقابر كبير جدا، والجهود ضعيفة للأسف"

ويشير سعدو إلى أن انتهاء مهمة فريق التحقيق، بناء على طلب من الحكومة، قد يؤدي إلى إهمال الملف، ونسف الجهود التي ربما بذلت بالفعل لمعالجته

ودعا الناشط إلى اهتمام جدي بمسألة المقابر الإيزيدية لأن عددها كبير «وحتى لا تتكرر مثل هذه الجرائم خصوصا بحق الأقليات لأنهم دائما الطرف الأضعف في الحروب»، ولأن إهمال المقابر «قد يعطي فرصة لجهات معينة، وحتى جهات إرهابية للعبث بهذه المقابر وبالتالي إخفاء الجرائم والدلائل"

وقالت سارة صنبر، باحثة العراق في هيومن رايتس ووتش: «المقابر الجماعية تذكير مؤلم بأكثر فصول التاريخ العراقي عنفا، ونبشها أمر بالغ الأهمية للسماح لأسر الضحايا، والبلاد بأكملها، بالحصول على أي أمل في العدالة والتعافي من هذه الجروح. يحق للناس معرفة مصير أحبائهم ومنحهم دفنا لائقا وكريما". وقالت المنظمة إنه، ومن أجل تعزيز العدالة والمساءلة للضحايا وأسرهم، «ينبغي للحكومة العراقية تكثيف الجهود لاستخراج الجثث من القبور، وتحديد هوية الضحايا، وإعادة الرفات إلى الأسر لدفنها بشكل لائق، وإصدار شهادات الوفاة، وتعويض الأسر، كما يقتضي القانون العراقي"

وقال ضياء كريم طعمة، مدير عام دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية التابعة للحكومة الاتحادية العراقية، للمنظمة، إن المسؤولين نبشوا 288 مقبرة جماعية منذ 2003.

لكنه أضاف: «ما دمنا لا نملك سجلا وطنيا موحدا، لا وسيلة لنا لمعرفة عدد المدفونين في المقابر الجماعية"

وعلى سبيل المثال، يوجد مختبر واحد في بغداد يتولى فحص الجثث، ولا يسمح للمختبرات في المحافظات أن تقوم بهذا العمل، فضلا عن صعوبة استخراج الجثث، لذلك دعمت المنظمة الدولية إدارة الطب العدلي وإدارة شؤون حماية المقابر في هذا الشأن

فالقضية هنا تحمل أيضا أبعادا سياسية مثلما تحمل أبعادا إنسانية، فالحملات الأمنية التي رافقت البحث في هذا الملف، خاصة بعد 2014، أسفرت عن اعتقال العديد من الأشخاص بتهم الإرهاب، وهو ما أثار إشكالية بين الكتل السياسية

ويقول إنه على سبيل المثال، تقول الكتل السنية إنه تم اعتقال العديد من أبناء طائفتها بقرارات تعسفية فقط لأنهم يسكنون المناطق التي كانت تحت سيطرة «داعش»، لذلك تحول الموضوع إلى «مانشيتات سياسية في الانتخابات، وتعهدت الكتل السنية بمعالجة هذه الظاهرة لأن الكثير من أبنائها اعتقلوا دون ارتكاب جرائم، وفق ما يقولون"

وتم ضمن هذا السباق السياسي اقتراح فكرة قانون العفو العام عن مرتكبي بعض الجرائم

وفي هذا السياق، «غازلت الكتل الشيعة قواعدها بالتأكيد على عدم شمول المتهمين بجرائم إرهابية في العفو العام»، وبات النقاش محصورا في: من هم المشمولون بهذا العفو؟ ما هي الجرائم التي يتمتع على أساسها المشمولون بهذا العفو؟"

وهذا يعني أن المقابر لم تترك أثرا إنسانيا فقط، وتركت أثرا سياسيا أيضا، وتحولت إلى برامج سياسية تتنافس عليها الكتل

تعديل قانوني يسمح بزواج القاصرات

استغلال للبراءة أم حل للواقع؟

أثار تعديل قانوني مقترح في العراق يسمح بزواج القاصرات موجة من الغضب والجدل بين مختلف فئات المجتمع. بينما يدعم البعض هذا التعديل باعتباره جزءًا من تقاليد وعادات قديمة تهدف إلى «حماية» الفتيات، يعارضه آخرون بشدة، معتبرين أن هذا التشريع يعيد البلاد إلى الوراء ويعرض الفتيات الصغيرات لمخاطر كبيرة. في هذا التحقيق، نستعرض آراء الأطراف المختلفة، ونحلل الآثار الاجتماعية والنفسية المحتملة لهذا التعديل. فبعد موجة اعتراضات عاصفة، تعهد رئيس الحكومة العراقية، محمد شياع السوداني، مناقشة «جميع الملاحظات» التي أثيرت بشأن تعديل قانون «الأحوال الشخصية». وأغضب التعديل المجتمع المدني بسبب سماحه بزواج القاصرات وحرمان الزوجة من حقوق النفقة والحضانة، إلى جانب اعتماد نصوص دينية مرجعًا للأحكام بدلًا من القوانين، وفقًا لحقوقيين.

تحقيق مؤسسة رؤى – فريق التحرير

السوداني خلال مؤتمر مناهضة العنف ضد المرأة: «المجلس الأعلى لشؤون المرأة سيناقش قريباً كل الملاحظات التي أثيرت بشأن القانون»

تعديل قانوني يسمح بزواج القاصرات في العراق هو قضية تثير العديد من الأسئلة حول حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتقاليد الثقافية

> يدافع المؤيدون لهذا التعديل عن موقفهم بالقول إن الزواج المبكر جزء من الثقافة والتقاليد في بعض المجتمعات الريفية والقبلية في العراق

وقال السوداني خلال مؤتمر مناهضة العنف ضد المرأة، إن «المجلس الأعلى لشؤون المرأة سيناقش قريباً كل الملاحظات التي أثيرت بشأن القانون» من جهته، دعا رئيس «تيار الحكمة»، عمار الحكيم، النواب، إلى «مزيد من التدقيق والمراجعة لمواد التعديل حتى يكون مناسباً لحقوق المرأة» وقالت النائبة السابقة في البرلمان، آلا طالباني، إن «تشريع التعديل سيعرّض حقوق النساء إلى انتهاكات» وكانت ناشطات في النجف تظاهرن ضد القانون، وتعرّض عدد منهن لهجوم من رجال دين وشخصيات عشائرية طالبوا بمنع «احتجاج النساء في المدينة»

الخلفية القانونية

ينص قانون الأحوال الشخصية العراقي الحالي على أن السن القانونية للزواج هي ١٨ عامًا، مع إمكانية الاستثناء في بعض الحالات بعمر ١٥ عامًا إذا وافق القاضي وولي الأمر. التعديل المقترح يهدف إلى خفض هذه السن بشكل أكبر في بعض الظروف، مما يفتح الباب لزواج الفتيات في سن أقل من ١٥ عامًا تحت شروط معينة

أسباب التعديل ودوافعه

يدافع المؤيدون لهذا التعديل عن موقفهم بالقول إن الزواج المبكر جزء من الثقافة والتقاليد في بعض المجتمعات الريفية والقبلية في العراق، حيث يعتبرون أن تزويج الفتاة في سن مبكرة يوفر لها الحماية والضمان الاجتماعي. كما يشيرون إلى أن بعض الأسر تلجأ إلى هذا الخيار لتجنب «العار» الذي قد يلحق بها إذا تأخرت الفتاة في الزواج

المعارضة والغضب الشعبي

في المقابل، تعالت أصوات المعارضة من ناشطين في مجال حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الذين يرون أن هذا التعديل يمثل انتهاكًا صارخًا لحقوق الطفولة. هؤلاء يحذرون

من أن الزواج المبكر يعرض الفتيات لمخاطر صحية ونفسية كبيرة، حيث إنهن غير مؤهلات جسديًا أو نفسيًا لتحمل مسؤوليات الزواج والأمومة في هذا السن المبكر. كما أن هذه الزيجات غالبًا ما تنتهي بالفشل وتترك الفتيات يعانين من الفقر والتهميش الاجتماعي

التأثيرات النفسية والاجتماعية

تشير الدراسات إلى أن الفتيات اللواتي يتزوجن في سن مبكرة يواجهن معدلات أعلى من التسرب من التعليم، ويعانين من مشاكل نفسية مثل الاكتئاب والقلق. بالإضافة إلى ذلك، فإن الزواج المبكر غالبًا ما يكون مصحوبًا بالعنف الأسري والتمييز، مما يؤدي إلى تدمير حياتهن قبل أن تبدأ

الآراء الدينية والمجتمعية

من جهة أخرى، يبرز الجانب الديني في هذا الجدل، حيث ينقسم رجال الدين بين مؤيد ومعارض لهذا التعديل. بعض رجال الدين يرون في التعديل تحقيقًا لشرع الله وحماية للفتيات من الانحراف، بينما يرى آخرون أنه استغلال للبراءة وانتهاك لمبادئ العدالة والرحمة

موقف الحكومة

حتى الآن، لم تتخذ الحكومة موقفًا واضحًا من هذا التعديل، حيث ما زال الموضوع قيد النقاش في البرلمان. ويترقب الجميع كيف ستتعامل الحكومة مع هذا الملف الحساس، خاصة في ظل الضغوط الدولية والمحلية المتزايدة

إن تعديل قانوني يسمح بزواج القاصرات في العراق هو قضية تثير العديد من الأسئلة حول حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والتقاليد الثقافية. وبينما يستمر الجدل في الأوساط السياسية والمجتمعية، يبقى مصير آلاف الفتيات العراقيات معلقًا بقرار قد يحدد مستقبل حياتهن

تشير الدراسات إلى أن الفتيات اللواتي يتزوجن في سن مبكرة يواجهن معدلات أعلى من التسرب من التعليم، ويعانين من مشاكل نفسية مثل الاكتئاب والقلق

رئيس الوزراء محمد شياع السوداني:

هناك محاولات لاختزال قضية فلسطين بعمليات تطبيع

قال رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إن هناك محاولات لاختزال قضية فلسطين بعمليات تطبيع، وإن المجتمع الدولي «فشل في اتخاذ مواقف توقف الإبادة الجماعية للفلسطينيين"

وأشاد السوداني بدور المدونين في فضح الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، قائلا -خلال استقباله صنّاع المحتوى المشاركين في مؤتمر «طريق الطوفان» في العاصمة بغداد- إن المدونين سلطوا الضوء ونقلوا الصورة، وفضحوا الجريمة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في غزة

وأوضح رئيس الوزراء العراقي أن هناك ما سماها «محاولات لاختزال القضية الفلسطينية بعملية تطبيع هنا أو هناك» وأن الشعب الفلسطيني «هو صاحب القضية والقرار»، حسب بيان للحكومة العراقية

وأضاف السوداني أن المجتمع الدولي والدول الكبرى «فشلت في اتخاذ مواقف توقف الإبادة الجماعية للفلسطينيين»، مؤكدا أن موقف حكومته يعبر عن موقف كل الشعب العراقي بمختلف شرائحه وأطيافه، وفي مقدمتها المرجعية الدينية العليا والسعي إلى وقف العدوان على غزة"

وبارك رئيس الحكومة العراقية انعقاد مؤتمر «طريق الطوفان» للمدونين والأهداف التي تبناها في نصرة القضية العادلة للشعب الفلسطيني الصامد، موضحا أنه «بفضل عدد من المدونين وصحافة المواطن، جرى نقل الصورة الحقيقية التي تفضح بشاعة الجريمة»، لافتا إلى أن هناك من استشهد من الصحفيين والمدونين الأبرياء وهم ينقلون الحقيقة

ومطلع الشهر الماضي، أبلغ السوداني وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن بأن منع التصعيد في المنطقة «مرهون فقط بإيقاف العدوان على قطاع غزة، ومنع توسعه إلى لبنان". كما صوّت أعضاء مجلس النواب العراقي في وقت سابق لصالح مشروع قانون لتجريم التطبيع مع إسرائيل وسط أجواء احتفالية، في حين قالت مصادر عراقية يومها إن القانون يستهدف قطع الطريق أمام كل من يريد إقامة أي نوع من أنواع العلاقات مع «الكيان الصهيوني» المحتل، ووضع عقاب رادع بحقه

يعبر عن مخاوفه مـــن الـــ

السفير البريطاني في بغداد يـــ

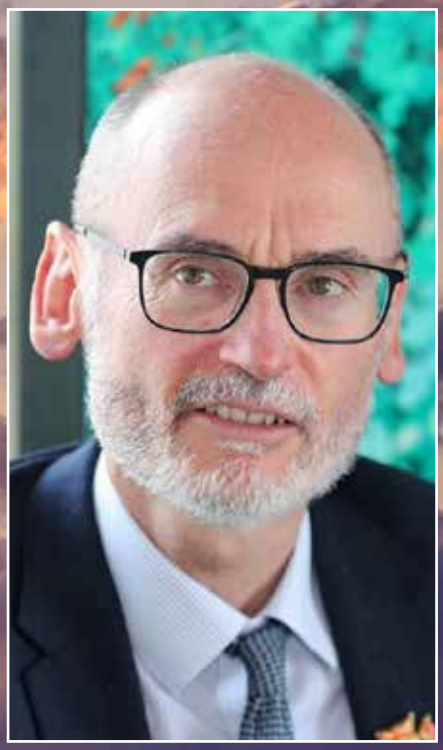

كشف عن تعرضه لتهديدات مباشرة، مشيرا إلى أن «بعض المليشيات لا تحبنا»، وأنه لا ينصح أقاربه بزيارة العراق في ظل الظروف الحالية. وجاء ذلك في رد على أحد أسئلة الحضور في برنامج «بيستون توك»، وأوضح هيتشن: «لا نريد إنقاذ كل شيء في العراق لأنه واجب الدولة العراقية، وأعتقد أن الشيء المناسب في بعض الأحيان هو إنارة عدة خيارات أمام الحكومة، وليس مشاريع مباشرة، والحلول عندكم، فأهل مكة أدرى بشعابها». لكن استدرك

وضع الأمني في العراق

كشف عن تهديدات مباشرة

الحكومة ستأخذ تلك التصريحات بعين الاعتبار وتتبعها وتتأكد من دقتها، وفي حال وجود خطر فسيتم العمل الأمني على منعه بكل الأحوال

بالقول: «لكن هناك تهديدات يتعرض لها البريطانيون، وأنا شخصياً أتعرض لتهديدات، إذ إن هناك بعض المليشيات لا تحبّنا». ولم يكشف السفير عن طبيعة تلك التهديدات والجهات التي صدرت عنها.

تحقيق مؤسسة رؤى – فريق التحرير

الحكومة توفر الحماية الكاملة للبعثات الدبلوماسية العراق، وأنه لا يوجد أي دواع لاستشعار الخطر من قبل تلك البعثات

أطلق السفير البريطاني جرس إنذار حول الأوضاع الأمنية المتدهورة في العراق، ما يضع المزيد من الضغط على الحكومة

وأردف: «لهذا السبب من الصعب أن أشجع أقاربي على زيارة العراق في ظل التهديدات والانفلات الأمني وعدم السيطرة على الأسلحة المنفلتة»، معرباً عن أمله في «عودة السياحة بشكل كبير للعراق يوماً ما».

حديث السفير البريطاني عن تلك التهديدات هو الأول من نوعه، ولم تكشف عنه أي جهات رسمية في الحكومة العراقية ولا حتى غير رسمية وأكد مسؤول أمني عراقي لـ«مؤسسة رؤى» أن «الحكومة لم تتسلم أي تبليغ رسمي من قبل السفير بشأن ما تحدث عنه من تهديدات»، مبينا أن «الحكومة توفر الحماية الكاملة للبعثات الدبلوماسية العاملة في العراق، وأنه لا يوجد أي دواع لاستشعار الخطر من قبل تلك البعثات، إذ إن الوضع مستتب أمنيا، ولا وجود لأي مخاوف لتعرض البعثات لاعتداءات أو تهديدات من قبل أي جهة"

وأشار المسؤول الأمني إلى أن «الحكومة ستأخذ تلك التصريحات بعين الاعتبار وتتبعها وتتأكد من دقتها، وفي حال وجود خطر فسيتم العمل الأمني على منعه بكل الأحوال». ويأتي ذلك في ظل تصاعد التهديدات بين الفصائل المسلحة والجانب الأميركي، منذ عدة أسابيع، حيث تتخذ قوات الأمن العراقية سلسلة من الإجراءات الاستباقية تحسباً لأي هجمات جديدة تطاول المنشآت التي تضم قوات التحالف الدولي بقيادة واشنطن غرب وشمالي البلاد

هذه التصريحات تأتي في ظل تصاعد التوترات بين الفصائل المسلحة والقوات الأميركية في العراق، حيث اتخذت القوات العراقية إجراءات استباقية لمنع أي هجمات على المنشآت التي تضم قوات التحالف الدولي

تأتي تصريحات هيتشن في وقت تشهد فيه الساحة العراقية توتراً متزايداً بين الفصائل المسلحة والقوات الأميركية. وقد دفعت هذه التوترات القوات العراقية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الأمنية الاستباقية لحماية المنشآت التي تضم قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في المناطق الغربية والشمالية من البلاد. وتأتي هذه التحركات في إطار الجهود الرامية إلى منع أي هجمات قد تستهدف تلك المنشآت في الفترة المقبلة

بهذه التصريحات، أطلق السفير البريطاني جرس إنذار حول الأوضاع الأمنية المتدهورة في العراق، ما يضع المزيد من الضغط على الحكومة العراقية لتحسين البيئة الأمنية وضمان سلامة البعثات الدبلوماسية والمواطنين الأجانب في البلاد

أي انعكاسات دولية في حال فوز ترمب؟

د. ناصيف حتي
رئيس بعثة جامعة الدول العربية في فرنسا

بدايةٍ لا بد من التذكير، عشيةِ الانتخاباتِ الرئاسية في الولايات المتحدة، بأنَّ الدول المؤسساتيةِ (التي تقوم على مأسسةِ السلطةِ وليس على شخصنتِها) لا تشهد تغييراً جذرياً في علاقاتها الدولية أو في إدارة هذه العلاقاتِ بشكل انقلابي مع تغيّر القيادة.

ولكنَّ ذلك لا ينفِي حصول تغييرٍ في طبيعةِ وأسلوبِ إدارةِ الأولويات الوطنية، وفق رؤية الإدارة الجديدة لهذه الأولويات: تغييرٌ، خصوصاً مع القوى الكبرى، تكون له انعكاساتُه المتعددةُ على مختلف القضايا والسياسات الدولية؛ ولو بدرجاتٍ مختلفة.

ماذا لو عادَ دونالد ترمب إلى البيتِ الأبيض، وهو في تنافسٍ حادٍّ مع كامالا هاريس بعد انسحاب جو بايدن من السباق الرئاسي؟ من العوامل التي تساعد ترمب في حملته تداعياتُ التَّضخم على الاقتصاد الأميركي. وهي تداعياتٌ تطال أوسع القطاعاتِ في المجتمع الأميركي، وقد أعلنت هاريس أنَّها ستولي هذا الأمرَ أولويَّةً خاصةً فيما لو انتُخبت

ماذا تعني عودة ترمب إلى البيت الأبيض فيما لو حصلت؟

نعرفُ أنَّ «عقيدة ترمب» في السياسة الخارجية تقوم على ما تُعرف بـ«الواقعية النَّشِطة» أو «المبادرة» في العلاقات الدولية، بعيداً عن المواقف المبدئية التي عادةً ما يأتي التذكير بها لشرعنةِ سياساتٍ محدَّدة في قضية معينة. ترمب، كما دلَّت سياستُه في البيت الأبيض، ثم تصريحاته بشأن القضايا الساخنة أو المهمَّة دولياً، يعتمد أيضاً على ما تُعرف بـ«دبلوماسية المقايضة» أو تبادل المكاسب. ترمب لا يولي أي أهمية أو أولوية للدبلوماسية متعددة الأطراف أو التعاون الجماعي القائم على أشكال وصيغ مختلفة؛ حتى مع الحلفاء، وخير مثال على ذلك تصريحاته المتكررة عن الحوار مع موسكو لإقفال ملف الأزمة الأوكرانية دون التوقف عند رأي الحلفاء الأوروبيين المعنيين، بحكم الجغرافيا، أكثر من غيرهم بهذا الملف الشائك والاستراتيجي. التعاون الدولي لتنظيم التعامل المشترك مع تداعيات العولمة ليس على

الاحتواء الاقتصادي للصين الشعبية سيكون أحدَ عناوين التوتر مع بكين

من المنتظر أن تعود قضية «النووي الإيراني» إلى الواجهة بقوة، من خلال إحياء نَشِطٍ لسياسة الانسحاب الأميركي من «اتفاق 2015

جدول أولويات ترمب. سياسات «الحماية الاقتصادية»، سواء تجاه الحلفاء والخصوم، تبقى عنصراً أساسياً في مقاربة ترمب للتعاون الاقتصادي الدولي، تحت عنوان «الوطنية الاقتصادية». الإعلان عن زيادة التعريفة الجمركية على بعض الواردات الاقتصادية (الصلب والألمنيوم) من أوروبا، من جهة، كما الإعلان عن بلورة سياسات لوقف أو تخفيض الاستثمارات الصينية في صناعات أساسية بالولايات المتحدة، يندرجان في هذه السياسة. الاحتواء الاقتصادي للصين الشعبية سيكون أحدَ عناوين التوتر مع بكين، إلى جانب، بالطبع، تمدد الدور الصيني على الصعيد السياسي الاستراتيجي في مناطق كثيرة من العالم على حساب الدور الأميركي.

هذا الأمر، إلى جانب الحدّ من الهجرة، رغم تراجعها من المكسيك، وخفض الضرائب، كلها عناصر ستؤدي إلى تباطؤ النمو وزيادة التضخم في الولايات المتحدة، وترمب يرفعها عنواناً لحل الأزمة الاقتصادية وللنمو

عنصر آخر سيضيف إلى التأزم المنتظر في «البيت الغربي»، قوامه العودة، وبشكل أقوى هذه المرة مع الحرب الأوكرانية، إلى الضغط على الحلفاء في منظمة «حلف شمال الأطلسي» لزيادة جميع أوجه مساهماتهم في تعزيز قدرات الحلف، فيما ستبقى المساهمة الأميركية

دون المطلوب من وجهة نظر هؤلاء الحلفاء، الأمر الذي يدفع ببعض من هم بموقع المسؤولية في أوروبا إلى الدعوة لما سُميت «أُورَبَةُ» الحلف الأطلسي، أو تخفيض الاعتماد على واشنطن، وهو أمر ليس سهلاً تنفيذه

في الشرق الأوسط، من المنتظر أن تعود قضية «النووي الإيراني» إلى الواجهة بقوة، من خلال إحياء نَشِطٍ لسياسة الانسحاب الأميركي من «اتفاق 2015 (5 زائداً 1)». عناصر المواجهة المباشرة أو غير

المباشرة متوفرة بقوة حالياً في الشرق الأوسط، خصوصاً في ظل «حروب» غزة الممتدة وتداعياتها الإقليمية. وعلى صعيد آخر، وفي ظل عودة القضية الفلسطينية إلى احتلال موقع الأولوية الإقليمية، لن تساعد سياسات ترمب المنتظرة في الدفع الفعلي والفعال نحو التسوية الشاملة على الأسس والقواعد المعروفة. ومن الجدير أن نذكر أنَّ السياسة الأميركية الحالية؛ سياسة التهدئة، بعيدة كل البعد عن هذا الهدف

ترمب العائد، فيما لو عاد، أمامه كثير من المتغيرات على صعيد طبيعة الصراع حالياً في السياسة والجغرافيا، وعلى صعيد أنماط مختلفة من العلاقات التعاونية قد استقرت في الإقليم الشرق أوسطي، وبين الشرق الأوسط والقوى الدولية الفاعلة، وبشكل خاص الصين الشعبية... كل هذه العوامل ستكون لها تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على سياسات «ترمب2» فيما لو عاد إلى البيت الأبيض

> **سياسات «الحماية الاقتصادية»، سواء تجاه الحلفاء والخصوم، تبقى عنصراً أساسياً في مقاربة ترمب للتعاون الاقتصادي الدولي**

شيعة الخليج

سعد بن طفلة العجمي

وزير الإعلام
في الكويت

مرت قبل أيام ذكرى عاشوراء ومقتل الحسين بن علي بن أبي طالب السنوية. المناسبة تترافق معها مراسم وشعائر دينية شيعية، أصبحت هذه الشعائر مثار جدل حول كيفية إحياء هذه الذكرى الفاصلة في التاريخ الإسلامي، وتبادل رجال الدين، شيعة وسنة، الجدل حول بعض هذه الشعائر والممارسات.

وازداد هذا الجدل حدة بتدخل الدول وتبنيها لهذه المناسبات الدينية وطريقة إحيائها، وخصوصاً

دولة إقليمية كبيرة مثل إيران التي تتبنى المذهب الجعفري الاثنا عشري وتؤكد ذلك في دستورها، والعراق الذي تحكمه أحزاب شيعية يتبع معظمها لإيران. وغني عن القول إن دخول السياسة على خط الدين وخصوصاً بالتدخل في الطقوس الدينية وفرض طريقتها هو إفساد للمعاني السامية التي ينادي بها المتدنيون التلقائيون والروحانيون في كل مكان.

بقيت للشعائر الحسينية في دول الخليج خصوصية مميزة ومختلفة عن الشعائر المسيسة التي تفرضها إيران أو تنادي بها الأحزاب التابعة لها في العراق وسوريا ولبنان. وكانت عاشوراء تمر غالباً في دول الخليج من دون جدل أو «شوشرة» طائفية، لكن التشيع السياسي، مثلما التسنن السياسي، خلق حال احتقان وجرعة زائدة من الجدل حول كيفية إحياء ذكرى عاشوراء

جدير بالذكر أن الجمهورية الإسلامية في إيران، وهي الدولة الشيعية الوحيدة بالعالم رسمياً، لا تعاني هذا

الجدل داخلها، ولا تشهد كما يشهد العراق، على سبيل المثال، من ممارسات وطقوس أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها خارج المعقول والمنطق، وتفتقر إلى الذوق والتنظيم والنظافة، بل إن الاحتفاء بالسنة الجديدة (النيروز) بإيران يشهد مشاركة في إحيائه أكثر من إحياء الإيرانيين لذكرى عاشوراء وعيدي الفطر والأضحى

في الكويت، أعلنت وزارة الداخلية مع دخول شهر محرم بأنها ستمنع كافة الظواهر التي تخرج خارج الحسينيات لإحياء هذه الذكرى، وزودت أصحاب الحسينيات بقائمة من التوجيهات التنظيمية لضبط حركة المرور من ناحية، ولتوفير الحماية والأمن للمشاركين بإحياء هذه الذكرى العظيمة. وأكدت الوزارة في بيانها بأنها لا تفرض نظاماً جديداً، وإنما تطبق لوائح وأنظمة قائمة كان يتم التهاون في تطبيقها بالماضي لأسباب مختلفة

> **أن الجمهورية الإسلامية في إيران، وهي الدولة الشيعية الوحيدة بالعالم رسمياً**

ثارت ثائرة المتطرفين من الشيعة، وراحت شخصيات محسوبة على إيران و«حزب الله» الكويتي تلطم عبر وسائل التواصل الاجتماعي بأن هذا تضييق على الشيعة وتدخل للحد من المظاهر الحسينية وما شابهه من عويل مزعوم دفاعاً عن المذهب والشعائر الشيعية، ولكن كما أن «داعش» ليست هي أهل السنة، فإن «حزب

> فريق الشيعة الوطنيين أيدوا الإجراءات الأمنية والتنظيمية ورفضوا مزايدات المتطرفين

الله» ليس طائفة الشيعة، لا في الكويت ولا في العراق ولا في لبنان. فكان أن تصدى لهذه الأصوات النشاز المدنيون الكويتيون والشيعة الوطنيون، فريق الشيعة الوطنيين أيدوا الإجراءات الأمنية والتنظيمية ورفضوا مزايدات المتطرفين، وعارضوا صوت الطائفيين الذين يرون في هذه المناسبات فرصة للتكسب وحشد الأتباع

كان من بين هذه الأصوات شخصيات وطنية من أطباء وأساتذة جامعات ومهندسين ونشطاء كويتيين ولدوا بأسر شيعية، ولكنهم يقدمون ولاءهم الوطني قبل انتمائهم «الصدفي» لطوائفهم، فلجموا أصوات النشاز الدخيلة على شعائر الحسينية التقليدية الكويتية، وأخرسوا من حاول مصادرة مواطنتهم على حساب تفاسير سياسية أتت من خارج

> لن يخلو مجتمع لا تدعي فيه أصوات ما المظلومية بسبب انتماءاتهم، فلا يزال بيننا في الكويت من يظن أنه مظلوم

حدود وطنهم

هذه الحال الكويتية الوطنية الشيعية التي أخمدت أصوات المتطرفين الشيعية هي نموذج لما يمكن أن يكون عليه التعايش بين طوائفنا في منطقة الخليج عموماً، والكويت تحديداً. وهي الوصفة العلمية الحديثة لقطع الطريق على التكسب الإيراني بحماية الشيعة في كل مكان، فكلما شعر المواطن بحريته وكرامته في وطنه، كلما قلت احتمالات ولائه للخارج، وضعفت احتمالات وقوعه في أفخاخ تجار الدين السياسي الموجودين بين الطوائف كافة

لن يخلو مجتمع لا تدعي فيه أصوات ما المظلومية بسبب

ما يعزز الصوت الوطني بين كل الطوائف هو إحساس المواطن بأهمية وجود الدولة التي يعيش بصفته مواطناً

انتماءاتهم، فلا يزال بيننا في الكويت من يظن أنه مظلوم لأن الشيعة أخذوا كل شيء، وشيعة يعتقدون أنهم محرومون مظلومون لأنهم شيعة أهل البيت، كما يعيش بيننا من يعتقد أن أبناء القبائل قد استحوذوا على مقدرات البلاد، بينما يرى أبناء قبائل أنهم مظلومون مهمشون وهكذا يذكر أن أعمال شغب ونهب وفوضى اجتاحت بريطانيا قبل أيام لأن بيضاً يظنون أن المسلمين والمهاجرين قد استحوذوا على بلادهم وهمشوهم داخل أوطانهم، ويرتكبون جرائم ضدهم ادعوا أن آخرها كان طعن أطفال في قرية ساوثبورت يوليو (تموز) الماضي

ما يعزز الصوت الوطني بين كل الطوائف هو إحساس المواطن بأهمية وجود الدولة التي

أعمال شغب وفوضى اجتاحت بريطانيا قبل أيام لأن بيضاً يظنون أن المسلمين والمهاجرين قد استحوذوا على بلادهم

يعيش بكنفها بصفته مواطناً، وإيمانه بأن القانون سيأخذ مجراه ويطبق على الجميع من دون استثناء

وإذا ما استثنينا الحادثة الإرهابية المخزية التي ضربت حسينية في عمان، فإن ذكرى عاشوراء وكربلاء وشعائر شهر محرم وطقوسه لدى الشيعة في دول الخليج مرت بحرية وهدوء وسلام، وستحافظ على خصوصيتها العربية-الخليجية بكل قوة وصلابة طالما قطعنا الطرق على المتكسبين والطائفيين الذين يحاولون شق المجتمعات الخليجية باسم الدفاع عن الشيعة والتشيع

تحالفات جديدة لتصدي مخطط

كمال أوزتورك

مدير عام وكالة
الأناضول للأنباء

لم تتمكن منظمة التعاون الإسلامي، ولا الجامعة العربية، ولا حتى التحالفات غير المعلنة بين الدول الإسلامية الأخرى من وقف الإبادة الجماعية في غزة، هذه هي الحقيقة، وعلينا أن تقبّلها مهما كان ذلك مؤلمًا.

علينا أن نقبل بحقيقةٍ مرّة، وهي أن بعض الدول لم تساهم في حل القضية الفلسطينية، بل ساهمت في جعلها أكثر تعقيدًا واستمرارية. وهناك بعض الدول الإسلامية التي استهدفت حركة حماس، وأرادت ألا يكون لها أي دور في إدارة الشأن الفلسطيني، بل وحتى تمنّت زوالها.

والأسوأ من ذلك أن هذه الدول كانت أقرب إلى إسرائيل في هذا الصراع، حيث تقدم دعمًا لإسرائيل أمام الهجمات التي تتعرض لها، كما أنها تخفف عنها آثار أي ضرر اقتصادي، ورفضت جميع مقترحات الحصار والعزلة.

ـــات إعادة تشكيل الشرق الأوسط

هـذه الـدول وقفـت فـي الجانـب الخطـأ مـن التاريـخ، ولـن تُذكـر بخيـر فـي السجلات التاريخيـة. لم تُظهـر ولـو جـزءًا بسيطًا مـن ردود الفعـل التـي أظهرتهـا الـدول الغربيـة، ولـم ترفـع أصواتهـا احتجاجًـا، بـل على العكس، منعت المظاهـرات المؤيـدة لفلسـطين فـي بلادهـا

يبـدو أن هـؤلاء لـم يفهمـوا أن القضيـة ليسـت فقـط قضيـة فلسـطين أو غـزة، بـل هـي أن إسـرائيل تتحـرك بجشـع وتهـور للسـيطرة على المنطقـة بأكملهـا. لقـد هاجمـت إسـرائيل بالفعـل خمـس دول، وعندمـا يصـل عـدد هـذه الـدول إلـى عشـرٍ، سـيكون الوقـت قـد فـات

في ظلّ هـذه الظـروف؛ لا يمكننـا الحديـث عـن وحـدة إسـلامية، أو تحالـف، أو تشـكيل يهـدف إلـى حـل مشـكلة غـزة. شـخصيًّا، فقـدت الأمـل فـي منظمـة التعـاون الإسـلامي منـذ فتـرة طويلـة

يجـب أن نؤسّـس بنيـة تحالـف جديـد

فـي ظـلّ هـذه الظـروف، نحـن بحاجـة إلـى تشـكيل تحالفـات جديـدة؛ ليـس فقـط فيمـا يخـص القضيـة الفلسـطينية، بـل أيضًـا لمواجهـة إعـادة تصميـم الشـرق الأوسـط، أو بالأحـرى احتلالـه، مـن قبـل الولايـات المتحـدة، وإسـرائيل، والمملكـة المتحـدة، وألمانيـا والـدول التابعـة لهـا. هنـاك حاجـة ماسّـة إلـى تحـرك سياسـي جديـد لمواجهـة هـذه القـوى

كيـف يمكـن تحقيـق ذلـك؟

الصين فعلت ما لم تستطع أي دولة إسلامية القيام به حتى الآن، إذ جمعت 15 مجموعة فلسطينية وجعلتها تتصالح. إسبانيا اتخذت موقفًا لم تقم به أي دولة أوروبية أخرى؛ إذ أدانت إسرائيل بأعلى صوت وقدمت دعمًا واضحًا لفلسطين أيرلندا أظهرت ضميرًا وأخلاقًا وموقفًا سياسيًا لم يظهره أي سياسي في العالم الإسلامي، وقد أبدت أسفها وألمها لما يجري في فلسطين. النرويج، رغم كل التهديدات، اعترفت - بشجاعة - بدولة فلسطين

أما روسيا، فقد سئمت من السياسات الأميركية التي تستنزفها، وهي الآن تبحث عن انطلاقة جديدة في الشرق الأوسط. ويمكننا إضافة دول أخرى من أميركا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا إلى هذا التحالف

لكن الأهم هو أن تقوم روسيا والصين بإعطاء الضوء الأخضر لتشكيل مثل هذا التحالف

> **أيرلندا أظهرت ضميرًا وأخلاقًا وموقفًا سياسيًا لم يظهره أي سياسي في العالم الإسلامي**

ما المانع من تحالف إقليمي زمني؟

قد تواجه التحالفات التي سيتم تشكيلها تحديات مختلفة؛ حيث تحمل كل دولة مخاوف وهواجس خاصة بها. ومع ذلك، يمكن أن يكون التحالف الذي سيتم تحديده على أساس زمني وإقليمي مفيدًا في تخفيف هذه المخاطر والمخاوف

فلنتخيل أن دولًا مثل تركيا، وإيران، وباكستان، وماليزيا، وإندونيسيا، التي تتمتع بقدرات أكبر في مجالات عديدة مثل عدد السكان، والقوة العسكرية، والاقتصاد؛ تتحد معًا، ثم نضيف دولًا مثل قطر التي تمتلك قدرات دبلوماسية وقوة اقتصادية، وأيضًا دولًا مثل اليمن، والصومال، والسودان التي تتمتع بمواقع جيوسياسية

قيمة. عندما نجمع كل هذه الدول معًا، سنجد أننا أمام تحالف قوي جدًا ورادع وفعال قد تكون هذه الدول أكثر استعدادًا وحماسًا من بعض الدول الإسلامية الأخرى، على الأقلّ فيما يخصّ العقوبات والحصار والعزل. وهكذا، سيتضح بشكل أكبر أمام الرأي العام الدولي من يدعم ماذا، وما هو موقف كل دولة؟

لم تبقَ أي حلول أخرى

حتى بعد قصف مدرسة دلال المغربي في حي الشجاعية في غزة، والذي أسفر عن مقتل أكثر من مئة طفل وامرأة ومدني، لم يتجاوز رد فعل الدول الإسلامية حدود الإدانة. لقد تجاوز عدد القتلى 40 ألفًا، وعندما لجأ الناس إلى خان يونس المنكوبة، قصفها الاحتلال الإسرائيلي أيضًا، ولم يعد هناك مكان يلجأ إليه سكان غزة للبقاء على قيد الحياة

ماذا بعد؟ ماذا يجب أن يحدث بعد الآن؟

> **قصف مدرسة دلال المغربي في حي الشجاعية في غزة، أسفر عن مقتل أكثر من مئة طفل وامرأة ومدني**

الشعوب المسلمة تشعر بإحباط شديد من مواقف دولها العاجزة والتي لا تحلّ شيئًا، والشوارع تغلي من الأسفل، وتنتظر الفرصة لتنفجر كبركان

لكن الخطر الحقيقي يكمن في أن صمت هذه الدول أمام الاحتلال والتهجير والمجازر يزيد من جرأة وقوة إسرائيل وأميركا ما الضامن أن إسرائيل لن تقوم باحتلال لبنان أو سوريا أو مصر أو الأردن بعد ذلك؟ من سيمنعها؟ من سيقاومها؟

الجميع يتحدث عن خطر الصراع الإقليمي. ولكن من سيلجم إسرائيل؟ ألقِ نظرة على الخريطة، هل هناك دولة حول إسرائيل مستعدة لوقفها؟ لهذا السبب، لم يعد لدينا خيار سوى التفكير في هيكلية تحالف جديدة وتشكيل كيان جديد

خدعة إيرانية في العراق تبتلع رواتب ملايين العمال

أظهرت أبحاث أجرتها قاعدة البيانات المفتوحة في طهران أن الحكومة الإيرانية خصصت ما لا يقل عن مليار و400 مليون تومان (23.4 مليون دولار) من الموازنة العامة للدعاية في المدن الدينية العراقية.

ويعادل هذا المبلغ الأجر اليومي لنحو ستة ملايين عامل إيراني بناءً على قرار مجلس العمل الأعلى لعام 2024، والذي حدد الأجر اليومي للعامل بـ238 ألفاً و873 تومانا (3.9 دولار). وبناءً على هذا التقرير جرى تخصيص أكثر من مليار تومان (1.6 مليون دولار) من موازنة الدعاية الحكومية في المدن الدينية العراقية لمنظمة إعادة إعمار المقامات المقدسة، والتي أنشئت قبل نحو عقدين وبأمر المرشد علي خامنئي وهي هيئة فرعية تابعة لـ«فيلق القدس» التابع للحرس الثوري. وتعمل هذه المنظمة في مدينة النجف وكربلاء والكاظمين والكوفة وسامراء، كما أنه وبحجة إعادة إعمار المراكز الدينية الشيعية، تتولى هذه المنظمة الدعاية السياسية لمصلحة نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية

تمت الترجمة عن الاندبندنت الفارسية

النظام الإيراني وفي كل عام ينفق مبالغ ضخمة من الموازنة العامة على إقامة مراسم الـ40 الحسينية

يخطط مسؤولو منظمة إعادة إعمار العتبات المقدسة إعادة إعمار أكثر من 150 مكاناً دينياً شيعياً في العراق

وفي الموازنة المخصصة لهذه الهيئة في قانون الموازنة الإيرانية لعام 2024 هناك بند يتحدث عن 200 مليار تومان (33.2 مليون دولار) خصص «لمساعدة لجنة التنسيق وتطوير المرافق والخدمات الأربعينية في العراق ومؤسسة بحر في مدينة النجف الأشرف"

ويخطط مسؤولو منظمة إعادة إعمار العتبات المقدسة إعادة إعمار أكثر من 150 مكاناً دينياً شيعياً في العراق وبلدان أخرى خلال الـ20 عاماً المقبلة. وهذه المبالغ منفصلة عن المبلغ الضخم الذي ينفقه النظام لإقامة مراسم الـ40 الدعاية

وخصصت الحكومة الإيرانية 200 مليار تومان (33.2 مليون دولار) من الموازنة العامة لعام 2024 لإعادة إعمار منزل روح الله الخميني السابق في النجف

ولا يقتصر عدد المنظمات والنفقات الدينية والدعاية للنظام الإيراني في العراق والبلدان الإسلامية الأخرى على هذه الحالات، لكن وبسبب عدم الشفافية المالية للمؤسسات الدينية والدعاية، من الصعب معرفة الرقم المالي الدقيق للأنشطة الخارجية. وفي الموازنة العامة للنظام الإيراني هناك مبالغ مالية تخصص لدعم الأنشطة الثقافية والدينية في الخارج مثل دعم الأنشطة الثقافية في الخارج، ودعم البرامج الثقافية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، ومقره السعودية، وشبكة الثقلين الثقافية. وإضافة إلى ما سبق، يجري تمويل مؤسسات مثل منظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية ومجمع تقريب الأديان الإسلامية وجامعة المصطفى من الموارد العامة في إيران. وتتمثل الوظيفة الرئيسة لهذه المؤسسات بالدعاية لنظام الجمهورية الإسلامية في الخارج

في نوفمبر (تشرين الثاني) 2022، وبعدما اخترقت مجموعة القراصنة المعروفة بـ«بلاك ريوارد» رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بمنظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية أظهرت

الوثائق أن النظام الإيراني أنفق مبالغ مالية ضخمة لتوسيع نفوذه في البلدان الإسلامية. ويجري إنفاق هذه المبالغ بطرق عديدة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، بناء مسجد في إحدى الدول الأفريقية وإنتاج محتوى إعلامي عن حياة قاسم سليماني في دول أخرى

وأظهر فحص الوثائق نفسها أنه خلال الفترة من ديسمبر (كانون الأول) 2021 إلى مارس (آذار) 2022، أي خلال ثلاثة أشهر، أنفق النظام من جيوب الإيرانيين ما لا يقل عن 3 ملايين يورو (3.28 مليون دولار) على تشغيل مجلس لجنة الإغاثة في العراق وبناء مسجد في غينيا وإنتاج محتوى إعلامي ودعائي عن حياة قاسم سليماني في كينيا ودعم مالي لجمعية خيرية في تنزانيا وتقديم منح دراسية للطلاب الأجانب

ومنظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية مؤسسة حكومية ذات غرض محدد، تتولى سلسلة من الأعمال والنشاطات بهدف تعزيز نفوذ إيران ممثل في المرشد علي خامنئي في الدول الأجنبية، بخاصة في الدول الفقيرة. وهذه المنظمة الحكومية تابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، لكن عام 1995 وتحت إشراف المرشد علي خامنئي كتب نظامها الأساس ووافق عليه. ويعد مركز هامبورغ الإسلامي المحظور أخيراً في ألمانيا من المؤسسات الأخرى التابعة للنظام الإيراني، إذ أكد جهاز الأمن الفيدرالي الألماني أن هذا المركز تابع للنظام في طهران، مشيراً إلى أن هذا المركز يقع بجوار السفارة الإيرانية

وكما هو معلوم، فإن النظام الإيراني وفي كل عام ينفق مبالغ ضخمة من الموازنة العامة على إقامة مراسم الـ40 الحسينية. وعدا عن تخصيص 100 مليار تومان (16.6 مليون دولار) من الموازنة العامة للعام الحالي، فإن جميع الوزارات والبلديات والمحافظات والمنظمات الحكومية مطالبة أيضاً بأن تخصص جزءاً من موازناتها لإقامة مراسم الـ40 الحسينية

وفي السياق نفسه أعلن محمد رضا عارف النائب الأول للرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، في أول إجراء حكومي عن تخصيص 400 مليار تومان (66.4 مليون دولار) لمراسم الـ40 الحسينية بدعوى «منع وقوع حوادث غير متوقعة"

وبعد أيام قليلة، وبموجب قرار مجلس شورى بلدية طهران، ألزمت بلدية العاصمة بتخصيص 107 مليارات تومان (17.8 مليون دولار) لإقامة مراسم الـ40 الحسينية. وفي الوقت نفسه قال المتحدث باسم مجلس شورى مدينة كرج إن بلدية هذه المدينة أقرت موازنة قدرها 98 مليار ريال (163 ألف دولار) لإقامة مراسم الـ40 الحسينية. وعليه، تنفق المؤسسات والمنظمات الأخرى التابعة للحكومة الإيرانية أيضاً مبالغ ضخمة سنوياً لمراسم الـ40 الحسينية، لكن بما أنه لا توجد تقارير شفافة وواضحة عن حجم ومصدر هذه الموارد المالية، فمن غير الممكن تقديرها بدقة

«هل بات حزب الله» مج

لم يكن حضور «حزب الله» على الساحة اللبنانية، العربية، وكذلك الدولية يوماً مرحباً به من جميع الأطراف، ربما عد البعض، خارج الطائفة الشيعية، في فترة من الفترات حضوره السياسي والعسكري «مقبولاً»، لكن ما لبث أن تبدل هذا الموقف بتبدل الأحداث وما شهده لبنان من محطات صعبة، أمنية وسياسية، وحتى اقتصادية.

وما يربط الحزب بإيران من أهداف وأيديولوجية وحتى نشاطات عسكرية

ـرد ورقة لعب بين إيران وسوريا؟

وأهداف ومسارات مالية، أدى إلى فرض دول غربية كبرى عقوبات عليه وعلى من يتعامل معه، فيما صنفته دول غربية تنظيما إرهابياً متهمة إياه بالوقوف وراء أحداث أمنية دامية أودت بحياة العشرات في العقود الماضية

تحقيق مؤسسة رؤى – فريق التحرير

شعر احتشامي بأن الإيرانيين قد اكتفوا من الدعاية السورية ومن أجل تكييف سياستهم الخاصة مع إسرائيل

وما جاء في وثائق بريطانية سرية كشف النقاب عنها الأرشيف الوطني، وتطرقت بصورة مباشرة إلى نشأة الحزب، اتصال نشاطاته وما يقوم به بصورة مباشرة بإيران، الخلافات الداخلية التي عصفت به وكذلك الخلافات على المرجعية الشيعية العليا بين قم في إيران والنجف في العراق، وأيضاً الموقف الغربي من الحزب

تتحدث البرقية رقم 100406Z المرسلة في الـ10 من يونيو (تموز) 1994 من قبل السفارة البريطانية في بيروت إلى مرجعيتها في لندن، عن موقف الحكومة البريطانية المبدئي من المنظمات والجماعات التي تعتمد على العنف والأعمال الإرهابية كوسيلة لتحقيق أهدافها، بما في ذلك «حزب الله» في لبنان.

وفي هذه البرقية تنفي السفيرة البريطانية لدى بيروت مايفي فورت عام 1994 وجود أية صلة بين الطاقم الدبلوماسي البريطاني و«حزب الله»، وقالت إنهم لم يلتقوا أي عضو من أعضاء الحزب ولم تجتمع السفيرة نفسها مع الأمين العام للحزب حسن نصرالله أو زعيمهم الروحي محمد حسين فضل الله

وتضيف الوثيقة أن نواب الحزب لا يذهبون إلى المناسبات الاجتماعية العادية في لبنان ولم تصادفهم السفيرة في زياراتها للبرلمان. وبالمثل لم يكن هناك أي اتصال معهم من قبل أعضاء آخرين لسفارة المملكة المتحدة هنا. ومع ذلك فقد أرسلت السفيرة رسالة إلى فضل الله مع نسخة من خطاب أمير ويلز حول الإسلام والغرب (كما فعلت مع جميع الزعماء الدينيين الرئيسين الآخرين)، وتلقت رداً سريعاً ومهذباً للغاية

وفي السياق نفسه تكشف الوثيقة عن أن «حزب الله»، والذي كان حينها في بدايات دخوله المعترك السياسي في لبنان، كان يقلل من التواصل الاجتماعي أو التجاري مع الطوائف والجماعات الأخرى وجميع الأجانب باستثناء الإيرانيين

وما جاء في نص الوثيقة على لسان السفيرة البريطانية «من الواضح أن الحزب حالة خاصة. بصرف النظر عن عدم الرغبة في منحهم الفرصة للتواصل، فأنا لا أعتقد أن التواصل معهم (الحزب) في هذه المرحلة سيكون مثمراً لنا. بناءً على تعليمات من وزارة الخارجية، عقد سلفي اجتماعاً واحداً

في الأقل مع فضل الله حول الرهائن البريطانيين. نحتفظ ببعض الأوراق السابقة هنا وأجد أن التواصل لم يكن مثمراً أو نافعاً"

عن الموقف الفرنسي والأميركي من التعامل مع «حزب الله» في بداية تسعينيات القرن الماضي تضيف فورت أن مواقف باريس وواشنطن قريبة منهم. وفي هذا السياق تكشف في رسالتها إلى لندن عن أنه «ليس للأميركيين أية تعاملات مع الحزب، لكنهم على اتصال بمجموعة واسعة من الجماعات الأخرى، بما في ذلك الجماعات التي تلطخت أيديها بالدماء أثناء الحرب، مثل (سمير) جعجع (رئيس حزب القوات اللبنانية) وإيلي حبيقة. عليك أن تعلم أن لبنان لديه أيضاً مجموعات مسيحية متطرفة قامت بارتكاب أعمال عنف، لقد تبنت في الماضي العنف ودافعت عنه ولم ترفضه"

في السياق نفسه أكد السفير الفرنسي لنظيرته البريطانية لدى بيروت أن السفارة الفرنسية تتبع النهج نفسه فيما يتعلق بـ«حزب الله»، لكنه ينوي التواصل بهم من خلال دعوة زعماء دينيين آخرين، لكن في الوقت عينه تكشف هذه الوثائق السرية عن أن السفير الألماني يجري اتصالات منتظمة مع فضل الله أو نصرالله كل بضعة أشهر، ويقدم تقاريره أحياناً إلى الاجتماعات الشهرية

> **نواب الحزب لا يذهبون إلى المناسبات الاجتماعية العادية في لبنان ولم تصادفهم السفيرة في زياراتها للبرلمان**

لسفراء دول الاتحاد الأوروبي. ومن خلال تقاريره يتضح أن علاقاته لم تسفر عن تغيير أو رؤى جديدة

وتقول السفيرة البريطانية في رسالتها «على العموم إن آراء الحزب تنقلها الصحافة بصورة جيدة هنا (في لبنان)، ويبقيني عديد من أعضاء البرلمان على علم بنشاطاتهم في البرلمان... لا أعتقد أن التواصل الرسمي المباشر بين السفارة والحزب من شأنه أن يسفر عن مزيد من التقدم، فإذا تم نزع سلاحه، يمكننا أن نعيد النظر في موضوع العلاقات"

في سياق آخر يشير التقرير السري المرسل من قبل وزارة الخارجية البريطانية إلى ممثلياتها في بيروت وطهران وتل أبيب في الثالث من يوليو (تموز) 1994 إلى لقاء أحد كبار موظفي الوزارة مع البروفيسور راي هينبوش والدكتور أنوشيروان احتشامي من جامعة دورهام في إنجلترا. ويتضمن التقرير محضر النقاش

قال احتشامي إنه فوجئ بالترحيب الذي حظي به من قبل السفارة الإيرانية. وعلى رغم أنه مواطن بريطاني

الذي دار في هذا اللقاء، والذي تطرق بصورة مباشرة إلى رحلة هينبوش واحتشامي إلى دمشق ولقاءاتهما المسؤولين هناك وفي نص التقرير «تناولت (أحد كبار الموظفين في وزارة الخارجية) الغداء مع البروفيسور راي هينبوش والدكتور أنوشيروان احتشامي من جامعة دورهام قبل عودتها إلى المملكة المتحدة... لقد أكملا جولة مثيرة للاهتمام من المقابلات... وتعليقاتهما على سوريا وإيران كانت ذات أهمية قصوى. وهم يتعاونان حالياً في تدوين كتاب عن العلاقة السورية - الإيرانية". وقال احتشامي، بحسب الوثائق، إنه فوجئ بالترحيب الذي حظي به من قبل السفارة الإيرانية. وعلى رغم أنه مواطن بريطاني من أصل إيراني، فإنه قال إنه لم يشعر بأي فضول لا مبرر له وفوجئ بانفتاح كل من الحاضرين، على رغم أنه اعترف بأنه ابتعد عن النقاط الأكثر حساسية. وكان انطباعه العام أن العلاقات الثنائية في حالة جيدة. وفي الوثائق أيضاً ذكر أنه على الجانب الإيراني وفرت (سوريا) شرياناً حيوياً في العالم العربي بصورة عامة، وعلى وجه التحديد جنوب لبنان، كما وفرت للإيرانيين «نافذة» قيمة على عملية السلام في الشرق الأوسط. وقال الدكتور احتشامي إنه يعتقد أن الإيرانيين كانوا يجهلون بصورة مدهشة بشؤون إسرائيل

وتضيف الوثيقة «سأله السفير (الإيراني) عن موقف إسرائيل وطلب منه أن يرسل لهم بالفاكس أية مواد مطبوعة لديه حول هذا الموضوع من لندن. شعر احتشامي بأن الإيرانيين قد اكتفوا من الدعاية السورية ومن أجل تكييف سياستهم الخاصة مع إسرائيل، وربما حدوث تسوية إسرائيلية مع سوريا، كانوا يبحثون عن مصادر مستقلة للمعلومات. وهنا تنقل الوثائق ما قاله احتشامي عن أن السفير الإيراني كان حريصاً بصورة خاصة على معرفة كيف ينظر إلى إيران في الغرب واستفسر عن مستوى الاهتمام بإيران والشؤون الفارسية في الجامعات البريطانية.

وفي سياق هامشي يكشف احتشامي عن أنه تأخر في لقاء السفير الإيراني بسبب وصول وفد من رجال الدين من لبنان. وقال إنه فوجئ بالسهولة التي سمحت لهم بالسفر من لبنان من دون الحصول على تصاريح من السلطات السورية على ما يبدو. وعلى أساس ذلك وتعليقات محاوريه، قال احتشامي إنه

يعتقد أن السفارة (الإيرانية لدى دمشق) هنا أكثر أهمية من بيروت لإدارة العلاقات مع «حزب الله». وتابع «لقد فوجئ (احتشامي) بصورة عامة بالحرية الممنوحة للإيرانيين. أخبروه أن كثيراً من وقتهم يقضونه في التعامل مع 2500 زائر شهرياً يزورون دمشق. كما كان المركز الثقافي والحسينيات في السيدة زينب نشطين في المسائل الدينية بدعم من السوريين، أو في الأقل عدم تدخلهم".

يكشف هذا الملف السري من الأرشيف البريطاني أيضاً، بحسب تحليل احتشامي، حول علاقة إيران بـ»حزب الله»، هو أنه على المدى القصير، تم تحقيق الأغراض الدعائية الإيرانية من خلال انخراط وكيلها (الحزب) عسكرياً مع إسرائيل، لكن على المدى البعيد، إيران تتطلع إلى الحزب (الذي سيتم نزع سلاحه حتماً بحسب نص الوثيقة) لتشكيل الحكومة السياسية، باعتباره صوت الشيعة في لبنان. وعلى هذا النحو، فقد اعتقد احتشامي أنهم سيشكلون مشكلة أكبر مما يمثلونه حالياً كميليشيات «تحت السيطرة». وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط بصورة عامة، قال إن الإيرانيين تمسكوا بالخط القائل إن الأمر متروك للدول العربية للتسوية مع الإسرائيليين، بصورة فردية أو ككتلة. وكان انطباعه أن الإيرانيين يعدون أنفسهم أكثر لتسوية تتطلب إعادة تقييم دور «حزب الله»، أي التركيز على

> **هذا الملف السري من الأرشيف البريطاني أيضاً بحسب تحليل احتشامي، حول علاقة إيران بـ»حزب الله»**

أجندتهم السياسية داخل لبنان في سياق منفصل ينقل احتشامي عن شخص اسمه بيان جبور من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ما قال عن أن أعضاء «حزب الله» أعربوا له أخيراً عن إحباطهم من كونهم «مجرد ورقة» في العلاقة الإيرانية - السورية. وأضاف نقلاً عن هؤلاء الأعضاء أنهم لا يترددون في اعتقادهم أنه في حالة التوصل إلى تسوية سورية مع إسرائيل، سيطلب منهم وقف العمليات ونزع سلاحهم على الفور. ومن الأمور الأخرى التي تثير انزعاجهم المبادئ التوجيهية التقييدية التي يفرضها السوريون على عملياتهم.

البروفيسور راي هينبوش كشف بدوره عن أنه سمع أن الفصائلية أصبحت مشكلة في «حزب الله» في لبنان. وقال إنه رأى بصورة فجة انقساماً بين المعتدلين المؤيدين لسوريا والمتطرفين الموالين لإيران الذين ربما بدأت أجنداتهم تتشعب

الحرس الثوري الإيراني المتهم الأول في اغتيال إسماعيل هنية

بعد اغتيال إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، أصبحت طهران مسرحًا لعمليات معقدة تحت إشراف مباشر من استخبارات الحرس الثوري الإيراني. حيث تولت الأخيرة إدارة مقر إقامته بشكل كامل، مانعة أي تدخل من جهات أخرى مثل مجموعة مكافحة التجسس التابعة لوزارة الاستخبارات، مما أثار تساؤلات حول مدى تأثير الاغتيال على العلاقات الداخلية في إيران.

في أعقاب اغتيال إسماعيل هنية، أصبح مبنى دار الضيافة التابع للحرس الثوري الإيراني في طهران تحت إشراف صارم من قبل استخبارات الحرس الثوري. وقد تم استبعاد أي تدخل من جهات أخرى، بما في ذلك مجموعة مكافحة التجسس في وزارة الاستخبارات، مما يشير إلى وجود توتر داخل الدوائر الأمنية الإيرانية.

تقرير مؤسسة رؤى – فريق التحرير

نفت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية تقارير عن وجود اختراق أمني من قبل إسرائيل داخل جهاز الأمن الإيراني

زعمت بعض التقارير أن الهاتف الخليوي لهنية تعرض للاختراق من قبل الموساد

تفاصيل القضية:

كشفت مصادر مطلعة لمؤسسة رؤى عن تفاصيل جديدة بشأن كيفية استهداف إسماعيل هنية في قلب العاصمة الإيرانية، والإجراءات التي اتخذتها السلطات بعد الاغتيال. ووفقًا لهذه المصادر، قامت السلطات الأمنية الإيرانية باعتقال 40 شخصًا من عناصر الحرس الثوري المكلفين بحماية إسماعيل هنية وزياد نخالة، الأمين العام لحركة «الجهاد الإسلامي»، منذ وصولهما إلى إيران وحتى لحظة اغتيال هنية ومرافقه

تشير المصادر إلى أن نخالة كان يقيم في الطابق الثالث من مبنى ضيافة تابع للحرس الثوري في منطقة «بام طهران» المطلة على الجبال، بينما كان هنية يقيم في الطابق الرابع. وأضافت المصادر أن عملية الاغتيال تمت باستخدام صاروخ جو-أرض دقيق التوجيه، الذي اخترق المبنى من الطابق الرابع حيث كان يقيم هنية، مما أدى إلى تدمير جزء كبير من الطابق وقتله على الفور

الإجراءات الأمنية والتوترات الداخلية

بعد عملية الاغتيال، تولت استخبارات الحرس الثوري الإيراني الإشراف الكامل على المبنى، وقامت بمنع أي تدخل من قبل وزارة الاستخبارات، بما في ذلك مجموعة مكافحة التجسس. ويُعتقد أن هذا القرار جاء بسبب الخلافات الداخلية حول مسؤولية الفشل الأمني الذي أدى إلى وقوع الحادثة تُشير التقارير إلى أن الفريق الذي يحقق في تفاصيل الاغتيال يرفع نتائجه بشكل مباشر إلى مكتب المرشد الأعلى علي خامنئي، مما يعكس مدى حساسية القضية على المستوى السياسي والأمني في إيران وقعت عملية الاغتيال في الساعة الثانية فجرًا بتوقيت طهران، ويعمل المحققون الآن على تحليل سبب اختيار طابق في مبنى مطل على الجبال كموقع لإقامة هنية، وهو ما جعله هدفًا سهلاً للهجوم. هذا الاختيار يثير تساؤلات حول ما إذا كان هناك تواطؤ داخلي أو تقصير في اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لحماية هنية

ردود الفعل والتحقيقات:

نفت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية تقارير عن وجود اختراق أمني من قبل إسرائيل داخل جهاز الأمن الإيراني، وأكدت أن التحقيقات مستمرة لكشف تفاصيل الاغتيال. في الوقت ذاته، تم رصد توتر كبير بين مسؤولي الأمن في الحرس الثوري الإيراني ووزارة الاستخبارات، حيث يحاول كل طرف التنصل من المسؤولية

وسائل الإعلام الإيرانية، بما في ذلك وسائل الإعلام الحكومية، سعت إلى تقديم تفسير رسمي لعملية الاغتيال، مشيرة إلى أن فشل فريق حماية هنية في الالتزام بالاحتياطات الأمنية كان السبب الرئيسي في نجاح

العملية. وقد زعمت بعض التقارير أن الهاتف الخليوي لهنية تعرض للاختراق من قبل الموساد الإسرائيلي، مما سهل تحديد مكانه بدقة وتنفيذ الهجوم

تداعيات الاغتيال

على الداخل الإيراني:

عملية اغتيال هنية في طهران لم تؤثر فقط على العلاقات الداخلية في إيران، بل أدت إلى ردود فعل غاضبة من مختلف الأطراف. خالد قدومي، ممثل «حماس» في إيران، أصدر بيانًا عبر مركز الإعلام الفلسطيني، أشار فيه إلى أن التصريحات الإيرانية حول الفشل الأمني تهدف إلى التملص من المسؤولية. وأوضح قدومي أن وقوع مثل هذه الحادثة في إيران يضع علامات استفهام كبيرة حول قدرة النظام الإيراني على حماية حلفائه والضيوف على أراضيه

تحليل وردود الفعل الدولية:

أثار اغتيال إسماعيل هنية في طهران عاصفة من التحليلات والنقاشات حول الفشل الأمني الإيراني، حيث تعرضت الأجهزة الأمنية، بما في ذلك الحرس الثوري ووزارة الاستخبارات، لانتقادات حادة من وسائل الإعلام المحلية والدولية

وقد نفى خالد قدومي ما نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» حول كيفية تنفيذ عملية الاغتيال، مؤكدًا أن الهجوم تم بواسطة صاروخ أُطلق من الجو، وليس من خلال عبوة ناسفة زرعت في الغرفة كما زعمت الصحيفة. وأشار قدومي إلى أن إسرائيل نفذت الهجوم بتواطؤ مع الولايات المتحدة، التي أعطت الضوء الأخضر لرئيس الوزراء

عملية الاغتيال تمت باستخدام صاروخ جو-أرض دقيق التوجيه، الذي اخترق المبنى من الطابق الرابع حيث كان يقيم هنية

الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال زيارته الأخيرة إلى واشنطن من جانبه، نفى وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، أي تورط لبلاده في اغتيال هنية، مؤكدًا في تصريحاته للصحفيين أن الولايات المتحدة لم تطلع على تفاصيل الهجوم ولم تشارك في تنفيذه اغتيال إسماعيل هنية في طهران يمثل ضربة قوية للحرس الثوري الإيراني، ويعكس تحديات كبيرة تواجه الأجهزة الأمنية في البلاد. وبينما تستمر التحقيقات وتتصاعد التوترات، يبقى السؤال الأكبر هو كيف ستؤثر هذه الحادثة على العلاقات بين إيران وحلفائها، وخاصة في ظل تصاعد الضغوط الدولية والمحلية على النظام الإيراني لمراجعة سياساته الأمنية

سرقة القرن

خداع نظام مالي كامل في العراق

وشكوك حول حادثة نور زهير قبيل المحاكمة

عـادت قـضـيـة سـرقـة الأمـانـات الضريبية والتي تعرف إعلاميا بـ«سرقة القرن» في العراق إلى الواجهة مجددًا، خاصة بعد الحادث الذي تعرض له المتهم الأول بالقضية «نور زهير» في العاصمة اللبنانية بيروت، فقد أثيرت شكوكًا في الأوساط العراقية حول حقيقة الحادث الذي تعرض له زهير، في وقت من المفترض أن يتواجد في العراق قبيل أيام من محاكمته، ونقلت وسائل إعلام لبنانية صورا وخبرا عن تعرض رجل الأعمال العراقي نور زهير لحادث سير في بيروت أدى لكسور في العمود الفقري والعنق والقفص الصدري إضافة إلى عدة رضوض في الجسم. العديد من العراقيين رأوا ان هذه الحادثة مصطنعة تهدف للهرب من المحاكمة المتعلقة بقضية سرقة القرن". وتحدثت جهات إعلامية حول أن الحادث مفتعل وأن زهير اتفق مع أحد المستشفيات الأهلية في لبنان على هذه القصة»، مشيرا إلى «زهير سافر في اليوم التالي عقب انتشار خبر الحادث من دون معرفة وجهته".

إعداد هيئة تحرير مؤسسة رؤى

يعد زهير المتهم الأول بسرقة الأمانات الضريبية، وظهر مؤخرا في مقابلة تلفزيونية يدافع عن نفسه، مؤكدا أنه سيحضر محاكمته، لكنه طالب بأن تكون علنية

في غضون ذلك، قال النائب عن محافظة البصرة مصطفى سند إن زهير مقيم في الإمارات، وأنه في حال عدم حضوره للمحكمة مجددا فستلجأ الحكومة العراقية إلى استرداده عبر الإنتربول

بالمقابل كانت هيئة النزاهة الحكومية قد أعلنت عن ارتفاع نسبة المبالغ المسروقة إلى الضعف، بالتزامن مع ارتفاع أعداد المتهمين بالسرقة إلى أكثر من 30 متهمًا ومدانًا، وكشف رئيس هيئة النزاهة القاضي حيدر حنون عن تفاصيل جديدة، مبينا نجاح الهيئة في

> **زهير مقيم في الإمارات، وأنه في حال عدم حضوره للمحكمة مجددا فستلجأ الحكومة العراقية إلى استرداده عبر الإنتربول**

استعادة بعض المتهمين من أصحاب الشركات الضالعة في السرقة، بينهم قاسم محمد الذي كان يشغل منصب المدير المفوض لشركة «الحوت الأحدب» بعدما ألقي القبض عليه في إقليم كردستان، حيث بلغت السرقات المسجلة باسمه 988 مليار دينار أي نحو (نحو 7 ملايين دولار) مشيرا إلى أنها ليست أرقاما نهائية

وبينما أكد حنون -في مؤتمر صحفي تابعته مؤسسة رؤى- أن رئيس الوزراء يتابع بشكل يومي قضية الأمانات الضريبية، دعا مدير هيئة الضرائب إلى الإعلان عن كمية الأموال المسروقة في غضون 15 يوما، في مؤشر

على عدم معرفة هيئة النزاهة إجمالي المبلغ المسروق
غير أن مراقبين أكدوا أن المبالغ المسروقة في نفس القضية وصلت إلى أكثر من 8 مليارات دولار موزعة على جميع المدانين والمتهمين، بعد ما أعلن خلال المرة الأولى أن المبالغ المسروقة بلغت 2.5 مليار دولار
وبين الناشط في مجال مكافحة الفساد، وعضو لجنة مكافحة الفساد الحكومية السابق سعيد ياسين موسى أن حجم المبالغ المسروقة في قضية الأمانات الضريبية ناهز 8 مليارات دولار، مشيرا إلى وجود معلومات لا يمكن البوح بها في الوقت الحاضر، لتأثيرها على سير التحقيقات وتتبع حركة المطلوبين والأموال، خاصة بعدما وصل حجم الأموال المسروقة إلى الضعف

المبالغ المسروقة في نفس القضية وصلت إلى أكثر من 8 مليارات دولار موزعة على جميع المدانين والمتهمين

وأُعلن عما يعرف بسرقة القرن في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي عام 2022، على خلفية اشتراك تحالف مؤلف من 5 شركات وهمية في سرقة وسحب مبلغ 3 تريليونات و750 مليار دينار عراقي (نحو 2.5 مليار دولار) من الأموال التي أودعتها كبرى شركات النفط في حساباتها الضريبية باستخدام أوراق وشيكات مزيفة وكشف كتاب رسمي صادر عن هيئة الضرائب أن مبلغ 2,5 مليار دولار، جرى سحبه بين سبتمبر 2021 وأغسطس 2022 من مصرف الرافدين الحكومي، عبر 247 صكا ماليا، حرّر إلى خمس شركات، قامت بصرفها نقدا

مباشرةً، وفق ما ذكرته وكالة «فرانس برس"

فبعد انكشاف الغطاء عن سرقة القرن تحركت هيئة النزاهة والسلطة القضائية لتتولى التحقيق بالقضية وصدرت عدة أوامر قبض قضائية وكان أول المعتقلين رجل الأعمال، نور زهير

من هو «نور زهير»؟

هو رجل أعمال عراقي و«المدير المفوض لشركة (المبدعون) للخدمات النفطية المحدودة»، واسمه الكامل «نور زهير جاسم المظفر»، وكنيته «أبو فاطمة»، ومن مواليد بغداد عام 1980.

وسبق له العمل في الموانئ العراقية، قبل أن يعمل مستشارا بمكتب رئيس اللجنة المالية النيابية السابقة، وتشير تقارير إلى أن «نور زهير» يمتلك أكثر من 20 عقارا فخما ببغداد، فضلاً عن أموال وشركات، وفي 24 أكتوبر 2022، تم إلقاء القبض على «نور زهير»، وذلك خلال محاولته الهروب خارج البلاد عن طرق مطار بغداد الدولي عبر طائرة خاصة

وتم إيداع «نور زهير» السجن بالإضافة إلى آخرين، إلى جانب قرارات قضائية بمصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة للمتورطين بالسرقة وكذلك أُسرهم، وفي عام 2023، قرر القضاء العراقي رفع اشارة الحجز عن شركة تابعة للمتهم بسرقة القرن «نور زهير"

وفي مطلع العام الماضي، أعلن رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، عن قيام «نور زهير»، بتوزيع أمواله على متنفذين من بينهم «سياسيين

واعلاميين»، ملمحًا إلى ارتفاع رقم سرقة القرن

ووقتها أعلن السوداني أيضا

> **يبين رئيس هيئة النزاهة الأسبق القاضي موسى فرج أن «سرقة القرن» ورغم ضخامتها لن تكون الأولى ولا الأخيرة**

أن القاضي المختص أصدر أمرا بإطلاق سراح نور زهير بكفالة، مقابل تعهده بتسليم كامل المبلغ المسروق خلال مدة أسبوعين، مشيرًا إلى أن القسم الأكبر من المبلغ لدى المتهم عبارة عن عقارات وأملاك

وما زال ملف القضية مفتوحا لدى القضاء العراقي للتوصل إلى جميع خيوطه، وكذلك سبل استعادة الأموال التي تم تهريبها خارج العراق بحسب ما صرح عدد من النواب والسياسيين

وينخر الفساد كافة مؤسسات الدولة والإدارات العامة في العراق، ورغم صدور إدانات قضائية إلا أنها نادرا ما تستهدف مسؤولين كبارا

ليست الأولى

وفي ذات الصدد، يبين رئيس هيئة النزاهة الأسبق القاضي موسى فرج أن «سرقة القرن» ورغم ضخامتها لن تكون الأولى ولا الأخيرة، إلا أن أهميتها تأتي من كونها قضية نموذجية للفساد المافيوي، وينبغي اعتمادها كـ«دراسة حالة» لطبيعة الفساد في البلاد لتوافر معظم عناصر الفساد فيها ويقول فرج إن بيئة ممارسة الفساد ومساهمة الأطراف التشريعية والتنفيذية في أعلى مراتبها تدل على وجود قصر نظر، حيث يتعاملون مع قضايا البلد من منطلق شخصي ضيق، خاصة بعدما قاموا بشن حملة هوجاء لإلغاء مكاتب المفتشين العموميين في الوزارات والتي تمثل خط الصد الأول لمواجهة الفساد

وأشار إلى أن الأطراف التي هيمنت على أمانة مجلس الوزراء ومكتب رئيس الحكومة -ومنذ حقبة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي- سعت باستماتة للتخلص من الكفاءات، وزجت بدلا عنها بالموالين حزبيا والذين يتعاملون مع قضايا الفساد بشكل مظهري أو انتقائي

وطالب فرج بتوسيع التحقيق ليشمل كل الذين تواطؤوا أو فتحوا الطريق أمام السارقين بدءا من رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب مرورا برئيس الحكومة ووزير المالية والمديرين

ألقي القبض في وقت سابق على المتهم محمد فلاح الجنابي، وهو المدير المفوض لشركة «القانت» والمتهم بسرقة تريليون و85 مليار دينار

العامين وكل من له علاقة مباشرة وغير مباشرة، وعدم حصر الأمر بالسارقين المباشرين وأكد أن الأرقام الخاصة بـ«سرقة القرن» لم تكن فقط ما تم الإعلان عنه سابقًا بل تفوقه بكثير، معتبرًا أن السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة المالية متلكئة في الإفصاح بدقة عن حجم الأموال المسروقة، في حين يعيق عدم التحديد الدقيق لمبلغ السرقة المحاكم من المضي قدما في إجراءات التقاضي، الأمر الذي دفع برئيس هيئة النزاهة لأن يطالب وزيرة المالية وهيئة الضرائب وخلال 15 يوما بتحديد المبلغ المسروق بدقة

متهمون أساسيون

وبحسب رئيس هيئة النزاهة، فقد ألقي القبض في وقت سابق على المتهم محمد فلاح الجنابي، وهو المدير المفوض لشركة «القانت» والمتهم بسرقة تريليون و85 مليار دينار (نحو

طالب عضو هيئة النزاهة في مجلس النواب باسم خشان بأن تكون محاكمة من وصفه بـ«المتهم الهارب» نور زهير علنية

المحكمة المختصة هي من تقرر أن تكون المحاكمة علنية أم لا، وفقا للمعطيات وظروف القضية

7 ملايين دولار) عبر 79 صكا مزورا، إلى جانب إيقاف المتهم الثالث بسرقة الأمانات الضريبية، في الإمارات، والذي سوف يتم استرداده قريبا

أين وصلت محاكمة نور زهير

أجلت محكمة الجنايات المركزية في بغداد محاكمة زهير إلى 27 أغسطس/آب الماضي بعدما كانت مقررة في الـ14 من الشهر ذاته بسبب عدم حضور المتهم إلى المحكمة، لكنه المحاكمة لم تتم كذلك، مما أثار صدمة لدى الشارع العراقي، خاصة وأن عدم حضور المحاكمة يعد مخالفة قانونية واضحة واتخذ قرار إخلاء سبيل نور زهير في ظروف غير واضحة، لكن الهدف كان دفعه لبيع عقاراته وإعادة الأموال المسروقة، ضمن اتفاق أبرم مع الحكومة العراقية بعد نحو شهر من توقيفه في بغداد

هل يمكن أن تكون المحاكمة علنية؟

أكد مصدر رفيع في هيئة النزاهة -طلب عدم ذكر اسمه- أن المحكمة المختصة هي من تقرر أن تكون المحاكمة علنية أم لا، وفقا للمعطيات وظروف القضية، دون أن يدلي بمزيد من التفاصيل

وعن الآليات المتبعة في القضاء بخصوص علنية المحاكمات، يقول الباحث والكاتب في الشؤون القانونية والقضائية القاضي السابق سالم روضان الموسوي إن الأصل في المحاكمة أن تكون علنية، وهي واحدة من مبادئ المحاكمة العادلة، ويقصد بذلك أن تكون متاحة للجمهور ليحضرها من يشاء، إلا إذا قررت المحكمة أن تكون المحاكمة سرية لظروف أمنية أو ظروف تتعلق بحياة الأفراد الخاصة

وأشار الموسوي إلى أن السرية فيها تخص الجمهور وليس ذوي العلاقة كالمحامين، وفقا للمادة 152 من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971، كما بيّن أن نقل المحاكمة عبر وسائل الإعلام يحتاج إلى موافقة من السلطة القضائية، فهي التي تقرر ذلك

وتنص المادة 152 على وجوب أن تكون جلسات المحاكمة علنية، ما لم تقرر المحكمة أن تكون كلها أو بعضها سرية، ولا يحضرها غير ذوي العلاقة بالدعوى مراعاة للأمن أو المحافظة على الآداب، ولها أن تمنع من حضورها فئات معينة من الناس

وفي السياق، طالب عضو هيئة النزاهة في مجلس النواب باسم خشان بأن تكون محاكمة من وصفه بـ«المتهم الهارب» نور زهير علنية، مؤكدا على أهمية نقل المحاكمة عبر قناة فضائية نقلا مباشرا، ومشيرا إلى أن كل العراقيين طرف في هذه القضية

وقال خشان، إنه «من الطبيعي أن يظهر المتهم نور زهير في الإعلام مدافعا عن نفسه وعن أفعاله، لذلك لا بد من أن تكون المحاكمة علنية كونه المتهم الرئيسي بسرقة الأمانات الضريبية، من مثل محاكمة رئيس النظام الأسبق صدام حسين"

ما المتوقع من المحكمة؟

في المقابل، كان القاضي حيدر حنون قد أعرب في وقت سابق عن أمله في صدور «حكم غليظ ورادع» بحق نور زهير، مشددا على أنه لن يفلت من العقاب لتورطه بقضايا فساد أخرى، ومبينا أن محكمة التحقيق أحالت القضية الأولى التي تخصه إلى القضاء، وهناك متهمون آخرون بعضهم تمت كفالتهم

ووجّه رئيس المحكمة القاضي خالد صدام كتابا رسميا إلى هيئة النزاهة -دائرة التحقيقات، حدد فيه يوم 27 من الشهر الماضي موعدا لمحاكمة المتهم المكفل «نور زهير جاسم» وفق أحكام المادة 331 من قانون العقوبات العراقي، وطلب القاضي من الهيئة تبليغ المتهم باليوم المحدد للمحاكمة وإرسال التبليغ إلى المحكمة قبل الموعد المتفق عليه

وتنص المادة 331 على أنه «يعاقب بالحبس وبالغرامة، أو إحدى هاتين العقوبتين، كل موظف أو مكلف بخدمة عامة ارتكب عمدا ما يخالف واجبات وظيفته، أو امتنع عن أداء عمل من أعمالها، بقصد الإضرار بمصلحة أحد الأفراد، أو بقصد منفعة شخص على حساب آخر، أو على حساب الدولة"

هل يعد ظهور المتهم في التلفزيون مخالفة إعلامية

وحول استضافة زهير في محطة فضائية وهو لا يزال متهما في قضية كبرى وقبل إجراء محاكمته، بيّنت هيئة الإعلام والاتصالات أن المقابلة التي أجرتها قناة تلفزيونية معه تدخل ضمن المخالفات الخاصة باللوائح الإعلامية

وأوضح عضو مجلس المفوضين في الهيئة هشام الركابي أن القضاء العراقي لم يصدر حتى الآن قرارا أو حكما في قضية نور زهير، لذلك فإن استضافته تعد تجاوزا للوائح التي أقرتها الهيئة في هذا الشأن، مشيرا إلى ضرورة تحري وسائل الإعلام المصداقية والحيادية في تناول الأحداث

معضلة السلاح المنفلت في العراق

وفا محمد كريم

كاتب ومحلل سياسي

هناك مشاكل و أحداث في تاريخ البشرية تتمرد على مساحة التعريف ولاتقبل التقولب في بوتقة محدودة المعالم، ومن ضمن هذه الاحداث والظواهر، ظاهرة السلاح المنفلت داخل المجتمعات البشرية سواء أكانت متقدمة أم متخلفة، فتعريف السلاح المنفلت تعريف مطاطي القياس وزئبقي الاستقرار، ويتغير تبعا لتغير المجتمع زمانا واختلاف المجتمعات مكانا، ولكن جملة وتفصيلا هو السلاح المتمرد على قصبة القانون فردي وجماعيا، سرا وعلانية. ولو اعتبرنا الإنسان البدائي مسلحا، فسلاحه أبسط من أن يعتبر سلاحا، ولكن بعد الخطوات التي أوصلت الإنسان إلى تكوين دويلات ووضع قوانين لتدبير صيرورة الحياة وضمان الأمن والاستقرار داخل اللمة البشرية التي سميت بالمجتمع البشري، أصبح لزاما على من يعتبر نفسه مسؤولا عن ضمان هذا الاستقرار أن يسن قوانينا لما للناس وما عليهم.

وهنا برزت الصراعات والتخوفات داخل المجتمع لإن المشرع ينهل القوانين من منطلق مصلحة السلطة التي استطاعت أن تفرض نفسها على المجتمع، سواء أكان جبرا أو طواعية. فكل سيف يشهر في وجه السلطة الحاكمة هو سيف منفلت حتى وإن كان يعتبر نفسه ثوريا

السلاح المنفلت كحالة سياسية وعسكرية، فردية وجماعية، له تاريخ طويل داخل المجتمع العراقي. ولما للصرعات الداخلية من أوجه دينية ومذهبية وعرقية قومية، فقد أرادت السلطة المستحوذة على سدة الحكم أن تستفيد مما يسمى السلاح المنفلت، تارة ليدعم به جهودها في إرهاب وقمع الحركات المخالفة لها حيث سلحت جماعات غير نظامية، وتارة أخرى اتهمت من كان بحوزته السلاح دفاعا عن نفسه وكيانه ووجوده. وإذا وضعنا السلاح المنفلت عبر التاريخ جانبًا وركزنا عليه في وجوده الحديث في تاريخ العراق الحديث، لبانت علومه لنظر الناظر منذ مجيء سلطة البعث إلى سدة الحكم حيث شكلوا قوة غير نظامية باسم الحرس القومي، لإنّ السلاح الذي كان بحوزة هذه القوات لم يكن ملجوما بقانون عسكري ظاهري واضح المعالم. وقد تغير الاسم مع مرور سنين طويلة ليتحول في زمن البعث الاكثر استبدادا إلى «الجيش الشعبي» الذي كان الانتماء اليه قسريا وليس طوعيا. ولكن استخدام هذا الجيش كان ذا منحى واضح، وهو خدمة السلطة المستحوذة على مقدرات الشعب العراقي.

ولكن السلاح المنفلت، ليس دائما هو السلاح الذي بحوزة الجماعات غير الرسمية أو شبه الرسمية التي تجمعهم صلة معينة وإنما هو السلاح الذي بحوزة الافراد

حين احتلت امريكا العراق، بلغ الانفلات الأمني أوجه، إذ أصبح الكل مسلحا والبعض استحوذ على أسلحة ثقيلة

أيضا. وتاريخ المناطق المضطربة يكشف لنا بإنّ الافراد في تلك المناطق يحاولون دائما الاحتفاظ بسلاح ما لأجل الدفاع عن النفس ومن أجل مآرب أخرى، ولكن هناك فترات يميل فيها الناس إلى الاحتفاظ بالاسلحة أكثر من فترات أخرى لأنّه كلما زاد التوتر والحروب في منطقة ما زاد ميل الافراد إلى الاحتفاظ بتلك الاسلحة

تتحدد الظروف الآنية للبلد بالسلاح المنفلت كيفا وكما، ففي الظروف المستقرة يكون السلاح المنفلت في حالته الإنكماشية وتضيق مساحة وجوده سواء كانت الظروف متعلقة بديمقراطية الانظمة الحاكمة أم باستبدادها التي تضيق الخناق على حرية الشعب. أما في حالة الاضطراب والانفلات الأمني فالكل يحاول الحصول على سلاح والاحتفاظ به كي يدافع عن نفسه وأهله ومصالحه

وحين احتلت امريكا العراق، بلغ الانفلات الأمني أوجه، إذ أصبح الكل مسلحا والبعض استحوذ على أسلحة ثقيلة، لإنّ الجيش الأمريكي لم يهتم بما يجري داخل العراق وكان كغول مكبل قد تحرر من قيوده التي ظل زمانا طويلا ساكنا في أغلاله وبدأت الاضطرابات تطفو على السطح حين قرر الامريكان حل الجيش العراقي دون الانتباه لما ينج من تسريح جيش من العاطلين عن العمل، وبالرغم من أنّ الخطة الأمريكية التي وضعها الجنرل المتقاعد «جي غارنر» بحل الحرس الجمهوري وتأسيس جيش عراقي جديد من عدد من الفرق لا تتعدى أصابع اليد الواحدة و إشراك الجنود المسرحين الباقين في عملية إعادة إعمار العراق ما بعد النظام البعثي. ولكن سرعان ما استبدل هذا الجنرال بغيره وحل محله السفير «بول بريمر» حيث أصدر ، وهو المدير لسلطة الائتلاف المؤقتة، أول أمر له في ١٦ مايو بحل حزب البعث العربي الاشتراكي وبدأ عملية اجتثاث حزب البعث. وهذا القرار كان بمثابة إعلان حرب داخلية في العراق لإنّ العراق في العهد البائد قد جرى فيه عملية منظمة لتبعيث كافة مجالات الحياة

وفي كتابه، «عامي في العراق» يذكر بريمر بإنّ سلطة الائتلاف المؤقتة ووزارة الدفاع نسقا معا صياغة الأمر بحل أجهزة الدفاع والأمن العراقية وجرت عملية أصدار القرار، حسب زعمه، بموافقة وزارة الدفاع والرئاسة الامريكية

فبعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ أنهارت المنظومة العسكرية والأمنية بكامل دعاماتها، حيث جاء قرار بريمر بحل الجيش العراقي دون أن يكون هناك خطة وإجراءات بديلة وبما أنّ العراق الذي خاض حروبا، إذ شارك الجيش العراقي في كافة الحروب الدائرة مع إسرائيل وحارب إيران لثماني سنوات، يعتبر دولة عسكرية بمعنى الكلمة وكانت النسبة الأعلى من الميزانية العراقية الغنية توجه لشراء الأسلحة، فقد كانت المشاجب والمخازن والمقرات الأمنية والحزبية محشوة حشوا بالأسلحة، خاصة منها الخفيفة والمتوسطة التي بإمكان الجماهير المهاجمة حملها بسهولة ودون عناء. وكانت هذه المرحلة مرحلة انتشار الأسلحة في يد الأفراد والعشائر والجماهير بشكل عام وعجيب، إذ أصبح الحصول على

بعد سقوط النظام السابق عام 2003 أنهارت المنظومة العسكرية والأمنية بكامل دعاماتها

سلاح وشراؤه في سهولة شرب كأس من الماء، وتوفرت الاسواق العلنية لبيع وشراء هذه الاسلحة ونتيجة لما موجود في مخيلة الناس تجاه السلاح، كان ينظر الى هذه الاسواق كحالة طبيعية .

وهنا نكون أمام سؤال جديد يطرح نفسه، في ظل سلطة مركزية ضعيفة وأقاليم ومناطق قوية وبعيدة عن العاصمة، «هل تتمكن العاصمة من فرض القانون على الجميع بشكل متساوٍ؟»

في ظل النزاعات والصراعات القومية والدينية والمذهبية وتواجد التشكيلات المسلحة والعشائر التي كانت ولازالت تمتلك السلاح، لا يمكن تطبيق بنود القانون المرتبط بوجود الأسلحة المنفلتة سواء أكانت فردية أم جماعية في أيدي الجماعات غير النظامية. وحتى تعريف السلاح المنفلت في هذه الحالة يعد أمرًا لا يمكن حسمه وإعطاؤه تسمية واضحة.

الكل يعترف بإنّ هناك معضلة اسمها « السلاح المنفلت» وهي معضلة لها الكثير من التأثيرات السلبية على سياسات الحكومات العراقية

لإنّ الظروف المتماوجة تعطي تعريفًا متماوجًا، فالتنظيم المسلح الذي يحارب داعش اليوم، يعتبر قوة وطنية بامتياز ويصنف ضمن هيئة الحشد الشعبي الذي أعطوه صفة رسمية. أما إذا عارض العاصمة في أمر ما فإنّها وبقدرة قادر ستتحول إلى «مقاومة إسلامية». وأسلحة العشائر في أيام حرب داعش، كانت تعتبر رسمية وتسلحت من قبل الحكومة وتارة أخرى تسمى أسلحة غير مرخصة من قبل الجهات الأمنية، فالتسميات مرهونة بمدى وشكل العلاقات الموجودة بين هذه القوى التي تمتلك هذه الأسلحة وبين الحكومة. ومع تواجد هذه الأسلحة وانتشارها بنطاق واسع فقد أصبح من الصعب السيطرة عليها إن لم نقل مستحيلاً. ومع كثرة المطالبات الداخلية والخارجية والدول الداعمة لاستقرار العراق والدول الحليفة ومنظمات الأمم المتحدة التي تطالب بحصر السلاح في يد الدولة، ووعود الحكومات السابقة ومساعي الأجهزة الأمنية بإنّهاء تلك المعضلة والعمل الجاد، إلا أنّ المحاولات باءت بالفشل.

فالحكومة العراقية المتتابعة، لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه هذه المعضلة التي تحد من سلطاتها في مناطق وأقاليم العراق المختلفة، فالدولة العراقية الجديدة التي خلفت النظام الدكتاتوري البائد، حاولت عن طريق قرارات صارمة دون استخدام القوة أن تجبر المستحوذين على تسليم أسلحتهم إلى الجهات الحكومية المختصة بهذا المجال. وعليه، فقد أصدرت الحكومات المتتابعة قرارات تتضمن الترهيب و الترغيب، و ذلك بعد تعالي الأصوات التي تطالب بحصر السلاح في يد الدولة. ففي ٢٠١٧ أقر البرلمان القانون رقم ١٥ وحدد في القانون ضوابط حمل السلاح وحيازته، وفي نهاية عام ٢٠٢٢ تعهدت حكومة السيد السوداني بإنهاء ظاهرة السلاح

المنفلت وخصصت ١٥ مليار دينار عراقي لهذا الغرض. ولكن رب سائل يسأل عن فاعلية الخطة التي تعتمدها الحكومة الهذا الغرض، فالحكومات السابقة، التي جاءت إلى سدة الحكم قد رفعت شعار «نزع السلاح» ، لكنها لم تحسم الأمر و لم تحد من تأثيره. وهناك من يشير إلى وجود جهات تحاول إعاقة دور الدولة في هذا الصدد وهذا ما يضاعف التحدي الموجود في الأمر.تقول إحصاءات غير رسمية إنّ عدد السلاح المنفلت يتراوح بين ١٠ الى ١٥ مليون قطعة سلاح والعشائر وحدها تملك ٧ ملايين قطعة من هذه الاسلحة وبالرغم من العقوبات القاسية التي وضعتها الحكومة على من يمسى به مستحوذا سلاحا ثقيلا أو غير مرخص ومسجل في الدوائر الأمنية المختصة، إلا أنّ النتائج لا تبشر بالخير، وبالرغم من أنّ الناس وفق تقارير ووكالات الأنباء والمواقع الالكترونية، تجاوبوا مع القرار ويتمنى الناس

في ظل سلطة مركزية ضعيفة وأقاليم ومناطق قوية .. هل تتمكن العاصمة من فرض القانون على الجميع بشكل متساوٍ؟

إنهاء حالة القلق التي سببها وجود السلاح المنفلت والمآسي اليومية التي يشهدها العراق بسبب استخدام هذه الأسلحة في حسم الصراعات الفردية بين المواطنين وحسم الخلافات بين التنظيمات السياسية والعشائر أيضا، ولكن هناك من لا يعتقد بقرب إنهاء هذه المعضلة العويصة على العلاج، ومن معوقات حل هذه الظاهرة أيضا هو اختلاط السلاح المنفلت مع السلاح النظامي لدى الاجهزة الأمنية والعسكرية.

ما الحل؟

الكل يعترف و يرى بإنّ هناك معضلة اسمها « السلاح المنفلت» وهي معضلة لها الكثير الكثير من التأثيرات السلبية على سياسات الحكومات العراقية وحياة المواطنين. ولكن هل الحلول تكمن في قرارات الدولة بتسليم تلك الأسلحة أو الحل فى تجاهل الظاهرة وإخلاء الطريق أمام الزمن ليكون كفيلا بحلها؟

تأثيرها على المشهد السياسي

المالكي يحذر من خطر تزوير الأصوات في الإنتخابات المقبلة

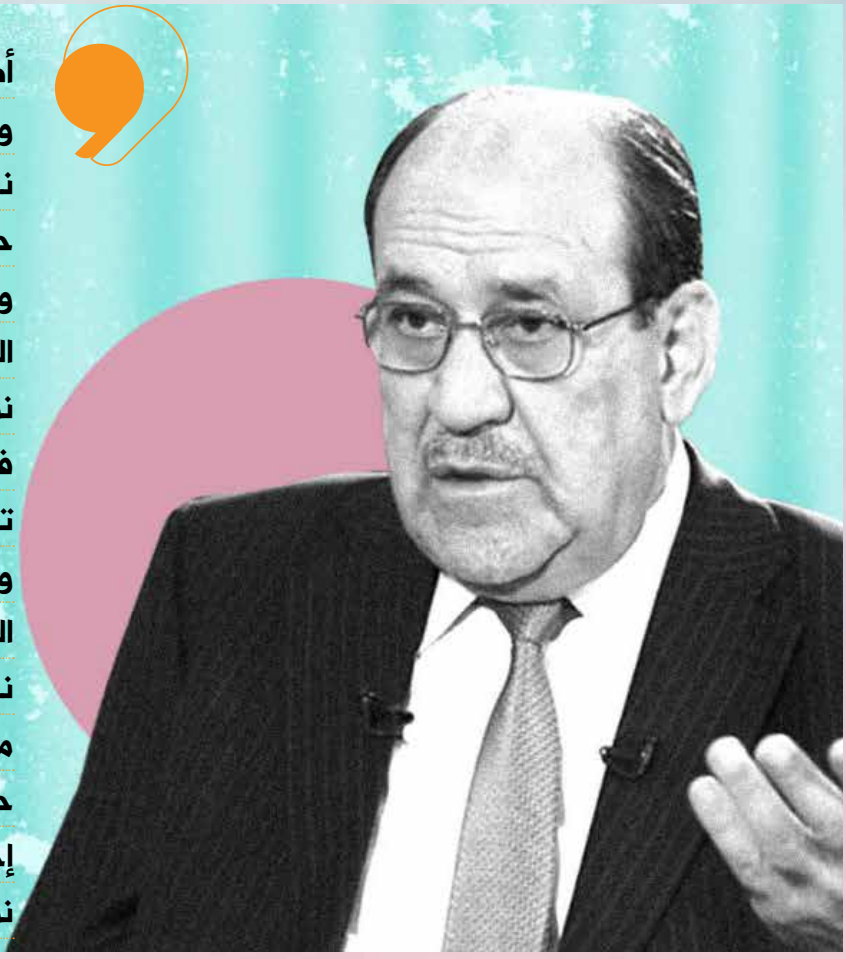

أطلق رئيس الوزراء العراقي الأسبق والقيادي البارز في الائتلاف الحاكم، نوري المالكي، تحذيرات قوية حول ما وصفه بـ»تزوير وبيع وشراء» الأصوات في الانتخابات التشريعية المقبلة، المقررة نهايات العام المقبل. أكد المالكي في تصريحاته أن هذه الانتخابات تشكل «استحقاقًا وواجبًا مقدسًا ودستوريًا»، مشددًا على أن شرعية الدولة واستقرارها يعتمدان على نزاهة هذه العملية.في وقت سابق من هذا العام، وتحديدًا في يونيو/ حزيران، دعا المالكي إلى ضرورة إجراء انتخابات برلمانية مبكرة قبل نهاية عام ٢٠٢٤.

تقرير مؤسسة رؤى – فريق التحرير

وفقًا له، فإن حكومة محمد شياع السوداني، التي تشكلت بناءً على برنامج انتخابي محدد، ملزمة بتنفيذ هذه الانتخابات في هذا التوقيت. واعتبر المالكي أن مشاركة المسؤولين الحكوميين في الانتخابات يجب أن تكون مشروطة بتقديم استقالاتهم من مناصبهم لضمان نزاهة العملية

التزوير وشراء الأصوات: تهديد للعملية السياسية

وفي كلمته خلال لقاء صحفي، حذر المالكي بشدة من تداعيات التلاعب في العملية الانتخابية، مؤكدًا أن «التزوير وشراء الأصوات سيؤديان إلى فقدان الثقة بالانتخابات ونتائجها». وأوضح أن هذا الأمر لا يهدد فقط نتائج الانتخابات نفسها، بل يضرب في صميم الشرعية السياسية للنواب الفائزين، مما قد يقود إلى أزمة ثقة شاملة

الانتخابات التشريعية في العراق شهدت تغييرات مهمة منذ سقوط النظام السابق عام 2003

تهدد استقرار الدولة والمجتمع المالكي اعتبر أن المواطن العراقي عليه واجب المشاركة الفعالة في العملية الانتخابية لضمان نزاهتها وتحقيق الاستقرار السياسي. كما أكد على الدور الحيوي للإعلام في تشجيع الناخبين على المشاركة وتحديث بطاقاتهم الانتخابية، موضحًا أن الإعلام يجب أن يكون «إيجابيًا ومسؤولًا» في هذا الصدد

مخاوف القوى السياسية من نتائج الانتخابات

وفقًا لتحليلات الباحث في الشأن السياسي العراقي، محمد علي الحكيم، فإن تصريحات المالكي قد تعكس مخاوف حقيقية داخل الأوساط السياسية من فقدان النفوذ.

الحكيم أشار إلى أن هذه المخاوف تتزايد خاصة مع احتمالية عودة التيار الصدري للمشهد السياسي، إضافة إلى التقدم المتوقع لتيار «الفراتين» الذي يقوده رئيس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني. يعتبر هذا التيار منافسًا قويًا قد يسحب العديد من المقاعد من «ائتلاف دولة القانون» الذي يتزعمه المالكي

الحكيم بيّن أن الضغط المتواصل من قبل المالكي لإجراء انتخابات مبكرة يعكس قلقه من تعزيز مكانة السوداني على الساحة السياسية، حيث أن أي نجاحات يحققها السوداني قد تزيد من شعبيته بشكل يهدد نفوذ المالكي وقوى «الإطار التنسيقي" معارضة داخلية لإجراء الانتخابات المبكرة

من جهة أخرى، هناك أصوات داخل «الإطار التنسيقي» الحاكم تعارض بشدة فكرة الانتخابات المبكرة. سلام الزبيدي، المتحدث باسم ائتلاف «النصر»، أكد أن الائتلاف ما زال رافضًا لهذه

الانتخابات، مشيرًا إلى عدم وجود مبررات كافية للدعوة إليها في ظل «النجاحات الحكومية المختلفة والاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي» الذي تعيشه البلاد

الزبيدي أضاف أن دعوة المالكي لإجراء الانتخابات المبكرة هي مطلب فردي داخل «الإطار التنسيقي»، ولا تحظى بتأييد واسع من القوى السياسية السنية والكردية، التي تفضل استمرار حكومة السوداني خلفية النظام الانتخابي في العراق

جدير بالذكر أن الانتخابات التشريعية في العراق شهدت تغييرات مهمة منذ سقوط النظام السابق عام 2003. تم إجراء خمس عمليات انتخابية منذ ذلك الحين، آخرها في أكتوبر/ تشرين الأول 2021. تلك الانتخابات كانت فريدة من نوعها حيث تم اعتماد نظام الدوائر المتعددة للمرة الأولى، بدلاً من نظام الدائرة الواحدة لكل محافظة، استجابةً للضغوط الشعبية والتيار الصدري

تشكل الانتخابات المقبلة نقطة مفصلية في مستقبل العراق السياسي، حيث تتداخل فيها المصالح المختلفة للقوى السياسية

ومع ذلك، في مارس/ آذار 2023، عاد البرلمان العراقي إلى اعتماد نظام الدائرة الواحدة لكل محافظة، مع تطبيق صيغة «سانت ليغو» النسبية (بفارق 1.7)، مما يزيد من حظوظ الكيانات السياسية الكبيرة ويحد من فرص المرشحين الأفراد والكيانات الصغيرة

اليوم تشكل الانتخابات المقبلة نقطة مفصلية في مستقبل العراق السياسي، حيث تتداخل فيها المصالح المختلفة للقوى السياسية وتتعاظم المخاوف من التلاعب والتزوير.

تصريحات المالكي تعكس تعقيدات المشهد السياسي العراقي والتحديات الكبيرة التي تواجه البلاد في مسيرتها نحو تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي

معضلة الانتخابات

شون أوغرايدي

مساعد رئيس التحرير في الاندبندنت

يبدو أن وحدة الأميركيين باتت في مهب الريح. ففي «المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري" Republican National Convention (RNC)، بذل الرئيس السابق دونالد ترمب أثناء إلقاء كلمة قبوله ترشيح الحزب له لخوض الانتخابات - أو في الأقل كاتبو خطاباته - جهداً ملحوظاً لتقديم صورة عن «ترمب الجديد" New Trump الذي وعد به بعد محاولة اغتياله.

ترمب أم هاريس؟

فتطرق بصورة عابرة إلى الرئيس جو بايدن في فقرة مقتضبة وصفه فيها على نحو ساخر بأنه من أسوأ الرؤساء في تاريخ الولايات المتحدة، حين قال إن «الضرر الذي ألحقه [بايدن] بهذا البلد يفوق التصور، لا بل لا يمكن تصديقه".

ترجمة مؤسسة رؤى

دونالد ترمب يجسد الجوانب الأكثر إزعاجاً وإثارة للقلق في الولايات المتحدة، في حين أن هاريس تمثل بديلاً أكثر إشراقاً وأملاً

جميع الاتهامات التي يوجهها ترمب إلى بايدن، إنما تعكس الذنوب التي ارتكبها هو - وفي كثير من الأحيان بدرجة أكبر بكثير

هذا الموقف من ترمب يشكل في الحقيقة مثالاً لما يسميها علماء النفس حال «الإسقاط" Transference [وهي مفهومٌ نفسي يقوم فيه الفرد بإسقاط مشاعره أو رغباته أو تجاربه على شخص آخر]. فترمب الذي يحمل هو، بلا جدال، لقب «أسوأ رئيس في التاريخ» (ويسعى الآن إلى الاستفادة من فرصة أخرى لتعزيز هذه السمعة وتثبيت اللقب إلى الأبد)، إنما يُسقط عيوبه الخاصة على جو بايدن وكما هو متوقع، كان الرئيس السابق أكثر وقاحة من المعتاد في التصريح الذي ألقاه بعد إعلان بايدن قراره التنحي عن الترشح. ففي تعليق موجز وفظ وحاقد، ذكّر ترمب الناخبين الأميركيين بالسبب الذي دفعهم إلى رفضه في انتخابات عام 2020. وفيما اعتبر أن بايدن «غير لائق» للخدمة، فإن ترمب هو في الواقع الذي حرض على التمرد، ودين في محاكمة مدنية بتهمة الاعتداء الجنسي، وأصبح في نظر القضاء مجرماً مداناً

ويصف ترمب، صاحب السلوك الطفولي وغير الناضج، بايدن بـ«جو الفاسد»، على رغم أنه هو نفسه غارق في مشكلات قانونية أمام المحاكم. ويدعي أن رئاسة جو بايدن هي نتيجة سلسلة «أكاذيب»، علماً أن ترمب بالذات هو الذي لا يستطيع أن ينطق بجملة واحدة من دون تشويه الحقيقة أو إطلاق أكاذيب

إن الزعم السابق والمستمر من جانب دونالد ترمب الذي يروج له بسخرية، بأن انتخابات عام 2020 كانت مزورة وسُرقت منه، هو ادعاءٌ لا أساس له من الصحة كما الكثير من ادعاءاته الأخرى. وغنيٌ عن القول أيضاً إن مسألتي عبور ملايين المهاجرين الحدود إلى الولايات المتحدة، وخروج كثيرين منهم من «سجون ومؤسسات الرعاية العقلية»، هما مجرد ادعاءات لا صحة لها على الإطلاق.

في جوهر الأمر، إن جميع الاتهامات التي يوجهها ترمب

إلى بايدن، إنما تعكس الذنوب التي ارتكبها هو - وفي كثير من الأحيان بدرجة أكبر بكثير. فمنذ حادثة الرصاصة التي أصابت أذنه، واصل سلوكه المعهود الذي أضاف إليه الآن إحساساً وهمياً بالرعاية الإلهية له

وقال ترمب في «المؤتمر الوطني للحزب 'الجمهوري'» الأخير: «أقف أمامكم... بنعمة الله القدير». وفيما قد يكون ذلك صحيحاً، غير أنه نظراً إلى أن هذا الكلام يصدر عن ترمب المتسم بسلوك استبدادي، فإنه يحمل في طياته تلميحاً خفياً إلى ما يُعرف بـ«الحق الإلهي للملوك» [اعتقادٌ تاريخي بأن الملوك مُنحوا سلطة مباشرة من الله للحكم]. إن الله فعلاً يعمل بطرق يستعصي علينا فهمها إلا أن ما يبرز حقاً في التصريحات الفظة لدونالد ترمب أكثر من أن شيء آخر، هو ما يشبه رد فعل طفل حانق سُلبت منه للتو لعبته المفضلة. فقد كان ترمب والمرشح الذي اختاره ليكون نائبه جي دي فانس وفريقهما يتطلعون بصبر نافد إلى بضعة أشهر يقومون خلالها باستغلال

قال ترمب في «المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري» الأخير: «أقف أمامكم... بنعمة الله القدير»

نقاط ضعف جو بايدن ومهاجمته و«الديمقراطيين»، على هفواته العقلية المزعومة وبدت هذه الاستراتيجية وكأنها طريقة أكيدة للفوز بالانتخابات. فلن يحتاجوا إلى مناقشة قضايا مثل الإجهاض أو حقوق الإنجاب للنساء، إذ يمكنهم ببساطة تسليط الضوء على كل زلة أو خطأ ارتكبه بايدن. ولن يُضطروا كذلك إلى الإقرار بتقديم تنازلات للرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأن تركيز الناخبين سيكون منصباً على ما إذا كان بايدن قادراً على التعامل مع الأزمة

كامالا هاريس تمثل بداية جديدة، وقد يشعر كثيرون بأنه حان الوقت لأن تتولى امرأة زمام الرئاسة في البلاد

في المقابل، من المرجح أن يتلاشى تردد ترمب في تأكيد التزامه قبول نتائج الانتخابات، بمجرد أن يتضح أنه سيهزم «جو [بايدن] النعسان»، كما يسميه، على أي حال. لكن القرار الحكيم الذي اتخذه الرئيس الراهن بايدن، أفقد ترمب إمكان التصويب عليه وتوجيه الركلات إليه - في هذا الإطار يمكن استعارة اقتباس من أحد الرؤساء الأميركيين السابقين [وهو ريتشارد نيكسون الذي قال بعد استقالته «لن يكون لديك نيكسون لتركله بعد الآن»] - وبدلاً من ذلك، سيتحول التركيز إلى عمر دونالد ترمب نفسه وحدّته العقلية ونقاط ضعفه طويلة الأمد المتمثلة في افتقاره إلى النضج العاطفي والاستقرار التي بدت واضحة بصورة صارخة في تصرفاته

كثيراً ما تمنى الأميركيون أن يكون هناك خيار بديل غير المنافسة بين بايدن وترمب

الأخيرة

كثيراً ما تمنى الأميركيون أن يكون هناك خيار بديل غير المنافسة بين بايدن وترمب، والآن باتت لديهم مرشحة أصغر سناً وأكثر نضجاً من المتنافسَين القديمَين والأكبر سناً اللذين اعتادوا عليهما. وفي هذا الإطار، يبدو أن النظام يعمل على النحو المنشود إلى حد ما

وأيّاً كان الأمر، فإن كامالا هاريس تمثل بداية جديدة، وقد يشعر كثيرون بأنه حان الوقت لأن تتولى امرأة زمام

الرئاسة في البلاد. وبالمقارنة مع هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، يبدو أن هاريس تتمتع بشخصية أكثر جاذبية. وقد يتبين لدونالد ترمب الذي عانى تاريخياً من النساء القويات - أن التعامل مع هاريس يشكل تحدياً صعباً له، كما كانت الحال مع نانسي بيلوسي الرئيسة السابقة لمجلس النواب التي كانت تدفعه إلى الجنون

قريباً سيجد الناخبون الأميركيون أنفسهم أمام خيار شخصي مهم. وفيما يسخر دونالد ترمب من كامالا هاريس بسبب سلوكها البهيج ويصفها بـ «كامالا الضاحكة» ويزعم أنها «مجنونة»، إلا أن كثيرين يجدون ربما أنها أفضل بكثير من وجهه العابس

فهاريس تتميز بابتسامتها وتفاؤلها وشبابها وطبيعتها الواضحة وذكائها الحاد، وتقف على تناقض صارخ مع الرئيس السابق. ومع ترشحها للرئاسة، تذكر انتخابات عام 2024 في الولايات المتحدة الرأي العام البريطاني، بالصراعات بين رئيس الوزراء السابق بوريس جونسون، المتبجح آنذاك في منصبه، وكير ستارمر - المدعي العام السابق كما كامالا هاريس - الذي تفوق باستمرار على جونسون، وتمكن في النهاية من إلحاق الهزيمة به

تبقى الإشارة أخيراً إلى أن دونالد ترمب يجسد الجوانب الأكثر إزعاجاً وإثارة للقلق في الولايات المتحدة، في حين أن هاريس تمثل بديلاً أكثر إشراقاً وأملاً. ومن المرجح أن يكون كثير من الأميركيين حريصين على احتضان هذا المستقبل الأشد تفاؤلاً لبلادهم

العلاقات العراقية التركية:

طموح حسن الجوار وتحديات عدم الاستقرار

من أهم العلاقات التي تطمح الدولة العراقية في تحسينها واستقرارها هي العلاقات مع الجارة القوية والمهمة، تركيا. كذلك هي الحال بالنسبة لتركيا، فعلاقاتها مع العراق مهمة وحيوية، لاسيما وأنها تعتمد بشكل كبير على مستوى التبادل التجاري مع العراق، الذي هو في جله وغالبيته العظمى لصالح الاقتصاد التركي.

الذي لا يعتمد على الطاقة كما هي الحال بالنسبة للعراق. لكن هذه العلاقات، ورغم أهميتها الاستراتيجية وضرورتها بالنسبة للدولتين الجارتين، إلا أنها لم تستقر كثيرًا ولم تصل إلى مستوى الاستقرار الذي تطمح إليه سلطات كل بلد مع دولة جارة مهمة وحساسة.

ياسين عزيز

كاتب ومحلل سياسي

وأسباب ذلك كثيرة، منها الأسباب التاريخية التي يمكن لنا أن نصف بها وجود طموح تركي للعودة إلى خرائط قبل أكثر من قرن عندما كانت مناطق مهمة وغنية بالبترول في العراق جزءًا من الدولة العثمانية التي امتدت رقعة سلطتها إلى مناطق كثيرة، وكان العراق جغرافياً ضمن هذه السلطة التي انتهت منذ زمن بعيد. لذلك فإن الاعتماد على تحسين وتكوين العلاقات ورسم سياساتها في هذه المرحلة يجب أن يكون ضمن الواقع الموجود، وعدم الالتفات إلى تاريخ قد مضى ولن يعود بالشعارات والأمنيات

إذن، أمام الدولتين فرصة كبيرة لتحديد مسار العلاقات الإيجابية والبناءة بين الطرفين، أساسها المصالح المشتركة واحترام حسن الجوار وعدم التدخل، أو حتى عدم نقل الأزمات عبر الحدود، على الرغم من صعوبة هذا الأمر مع وجود تهديدات فعلية وملموسة للأمن، لاسيما للجانب التركي الذي يشعر بعدم الاستقرار والقلق من وجود جماعات مناهضة ومعارضة له على طول الحدود بينه وبين الجارة الجنوبية، العراق، وأخطر ما تشعر تجاهه تركيا بالخطورة وعدم الاستقرار هو بقاء ونشاط حزب العمال الكردستاني في الشريط الحدودي القريب جدًا بين العراق وتركيا، ومنها مناطق تتداخل ضمن الشريط الحدودي الثلاثي المشترك بين العراق وتركيا وإيران، وقد زادت خشية الأتراك ومخاوفهم من نشاط عسكري وأمني يهدد

الداخل التركي بعد توسع عمليات ونشاطات حزب العمال الكردستاني سواء عبر الحزب الأصلي أو أحزاب حليفة توالي حزب العمال الكردستاني في مناطق أخرى خارج حدود إقليم كردستان العراق منها منطقة سنجار والمناطق الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية الكردية في شمال وشمال شرق سوريا، ذات الغالبية الكردية. في الوقت الذي تشعر تركيا بأن تحركاتها وعملياتها العسكرية في مناطق داخل إقليم كردستان لا تواجه بمعارضة كبيرة، لاسيما من السلطات العراقية أو حتى من قبل الدول الكبرى المؤثرة مثل الولايات المتحدة، إلا أن تركيا تشعر بأن الدعم الأمريكي لجماعات في داخل سوريا، لاسيما المناطق القريبة من حدودها، ووجود دعم رسمي غير مباشر من متنفذين في

علاقات تركيا إيجابية مع قيادات سياسية في إقليم كردستان، لاسيما مع الحزب الديمقراطي الكردستاني

العملية السياسية في العراق لعناصر تعتبرها تركيا مهددة لأمنها القومي في مناطق سنجار وسهل نينوى، يمكن أن يكون ذلك الدعم موجهًا من قبل أطراف إقليمية، مما يعقد الوضع في تلك المناطق ويعقد أي تدخل تركي مباشر لتحجيم أو حتى إنهاء خطر تلك الجماعات، مما يعني أن أمام تركيا تعقيدات ليست بالسهلة في التعامل مع هذه التحديات

علاقات تركيا إيجابية مع قيادات سياسية في إقليم كردستان، لاسيما مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، لكن في الجانب المقابل تشهد علاقاتها توترًا واضحًا مع الشريك الآخر الأهم في إقليم كردستان، الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي ضغطت تركيا عليه من أجل وقف الدعم لحزب العمال الكردستاني من قبل هذا الحزب، كما تدعي تركيا. لكن في الآونة الأخيرة، ومع العمليات العسكرية الأخيرة التي تشهدها مناطق واسعة في حدود محافظة دهوك في إقليم كردستان، يلاحظ أن العلاقات من أجل معالجة ما تشعر تركيا بأنها تهديدات لأمنها القومي بدأت في نقل هذا الملف مع الحكومة الاتحادية، لاسيما مع الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى بغداد، وقبلها زيارة وفد وزاري رفيع من تركيا والتباحث مع نظرائهم العراقيين من أجل إيجاد معالجة عملية لما تصفه تركيا بتهديد مباشر من قبل عناصر حزب العمال الكردستاني، وهو الأمر الذي أخرج القيادة الكردية التي كانت تتصدى وتتحمل تبعات هذا الملف منذ زمن بعيد، وهو الأمر الذي أخرج القيادة الكردية التي كانت تتصدى وتتحمل تبعات هذا الملف منذ زمن بعيد

للعراق مطالب مهمة من الجانب التركي، الأمر الذي يساعد العراق الرسمي على عدم تقديم ما تريده تركيا بسهولة

العلاقات بين تركيا والعراق، ومن ضمنها إقليم كردستان، تمر بين الحين والآخر بمد وجزر بسبب استمرار المشاكل الأمنية لتركيا. ومع عدم اعتراف حزب العمال الكردستاني بسلطات الإقليم، نجد أن الصعوبات في معالجة الملف أصبحت أكثر تعقيدًا، لاسيما بعد فشل الجهود التي بذلتها القيادة الكردية منذ سنوات في إيجاد أرضية مناسبة لمعالجة سياسية ودبلوماسية للمسألة الكردية في تركيا، وكان للتدخل الإقليمي وتأثيره على القرار جانبًا مهمًا في إفشال هذه الجهود، للأسف. لذا فإن الأنظار الآن تتجه إلى ما تقوم به الحكومة الاتحادية لمعالجة

الأزمة ووضع إطار أمني للعلاقة مع تركيا على خطى الاتفاقية الأمنية التي وقعتها الحكومة الاتحادية مع الجانب الإيراني العام الماضي والمتعلقة بتواجد المعارضة الكردية الإيرانية على الأراضي العراقية في حدود إقليم كردستان، إلا أن هذه المهمة لن تكون سهلة للحكومة الاتحادية في ظل وجود ضغوطات من أطراف داخلية متنفذة في العراق على الحكومة الاتحادية، مما يعقد فعلًا مهمة الحكومة في الالتزام بأية اتفاقيات رسمية مع الجانب التركي

في الجانب الآخر، فإن للعراق مطالب مهمة وحيوية من الجانب التركي، الأمر الذي يساعد العراق الرسمي على عدم تقديم ما تريده تركيا بسهولة وبدون مقابل. وهذا حال العلاقات السياسية والدبلوماسية التي تعتمد على مبدأ المصالح المشتركة، فالعراق بحاجة ماسة

الحديث عن العلاقات بين تركيا والعراق متشعب ومعقد ويحتمل الكثير

إلى إطلاق المياه بصورة تلبي احتياجات العراق من المياه لاسيما وأن نهري دجلة والفرات، الشريان المائي للعراق، ينطلقان من داخل الأراضي التركية، لاسيما ما يتعلق بنهر دجلة الذي يدخل العراق مباشرة من الأراضي التركية دون العبور عبر الأراضي السورية كما هو حال نهر الفرات. كما أن تركيا تعتبر أحد المنافذ المهمة لتصدير النفط العراقي عبر أراضيها لاسيما المتعلقة بميناء جيهان التركي، وهو أمر آخر لم يشهد معالجة إلى الآن بعد قرابة عام ونصف من توقف تصدير النفط من إقليم كردستان عبر الأراضي التركية، والذي كبد الخزينة العراقية نحو 15 مليار دولار حتى الآن، والخسارة تزداد يومًا بعد يوم إذا ما علمنا حسب خبراء مختصين أن خسائر توقف التصدير عبر ميناء جيهان منطلقًا من إقليم كردستان تصل يوميًا إلى 28 مليون دولار أمريكي

الحديث عن العلاقات بين تركيا والعراق متشعب ومعقد ويحتمل الكثير، إلا أن الحاجة إلى تحسين واستقرار هذه العلاقات، سواء الدبلوماسية أو السياسية والاقتصادية والأمنية، بحاجة إلى قرار شجاع من الطرفين والتزام بمواثيق دولية تنظم العلاقات بين الدول، لاسيما الدول التي تحتكم إلى مبدأ الاحترام المتبادل وحسن الجوار. لكن مع ذلك، فالمراقب للوضع يرى في هذه العلاقات فعلًا تحديات كبيرة لإدامة الاستقرار فيها والوصول إلى حسن جوار يستفيد منه الطرفان

العلمانية
وأسباب ظهورها في الغرب!

جاسم الشمري

كاتب وصحفي

لفظة العِلمانية هي ترجمة لكلمة العِلم، فأتت العِلمانية (بكسر العين) تعني الوضعانية، أو العلموية (Scientism)، وكان الدين مقابل العلم؛ tفي أوروبا يوجد الصراع بين الدين والعلم، لكن في الحقيقة فالكلمة في الأصل الأوروبي لا تعني العلم، ولا علاقة لها بالعلم، وإنّما تعني كلمتين هما: الدنيوية، أو اللادينية.

والعلمانية ترتبط بشكل كبير بالنزعة الوضعية خلال القرن التاسع عشر الميلادي، التي تؤكد على دور العقل والعلم في المعرفة بعيداً عن الأشكال الأخرى كالدين، أو الخرافة.

وبالمقابل فإنّ كلمة العِلم، في اللغة الانكليزية هي: (Science)، فهي تعني علم، أو فن، فيما كلمة(Scientific) ، تعني علمي

وهنالك من يرى أنّ العَلمانية هي: ترجمة لكلمة «Secularism" الإنجليزية- المشتقة من كلمة Saeculum"، والتي تعني العَالَم، أو الدنيا، وتوضع في مقابل الكنيسة مما يعني إنّ مفهوم العلمانية يؤول إلى الفصل بين السلطتين الدينية والدنيوية، ومعنى الفصل بينهما: فكل سلطة لها الحرية في التصرف، ودون معارضة من السلطة الأخرى

وهنالك العديد من الأسباب لظهور العلمانية في الغرب، ومنها:

1. قد يكون انغلاق الكنيسة على نفسها، واندفاع رجال الدين في المجتمع المسيحي إلى تطبيق أحكام كانت لأهوائهم اليد الطولى فيها، ويحاولون صبغ هذا الأمر بصبغة دينية وكأنهم يحكمون بأمر الله حتى يتخلصوا من معارضة غالبية الجماهير، وبالتالي تسببوا بنشر الخراب والظلام والتخلف في عموم القارة الأوروبية

2. مقابل سعي الكنائس لنشر الجهل والتخلف بين الناس، ظهرت العديد من العلوم، وثبوت بعض النظريات التي قالت الكنيسة بخلافها، والنتيجة صارت الكنيسة في مواجهة العلماء والباحثين، الذين أثبتوا قوة حججهم العلمية مقابل حالة الجهل التي تمارسها الكنيسة باسم الدين، وبالمحصلة مال الناس

> ولا ندري هل ستطول حالة صراع العلمانية مع الموت، أو الرأسمالية أو أنّها لها كلمة أخرى؟

شيئاً فشيئاً إلى جناب العلوم، والنظريات الحديثة

3. ولم يقف الأمر عند حدّ مواجهة الكنيسة للعلوم بل حاولت التسلط على الجانب السياسي إلى جانب سلطانها الروحي، وحاول الكثير من الأساقفة الفرض لأنفسهم عشور أموال الناس، فضلاً عن تشغيل الناس سخرة في حقول الكنيسة، وكذلك أخذها الأتاوات المفروضة على الأغنياء، والوصايا المأخوذة بسبب الحياء؛ حين يستدعى الكاهن لكتابة الوصية قبل الموت

4.توارث غالبية أتباع الأديان في أوروبا فكرة فصل بين الدين والسياسة، وإعطاء ما لقيصر لقيصر، وما لله لله وبهذا نلاحظ أنّ الكنيسة قد فرضت سلطاناً روحياً رهيباً على العقول ألا تفكر إلا بإذن الكنيسة، وفي الحدود التي تسمح بها الكنيسة

5.ظهور الثورة الفرنسية وانتشارها في أوروبا، والتي أفضت إلى ظهور الليبرالية التي ضعفت الأفكار الكنيسية واللاهوتية وعزلتها عن المجتمعات الأوربية

6.لعب اليهود في أوروبا دوراً مهماً في اختراق المجتمع المسيحي، فالعداء قديم جداً بين اليهودية والمسيحية؛ لذلك استغل اليهود ثغرة العداء بين عامة الناس والكنيسة؛ ودعوا من خلال ذلك إلى إبعاد الدين المسيحي عن ساحة الحكم

وهذه الآراء ذكرت عبر دراسات وبحوث علمية تتعلق بالعلمانية وأسباب ظهورها في أوروبا والعالم

إنّ العلمانية اليوم في صراع مع النظريات الأخرى وبالذات تلك المستندة على الشرائع السماوية

وربما يمكن القول إنّ العلمانية في صراع مع الموت، وقد ذكر المفكر المغربي عبد الإله بلقزيز بداية العام 2024 أن"العلمانية أتت في حقبة من التاريخ الأوروبي والغربي لتؤدي وظيفة، أدتها وانتهى أمرها، وحينها «كانت أوروبا مسرح حروب دينية بين جماعات من معتقدات مختلفة، فجاءت العلمانية لفك الاشتباك بينها، وإخراج الدولة من براثن الحروب الدينية أما اليوم فالديانة الوحيدة التي يعتنقها الغرب هي الرأسمال، وهي الإله الذي يؤمن به، والتعبير عنه هو المصلحة»

ولا ندري هل ستطول حالة صراع العلمانية مع الموت، أو الرأسمالية أو أنّها لها كلمة أخرى؟

واقع المكونات في الإقليم في عهد مسرور البارزاني

نزار صابر سعيد

كاتب وخبير فى الشأن القانونى

يعد النسيج الاجتماعي لكوردستان لوحة فسيفسائية؛ يضم مزيجا من القوميات والأديان المختلفة الذين يشكلون التكوين الاجتماعي لإقليم كوردستان، فيتعايش في الإقليم وعلى مر العصور العديد من القوميات، وتعدد فيها الديانات والمذاهب، فسكانها يفتخرون بأن موطنهم المشترك كان ولازال يحتضن ويحافظ على مكوناته المتعددة م-ن الأديان والقوميات، كما يمتاز إقليم كوردستان بكونه موطن الأديان السماوية والأرضية، إذ نشأت فيه العديد من المذاهب والأديان، فهو مهد الحضارات ولذا أصبحت هذه البقعة مركزا دينيا قبل آلاف السنين وحتى يومنا هذا؛ فهي تضم العديد من المكونات كالتوركمان والمسيحيين باختلاف طوائفهم و كنائسهم والمدارس الدينية والفكرية والثقافية لكل المِلل والنِحل، ومن الأديان السماوية من المسلمين والمسيحيين واليهود، مثلما ضمت العديد من الديانات غير السماوية كاليزيدية والزرادشتية والكاكائية.

ويعد وجود المكونات حالة شائعة في المجتمعات الشرقية والغربية وعلى مدى التاريخ القديم والحاضر، وهي في عمومها مجتمعات متعايشة مع استثناءات قليلة، فبناء الدولة العراقية المعاصرة، التي قامت عام ١٩٢١ لم تنجح في إرساء أسس هوية وطنية جامعة تجمع مكونات الشعب المختلفة، بالرغم من رفعها الشعارات القومية خلال الحقبة الأكبر من تاريخ البلاد المعاصرة، إلا أنّ هذه الهوية لم تستطع أن تجمع العراقيين ، وكان التنوع في مجتمعهم معوقا لتعزيز هذه الهوية وترسيخها

وقد تسبب فشل الدولة العراقية وحكوماتها المتعاقبة في حل إشكالية الهوية العراقية، في تفاقم المشكلة واتساعها حتى بلغت ذروتها في مطلع الألفية الثالثة بعد أن تفاعلت مع الإشكاليات الأخرى للتنمية في العراق، كالشرعية والمشاركة والاندماج والتوزيع، فتسببت كل أزمة بتعقيد الأزمات الأخرى وزيادة حدتها ومنها أزمة الهوية، إذ تنازع المواطن العراقي في مسالة الهوية أربع هوية قد تكون متناقضة، ألا وهي الهوية القومية والوطنية والدينية والطائفية، والتي كان من شان اختيار أحدها بشكل صريح أو ضمني أن يحدث إشكالات داخلية أو إقليمية

ومن الطبيعي أن تستغل بعض زعامات هذه المكونات الاجتماعية، الأثنية والدينية القبلية والطائفية وغيرها الحقبة الإنتقالية المضطربة التي يمر بها العراق وهو تحت الاحتلال، والدولة ضعيفة والهوية الوطنية منقسمة على ذاتها، مما شجع على التدخلات الإقليمية والدولية والقبول بعملية سياسية قائمة على المحاصصة القومية والمذهبية وإقامة الديمقراطية التوافقية التي جاءت بنتائج عكسية مع حرص كل طرف على إفشال مساعي الآخرين لإصلاح الأوضاع على الأصعد السياسية والإقتصادية كافة

أما في إقليم كوردستان العراق فقد كان الوضع ولا يزال مختلفا تماما، فقد صدر في الاقليم القانون ذي الرقم (٥) لسنة ٢٠١٥ المعروف

بقانون حماية حقوق المكونات في كوردستان العراق، والذي يصون حقوق المكونات القومية كالتركمان، والكلدان السريان والشبك و والارمن والايزيديين والبهائيين والفيليين والزرادشتيين وغيرهم من المجموعات الدينية والطائفية وغيرهم من مواطني كوردستان العراق؛ إذ نلاحظ اهتماما مستمرا بضمان بحقوق تلك المكونات، ولاسيما في السنوات الأخيرة وبالتحديد عهد رئاسة السيد مسرور البارزاني؛ والذي أسس مباديء جديدة في التعامل مع ملف حقوق هذه المكونات في الإقليم، وان تلك المبادئ بحد ذاتها تعبر عن نظرة ثاقبة وفلسفة مختلفة لتعامل الحكومات مع ملف المكونات

ولقد شهد عهده إهتماما متزايداً بالتنوع الفكري والسياسي الذي يسمح لكل الأفكار والآراء أن تزدهر بحرية ودونما وصاية من أحد، والشرط الوحيد لهذا المفهوم الأخير هو أن لا ينطوي هذا التنوع السياسي على أي تحريض علي هضم حقوق الاخرين، ومن أهم وظائف حكومته تقوم على حماية الهوية القومية والدينية لمكونات الإقليم وأن تحمي الكيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي من أية محاولة لتدميره، وحتى لا يتناقض هذا المفهوم مع حرية الرأي إذ قد يقف ضد أي اجتهاد أو تغيير مما قد يكون ضرورياً، ونظرا - لأن الحرية تعني المسؤولية، فإنه يمكن اعتباره شرط

شهد عهده إهتماما متزايداً بالتنوع الفكري والسياسي الذي يسمح لكل الأفكار والآراء أن تزدهر بحرية ودونما وصاية من أحد

السيد مسرور البارزاني قد تمكن وبامتياز في تجسيد هذه الفلسفة معبرا عن رغبة حقيقية لإرساء مفهوم الشراكة الحقيقة في الحكم الى واقع ملموس

التعبيرعن أية آراء متناقضة، وهذا يعبرعن التزام وفهم عميق لحقائق الواقع الاجتماعي والسياسي الراهن في الاقليم، كما أن من المأمول أن يكون هذا الخيار هو الأكثر ضمانا لمستقبل موحد مزدهر يسوده السلم الأهلي، و يعيش فيه المواطنون أحراراً ومتساوون في الحقوق و الواجبات، كما أنّه خيار هوية ذات مضمون سياسي وطني سيغلق باب الدكتاتوريات إلى الأبد، و يحصل من تعرضوا للظلم بالإنصاف والعدل، دون أن تسمح مثل هذه الهوية بخلق مظالم جديدة لأية جهة؛ ومن خلال المؤسسات الدستورية وأن يوكل البت في أية تهمة من هذا القبيل إلى القضاء، وقد تم بناء هذه الرؤية الجديدة استنادا على مقومات أو مبادئ عديدة يمكن حصرها فيما يلي

أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الحديث الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معيارا جوهريا ومبدأ قانونيا في تأمين المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أبناء الاقليم ممن يحملون هذه الهوية

أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للإقليم بوصفه كلاً غير قابل للتجزئة بمعنى أنّها لن تكون انعكاسا لتصور فئة ما دون غيرها، وهذا يجعلها معبرة عن هوية وطنية بحق وليست تعبيرا آنياً عن موقف سياسي ضيق.

Yk~تكون الهوية عامل توحيد وتقوية وتفعيل للحراك السياسي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد على الأسس الواردة في المبدأين أعلاه، وأساسا راسخا لتعزيز الكيان السياسي الموحد واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة واستعادة سيادة البلاد ومواصلة دورها الإقليمي والدولي من جهة أخرى، وبذلك تتمكن الحكومة

من لعب دور أساس في إعادة لحمة الهوية الوطنية لمواطنيها

وفي هذا السياق، نلاحظ أنّ السيد مسرور البارزاني قد تمكن وبامتياز في تجسيد هذه الفلسفة معبرا عن رغبة حقيقية لإرساء مفهوم الشراكة الحقيقة في الحكم الى واقع ملموس، بدليل أنّ تشكيل وزارته يحتوي على وزيرين من أبناء المكونات أحدهما من المكون التوركماني والأخر من المكون المسيحي

وإنّ من أبرز ما يمكن تسليط الضوء عليه موقفه المبدئي والحازم إزاء قرار المحكمة الاتحادية العليا بإلغاء مقاعد الكوتا في برلمان كوردستان، فلم يكتفِ فقط بالاعتراض على مضمون القرار، بل قام بدعوى قضائية مطالبا بأعادة مقاعد الكوتا باعتبار أنّ قرار تقليص عدد مقاعد البرلمان يجب أن لا ينصب على مقاعد المكونات، فأثبت بذلك أنّه كان حريصا على حقوق المكونات فهو تركماني أكثر من ممثلي التركمان ومدافعا عن حقوق المسيحيين وباقي المكونات أكثر من ممثلي المكونات أنفسهم، وكان من ثمار هذه الدعوى قرار المحكمة الاتحادية بتخصيص خمسة مقاعد للمكونات وتوزيع تلك المقاعد على الدوائر الانتخابية في الإقليم، ليسجل بذلك موقفا تاريخيا ستضل بصماته في الواقع السياسي لإقليم كوردستان في العقود القادمة، وليرسم بسمة أمل لأبناء هذه المكونات بان هناك من يسهر ليدافع عن كيانهم السياسي

وكدلالة على هذا الواقع، نشير إلى تصريح وزير المكونات في الإقليم والعضو الناشط في الجبهة التوركمانية (ايدن معروف) لموقع كركوك ناو فقال: (أوضاع المكونات في الاقليم جيدة جداً مقارنة بالعراق، مشيراً الى أنّ وجود غبن بحق التركمان على نطاق الحكومة الاتحادية العراقية نظراً لعدم وجود محافظ من المكون التركماني في مجموع ١٨ محافظة، كما صرح قائلا: فهناك تعايش أفضل في الاقليم مقارنة بالعراق، وهناك اهتمام أكبر لحقوق المكونات، بدليل أنّ المكونات لديها ممثلين في هيئة رئاسة البرلمان و وزيرين في حكومة الإقليم، كما أنّ لديهم ممثلاً في رئاسة الاقليم، فضلاً عن ممثلين للمكونات في كل من وزارة الثقافة، التربية والأوقاف، والأهم من ذلك كله أنّهم يعملون بحرية ولا يتعرضون لضغوط سياسية)

واخيراً نستنبج من كل هذا، أنّ حقبة جديدة ومبشرة بالخير للمكونات المتواجدة قد بدأت في الإقليم وهي تبشر بالخير الكثير من كافة النواحي وعلى أساس الاعتراف بالمكونات و كشركاء أساسيين ومواطنين من الدرجة الأولى ويتمتعون مثل اقرانهم بكافة الحقوق المدنية والسياسية.

التفوق الدراسى والحياة العملية

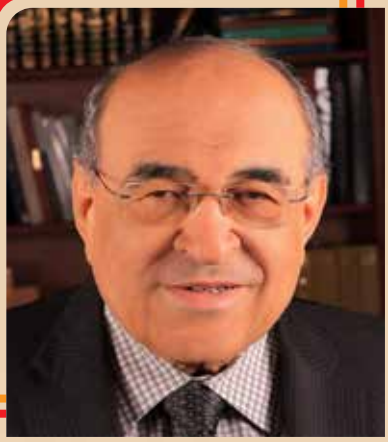

د. مصطفى الفقي

مدير مكتبة الإسكندريةوعضو الهيئة الاستشارية لمؤسسة الفكر العربي

يدهشني كثيرًا أن أتأمل رفاق الدراسة في المدارس والجامعات منذ كنت غلامًا حتى اليوم، حيث أرقب زملائي وكيف تطورت أحوالهم وانتقلوا من مقاعد التعليم إلى ميادين الحياة العملية، وألاحظ أنه لا توجد علاقة حتمية بين التفوق الدراسي والنجاح الباهر في الحياة العملية، قد يحدث أن يملك البعض الأمرين معًا ولكن لا توجد قاعدة لزومية للارتباط بينهما، فكثير من العظماء والمرموقين لم يكونوا من متوهجي الفكر ولا متقدي الذكاء بل إن بعضهم اتسم بالتخلف الدراسي والبلادة في التحصيل، لم يكن ونستون تشرشل طالبًا مرموقًا.

ولم يكن مجدي يعقوب طفلًا يجيد الحديث ويهوى الحوار، وقس على ذلك عشرات النماذج والأمثلة التي تؤكد أنه لا يوجد ارتباط شرطي بين التألق في الطفولة والصبا، وبين التفوق في الشباب والشيخوخة، فلكل من هذه الأمور المرتبطة بالإنسان أسباب وعوامل قد لا تتوافر دائمًا في كل الحالات، وأنا أدهش كثيرًا عندما أرى الصحف تتبارى في تمجيد المتفوقين دراسيًا وأحاول تتبع مسيرة بعضهم فلا أجدها ماضية على الطريق الصحيح، وأكتشف أن التفوق الدراسي ليس بالضرورة تعبيرًا دقيقًا عن التميز الشخصي أو مؤشرًا للنجاح في الحياة العملية، فالكر والفر بين صفحات الكتب المدرسية بل وحفظ بعضها عن ظهر قلب لا يعتبر دليلًا على التفوق بقدر ما هو دليل على الحرص لتحقيق النجاح والانتقال من صف إلى أعلاه، ولقد تذكرت كثيرًا من المتميزين من زملائي في مراحل الدراسة المختلفة وبحثت عنهم لأجد أن بعضهم حقق نجاحًا ملحوظًا، ولكن الأغلب الأعم منهم لم يتوافر له ما كان يتطلع إليه من مكانة نتيجة تميز في الحياة العملية وميادين العمل المختلفة، وبالمناسبة فإنني أؤكد هنا أن ارتفاع المجموع الكلي لدارس ما لا يعني إضافة لمكانة العلم في بلده، وأنا أتذكر كيف كان يحصل بعض الطلاب في الشهادات العامة خصوصًا الأجنبية منها على درجات تتجاوز المائة في المائة ولا أجد تفسيرًا لهذه الظاهرة حتى الآن، وإن كانت قد بدأت في الاختفاء، لذلك كان أوائل الطلبة يلتحقون بكليات جامعية لا تتفق مع اهتماماتهم وميولهم ولكنها فقط تستثمر الجزء الأكبر من المجموع الكلي في سنواتهم الدراسية، وكان ذلك في رأيي مبررًا للقلق وتعبيرًا عكسيًا عن المستهدف من مخرجات العملية التعليمية، ويجب أن أسجل هنا الملاحظات التالية

التعليم كالجندية يجب أن يتساوى أمامها الجميع، فهما عمودان لانصهار المجتمعات التي تقوم على مبدأ المواطنة وحده ولا تفرق بين غني وفقير وقادر وعاجز

أولًا: إن التعليم قد تحول إلى سلعة تباع وتشترى وتقف وراءه أحيانًا - خصوصًا التعليم الخاص والأجنبي - دوافع تتصل بتحقيق الأرباح دون النظر إلى تأثير ذلك على مستقبل الأجيال وطبيعة العلاقات الاجتماعية والإنسانية بينها، فالتفاوت الشديد في المصروفات الدراسية يصنع نوعًا من العبث الطبقي ويؤدي إلى اهتزاز القيم وتراجع قيمة العلم على كل المستويات

ثانيًا: إن التعليم كالجندية يجب أن يتساوى أمامها الجميع، فهما عمودان لانصهار المجتمعات التي تقوم على مبدأ المواطنة وحده ولا تفرق بين غني وفقير وقادر وعاجز، ولقد كان التعليم على عهد آبائنا وأجدادنا يقوم على التكافؤ الحقيقي للفرص ويجلس ابن الغني إلى جانب ابن الفقير بلا تفرقة، بينما أصبح التعليم حاليًا نوعًا من التميز الاجتماعي الذي يؤدي إلى توسيع الهوة بين الطبقات ويخلق قدرًا من الحقد القائم على المقارنة الظالمة دون وضع لاعتبار ما يتصل منها بالموهبة والجهد وليس الأصول الطبقية أو الثروات العائلية

ثالثًا: إن الارتباط بين التفوق العلمي والمصروفات الدراسية يجب أن يكون حافزًا أمام الأجيال القادمة لكي تدرك أن التفوق الدراسي يؤدي إلى تخفيض تلقائي في المستحقات المالية المطلوبة من كل طالب أو طالبة، بحيث يكتشف الجميع أن ما يحققه علميًا ينعكس عليه اجتماعيًا بشكل مباشر، وبذلك تنتهي سطوة الطبقات على بعضها ونكون بإزاء مناخ صحي يدرس في إطاره الجميع

الارتباط بين التفوق العلمي والمصروفات الدراسية يجب أن يكون حافزًا أمام الأجيال القادمة لكي تدرك أن التفوق الدراسي يؤدي إلى تخفيض تلقائي في المستحقات المالية

مؤمنين بأن الثمن الوحيد للاستمرار في الدراسة هو التفوق فيها أو على الأقل عدم الإخفاق في مراحلها المختلفة رابعًا: ينبغي أن تنتهي النعرات المتصلة بالوساطة والتمييز نتيجة العلاقات العائلية أو الارتباطات الوظيفية التي قد تعطي مكانًا لفتى على حساب زميل له أو تسرق من فتاة جهدها الذي تستحقه، فتكافؤ الفرص يجب أن يبدأ من مراحل التعليم المختلفة لكي يكون عنوانًا دائمًا في كل المراحل بحيث تلتزم المؤسسات التعليمية بأكبر قدر من ديمقراطية التعليم على نحو يؤدي إلى اختفاء الدروس الخصوصية ويدفع إلى المشاركة الجماعية التي تقتضي البدء بالمدرس، فهو جوهر العملية التعليمية وعمودها الفقري والارتقاء بمستواه ثقافيًا وفكريًا، هو الوسيلة الوحيدة للنهوض بالأمم وتحضير الشعوب، فالعلم لا وطن له ولكن للطلاب أوطانهم وعائلاتهم وهمومهم. إنني أختتم هذا الحديث بأن أتذكر زيارة السفير البريطاني لي في مكتبي الخاص أثناء الأيام الأولى لثورة 25 يناير 2011 والحشود مرابطة في ميدان التحرير، يومها سألني السفير: ماذا يمكن أن تقدم بريطانيا للشعب المصري في ظروفه هذه فقلت له: المساعدة على النهوض بالتعليم أولًا وثانيًا وثالثًا فتدريب المعلمين المصريين من خلال دورات تقومون بها في بلادكم هو خير هدية تقدم للتعليم في دولة كمصر، ومازلت أكرر نفس العبارة إنه التعليم.. إنه التعليم.. إنه التعليم

أمن الانتخابات شرط لنجاحها!

عبدالله جعفر كوفلي

باحث أكاديمي

يوما بعد يوم نقترب من موعد إجراء انتخابات برلمان كوردستان للدورة السادسة، المقررة في ٢٠/١٠/٢٠٢٤، إذ تجري الاستعدادات اللازمة على قدم وساق من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية بالتنسيق مع الجهات المعنية في الاقليم، وهذه إحدى النقاط التي تمييز هذه الانتخابات عن سابقاتها، بعد أن كانت الانتخابات التي تجري في إقليم كوردستان تُشرف عليها مفوضية انتخابات الإقليم. وقبل أيام جرت القرعة النهائية لأرقام القوائم والمرشحين المستقلين، وحصل كل منهم على رقمه الانتخابي.

كل يوم تشتد المنافسة بين الأحزاب والمرشحين، ويحاول كل منهم بيان نقاط قوته ومكانته ومنجزاته ومواطن ضعف الآخر ونكساته

وعليه تستعد الأحزاب السياسية والقوائم والمرشحون لخوض الانتخابات البرلمانية، وبدأوا بشكل غير رسمي بتنفيذ أجزاء من برامجهم بزيارات ميدانية للعوائل والمناطق والمؤسسات التي يرون فيها الفرصة السانحة لإقناعهم بضرورة التوجه إلى مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات والإدلاء بأصواتهم والتصويت لصالحهم

وفي كل يوم تشتد المنافسة بين الأحزاب والمرشحين، ويحاول كل منهم بيان نقاط قوته ومكانته ومنجزاته ومواطن ضعف الآخر ونكساته. وتعد هذه ظاهرة طبيعية، بل وصحية، في الأيام التي تسبق يوم الاقتراع، مع ضرورة التزام كل الأطراف المعنية بالحفاظ على المصالح العليا المشتركة للبلاد، والحفاظ على أمنها واستقرارها، وعدم اللجوء إلى العنف أو القوة ضد الآخرين، أو استخدام أساليب وكلمات غير لائقة وبذيئة لا تمت إلى الأخلاق والقيم الحميدة بصلة

النقطة الجوهرية في الموضوع أنّ الأجهزة الأمنية المسؤولة عن توفير الحماية للمواطنين لا تقف مكتوفة الأيدي، بل على العكس من ذلك، فإنّ مسؤوليتها تزداد وتكثف جهودها، وتضع خططها، وتوزع مهامها، وتنسق

أعمالها بشكل أفضل وأدق بالمقارنة مع الأيام الاعتيادية، لعلمها بأنّ أحد عوامل وشروط نجاح أية عملية انتخابية يكمن في توفير الأمن والاستقرار بشكل عام، ولاسيما أمن مراكز الاقتراع وسلامة المشرفين عليها وحماية المرشحين والناخبين ومنحهم الفرصة المناسبة للإدلاء بأصواتهم دون خوف أو ترهيب وحماية عملية فرز الأصوات، وتأمين نقل الصناديق الانتخابية إلى الأماكن المحددة لها مسبقاً من قبل الجهات المعنية عليه

فإنّ نجاح أية عملية انتخابية مرهون بمدى توفر الأمن، فلا يمكن تصور إجرائها أصلاً في حالة عدم توفر الأمن والاستقرار، أي في ظل الخوف والقلق، فكيف يمكن تصور نجاحها

الأمن الانتخابي مفهوم واسع النطاق، لأنّ الانتخابات بصورة عامة لا تخلو من التدخلات والتأثيرات الجانبية الخارجية

أمن المجتمع بصورة عامة، شرط أساسي لإجراء الانتخابات، وإنّ كانت نسبة منهم لا يشاركون في التصويت أو يقاطعونها

والداخلية التي ترغب في وجهتها حسب ما يقتضيه مصالحهم الخاصة وتدعّم هذا وتهمل ذاك، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة بين المرشحين وجمهورهم.

لذا فإنّ هذا المفهوم يشمل الجوانب التالية

- أمن المجتمع بصورة عامة، فوجود الأفراد والمجتمع شرط أساسي لإجراء الانتخابات، وإنّ كانت نسبة منهم لا يشاركون في التصويت أو يقاطعونها لأسباب تخصهم، إلا أنّهم يتأثرون بمخرجات هذه العملية الديمقراطية. لذا فإنّ الأجهزة الأمنية مسؤولة عن أمن المجتمع بكامله، وبخطط أدق من سابقتها وأكثر حرصاً وبذل جهد، لأنّ المجتمع يكون خلال هذه الفترة تحت الأنظار والمجاهر والمراقبة

- أمن المفوضية المستقلة

للانتخابات والعاملين معها، نظراً لدورهم الفعّال والمؤثر في إدارة هذه العملية بشفافية ونزاهة وموضوعية، فتكون الأجهزة الأمنية معنية بتوفير الحماية اللازمة لأمن المشرفين والعاملين على إجراء الانتخابات من أعلاهم إلى أدناهم، بالإضافة إلى ممثلي الأحزاب السياسية والقوائم المشاركة والمرشحين المستقلين، وكذلك أمن البعثات الدبلوماسية والأجهزة الإعلامية المختلفة وممثلي المنظمات الدولية المعنية وغيرهم من الجهات الرسمية

- أمن المرشحين، فالمرشح هو أحد أفراد المجتمع، ولكنه يمر بمرحلة صعبة وحرجة، ويكون منشغلاً بالحملة الانتخابية ومحاولة كسب التأييد الشعبي، وسرعان ما يتجول هنا وهناك. وقد يتعرض لضغوط كبيرة وتهديدات ومحاولات للإساءة له من قبل معارضيه، لاسيما في أماكن الاجتماعات والاتصال بالجماهير، سواء بقصد الإهانة أم دفعه إلى الخروج من السباق الانتخابي أو إظهار ضعفه أمام الناخبين وفقدان الثقة به وبقدراته. لذا فهو بحاجة ماسة إلى تأمين أمنه الشخصي في حله وترحاله، خاصة في الأيام التي تشتد فيها المنافسة، سواء كانت بين المرشحين من القوائم المختلفة أم المرشحين من القائمة الواحدة، لأنّ الجميع يحاول الفوز بالانتخابات

المرشح هو أحد أفراد المجتمع، ولكنه يمر بمرحلة صعبة وحرجة، ويكون منشغلاً بالحملة الانتخابية ومحاولة كسب التأييد الشعبي

من جانب آخر، فإنّ المرشحين والأشخاص القريبين منهم يقومون بتعليق صورهم في الأماكن المخصصة من الجهات المعنية، كلوحة فنيّة جميلة وكثيراً ما يقدّم البعض من أصحاب النفوس الضعيفة على تمزيقها أو إزالتها بقصد الإساءة الى المرشح أو لأي غرض أخر، فإنّ الأجهزة الأمنية مكلفة بالحفاظ على هذه الصور

والتعليقات سواء كانت ضوئية أم على شكل لافتات في الإطار القانوني

- أمن الناخبين، فالناخب فرد من المجتمع، لكنه ليس كبقية أيامه، لاسيما وأنّ حبه وولاءه لمرشحه يفوقان عن أي وقت آخر، وغالباً ما يكون مستعداً للدفاع عنه بشتى الوسائل الممكنة. وهذا ما يعرضه للانتقاد والعنف وأحداث الشغب، مما يتطلب جهداً إضافياً من الأجهزة الأمنية لحماية الناخبين في أيام الحملات الدعائية للانتخابات ويوم الاقتراع

- أمن مراكز الاقتراع، حيث تجري الانتخابات وفق تقسيم المناطق إلى دوائر انتخابية، وكل دائرة تنقسم بدورها إلى مراكز متعددة، ويتم استغلال المدارس لهذا الغرض. لذا فإن هذه المدارس بحاجة إلى تأمين

يتم بعد فرز الأصوات وتسجيل النتائج نقل الصناديق وفق إجراءات أمنية مشددة إلى الأماكن المحدد لها من قبل المفوضية العليا للانتخابات

الأمن لها قبل أيام من إجراء الانتخابات وحتى الانتهاء منها وفرز الأصوات. فكل مركز بحاجة إلى خطة أمنية خاصة ضمن الخطة الأمنية الشاملة

- أمن صناديق الاقتراع، يتم بعد فرز الأصوات وتسجيل النتائج نقل الصناديق وفق إجراءات أمنية مشددة إلى الأماكن المحدد لها من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ليتم العودة إليها عند وجود الشكاوى. لذا فإنّ أمن هذه الصناديق وسلامة نقلها يقع على عاتق الأجهزة الأمنية، وكذلك توفير الحماية اللازمة لها في ذلك المكان إلى أن يتم الانتهاء من عمليات الفرز وانتهاء مدد تقديم الشكاوى

- أمن احتفالات الأحزاب والقوائم

والمرشحين الفائزين، إذ تبدأ الاحتفالات فور إعلان المفوضية العليا للانتخابات النتائج الأولية. فيتجمع الفائزون بمقاعد البرلمان ويخرجون إلى الشوارع في أرتال، تعبيراً عن انتصارهم وثقة المواطنين بهم. لذا فإنّ هذه التجمعات الجماهيرية بحاجة ماسة إلى توفير الحماية الكاملة لهم وفق خطط واضحة وسليمة، خاصة أنّ الجماهير تعبر عن سعادتها بالفوز بالانتخابات بشتى الطرق الممكنة، وقد تتصادم مع بعضها البعض، مما يؤدي إلى تعكير صفو الحياة العامة، لذا فإنّ حماية أمن الجماهير ضرورية من قبل الجهات المعنية بالأمن

من هنا يتبين أنّ امن الانتخابات عبارة عن منظومة أمنية مترابطة ومتداخلة ومتأثرة مما يعني أنّ أدنى خلل في إحدى أجزائه يؤثر على الأجزاء الأخرى خلاصة الأمر إنّ توفير الأمن عامل مهم جداً وشرط أساسي لنجاح أية عملية انتخابية، بل إنّ نجاحها مرتبط بمدى توفر الأمن. لذا فإنّ الأجهزة الأمنية تدرس الواقع بشكل جيد، وتخطط، وتنفذ حرفياً ما رسمته، وتتابع وتكثف جهودها لتحقيق الأهداف المرجوة من برامجها

نقصد كلّ الاجهزة الأمنية بمختلف تخصصاتها وفق تنسيق مستمر بيّنها ليؤدي كلّ منها دوره المرسوم له

نتمنى عملية انتخابية آمنة وناجحة بكل المعايير لانتخابات برلمان كوردستان المزمع إجراؤها في ٢٠/١٠/٢٠٢٤، ونتمنى التوفيق للجميع

امن الانتخابات عبارة عن منظومة أمنية مترابطة ومتداخلة ومتأثرة مما يعني أنّ أدنى خلل في إحدى أجزائه يؤثر على الأجزاء الأخرى

تحذيرات من تفاقم الأوضـ العبّاسية ودعوات لمـ

تسببت «مجزرة العباسية» الأخيرة في مدينة سامراء بمحافظة صلاح الدين من تصاعد المخاوف بشأن تدهور الوضع الأمني. فقد راح ضحية هذا الحادث المأساوي ستة أفراد من عائلة واحدة، مما أثار ردود فعل واسعة بين الأهالي والمسؤولين على حد سواء، وسط دعوات عاجلة للكشف عن الجناة ومحاسبتهم، واتخاذ إجراءات جادة لمنع تكرار مثل هذه الجرائم في المستقبل.

ـــاع الأمنية بعد مجزرة ـــحاسبة المســـؤولين

تفاصيل المجزرة

في 21 أغسطس 2024، أقدم مسلحون يرتدون زيًا عسكريًا على اقتحام منزل في منطقة العباسية، وقتلوا بوحشية جميع أفراد العائلة، وهم رجل وزوجته وأربعة من أبنائهم. الهجوم كان منظمًا ومخططًا له بعناية، مما يوحي بأن الجناة لديهم معرفة مسبقة بتفاصيل الأسرة والموقع. وبعد تنفيذ الجريمة، لاذ المسلحون بالفرار إلى جهة غير معروفة، مما زاد من تعقيد القضية وأثار التساؤلات حول الجهة التي قد تكون وراء هذه العملية

تحقيقات وزارة الداخلية

فور وقوع الجريمة، أعلنت وزارة الداخلية العراقية عن فتح تحقيق شامل بقيادة وكيل الوزارة لشؤون الشرطة. تم تشكيل لجنة تحقيقية خاصة للتحقق من ملابسات الحادث، مع توجيهات مباشرة من وزير الداخلية عبد الأمير الشمري لتحديد الجناة وتقديمهم للعدالة. ورغم مرور عدة أيام على الحادثة، لم يتم الإفصاح عن أي تفاصيل تتعلق بالتحقيقات أو الجهة المسؤولة، مما زاد من حالة التوتر والقلق بين الأهالي

> **الهجوم كان منظمًا ومخططًا له بعناية، مما يوحي بأن الجناة لديهم معرفة مسبقة بتفاصيل الأسرة والموقع**

الحادثة الأخيرة في العباسية لم تكن الأولى من نوعها في المنطقة، لكنها الأشد وقعًا، وقد أثارت مخاوف كبيرة من تصاعد أعمال العنف

ردود فعل مجلس عشائر سامراء

أعرب مجلس عشائر سامراء عن استيائه الشديد من الوضع الأمني المتدهور، معتبراً أن عدم كشف الجناة بسرعة يعكس ضعفًا في النظام الأمني وقدرة الدولة على حماية مواطنيها. وفي بيان صدر بعد اجتماع طارئ، شدد المجلس على ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لتعزيز الأمن وكشف الجناة، وطالب بإجراءات حازمة لضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث

تصاعد المخاوف من تراجع الأمن

الحادثة الأخيرة في العباسية لم تكن الأولى من نوعها في المنطقة، لكنها الأشد وقعًا، وقد أثارت مخاوف كبيرة من إمكانية تصاعد أعمال العنف والفوضى في حال عدم اتخاذ إجراءات صارمة. تشير التقارير إلى أن انتشار الأسلحة بشكل غير قانوني في العراق، وخصوصًا في المناطق الريفية، يشكل تحديًا كبيرًا للأمن والاستقرار. وتعاني الأجهزة الأمنية من نقص في الموارد والتدريب، مما يضعف قدرتها على التعامل مع هذه التهديدات

تحركات الجهات المحلية واستجابة المجتمع

أكد الشيخ غزوان النيساني، أحد وجهاء مدينة سامراء، على أهمية تعاون الأهالي مع السلطات الأمنية لضمان استقرار المنطقة. وأشار إلى أن الحادثة ليست مجرد جريمة عادية، بل هي انعكاس لتراجع الوضع الأمني، مما يستدعي مراجعة شاملة للإجراءات الأمنية. ودعا النيساني إلى تعزيز الثقة بين المجتمع والسلطات الأمنية من خلال الشفافية في التحقيقات وإظهار الجدية في معالجة الأمور الأمنية

تسلط «مجزرة العباسية» الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجه العراق في مجال الأمن والاستقرار

دور السلطات المحلية والقيادات الأمنية

من جانبه، أشار محافظ صلاح الدين، بدر الفحل، إلى أهمية التواصل المستمر بين الجهات الرسمية والقيادات الأمنية لضمان إجراء تحقيقات شفافة ونزيهة. كما أكد على ضرورة عدم التسرع في إصدار الأحكام قبل انتهاء التحقيقات، مع تأكيده على أهمية إطلاع الجمهور على التطورات في الوقت المناسب لتهدئة المخاوف وطمأنة المواطنين بأن العدالة ستتحقق

الدلالات الأمنية والاجتماعية للحادثة

تسلط «مجزرة العباسية» الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجه العراق في مجال الأمن والاستقرار. إذ يعاني البلد من تزايد أعمال العنف والجريمة المنظمة في ظل انتشار السلاح غير القانوني وتعدد الفصائل المسلحة.

وتعكس هذه الحادثة مدى الهشاشة الأمنية، والحاجة الماسة إلى إصلاحات جذرية لتعزيز النظام الأمني، وضمان حماية المواطنين من تهديدات العنف والجريمة

لتستمر التحقيقات في حادثة العباسية وسط مطالبات محلية ودولية بالكشف عن الجناة وضمان محاسبتهم

ويشير الوضع الأمني المتدهور في سامراء إلى الحاجة إلى جهود مكثفة لإعادة الاستقرار، ومعالجة الثغرات الأمنية التي تسمح بحدوث مثل هذه الجرائم. التعاون بين المجتمع والسلطات، والشفافية في التحقيقات، والإجراءات الأمنية الحازمة، كلها عوامل أساسية لضمان حماية المواطنين ومنع تكرار مثل هذه المآسي في المستقبل

التأثيرات الاجتماعية للعزلة الرقمية

كيف تؤثر التكنولوجيا على حياتنا الاجتماعية؟

في العصر الرقمي الحديث، أصبحت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، حيث تعتمد معظم تفاعلاتنا على الأجهزة الإلكترونية والشبكات الاجتماعية. هذا الاعتماد الكبير على الوسائل الرقمية لتبادل المعلومات والتواصل قد أحدث تغييرًا جذريًا في الطريقة التي نتفاعل بها مع الآخرين ومع العالم من حولنا. ونبدأ في أبرز الإيجابيات التي جلبتها التكنولوجيا إلينا، وهو تمكيننا من التواصل بسهولة مع الآخرين بغض النظر عن بعد المسافات. فبفضل وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح من الممكن أن نتواصل مع الأصدقاء والعائلة في أي وقت ومن أي مكان.

د. سلامة الخفاجي

طبيبة وكاتبة

هذا الانفتاح على العالم مكّننا من تبادل الأفكار والتعرف على ثقافات مختلفة، مما ساهم في تعزيز فهمنا للعالم وفي توسيع آفاقنا الاجتماعية

التكنولوجيا وفرت أيضًا منصات للتعبير عن الذات والمشاركة في القضايا الاجتماعية والسياسية، حيث أصبح من الممكن للأفراد إيصال أصواتهم والتفاعل مع المجتمعات التي تشاركهم اهتماماتهم. هذه القدرة على التواصل الفوري والحرية في التعبير جعلت التكنولوجيا أداة فعالة في تعزيز الحراك الاجتماعي والسياسي

وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة التي تقدمها التكنولوجيا في تحسين التواصل، فإن لها تأثيرات سلبية على حياتنا الاجتماعية. فالكثير من الأشخاص أصبحوا يعتمدون بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي، مما أدى إلى تقليل

في مجال العمل أصبحت العديد من الوظائف تعتمد بشكل كبير على المهارات الرقمية

غياب التفاعل البشري المباشر يجعل العلاقات أقل عاطفية وأقل قدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية

التفاعل الشخصي المباشر. هذه العزلة الرقمية قد تؤدي إلى شعور بالعزلة والانفصال عن الواقع الاجتماعي الحقيقي، وتزيد من حالات القلق والاكتئاب بالإضافة إلى ذلك، أدى الاعتماد الكبير على التكنولوجيا إلى تغييرات في طبيعة العلاقات الشخصية، حيث أصبحت العلاقات أكثر سطحية وأقل حميمية. إضافة إلى أن التفاعل عبر الشاشات لا يمكن أن يحل محل التواصل الحقيقي الذي يتضمن مشاعر وأحاسيس لا يمكن نقلها رقميًا. فغياب التفاعل البشري المباشر يجعل العلاقات أقل عاطفية وأقل قدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية التكنولوجيا لم تؤثر فقط على حياتنا الاجتماعية بل امتدت أيضًا إلى ميادين أخرى مثل العمل والتعليم. ففي مجال العمل، أصبحت العديد من الوظائف تعتمد بشكل كبير على المهارات الرقمية، مما يستدعي من الأفراد مواكبة هذه التغيرات والتكيف مع البيئة الرقمية. أما في التعليم، فقد وفرت التكنولوجيا فرصًا جديدة للتعلم عبر الإنترنت، لكنها في الوقت ذاته قد أثرت سلبًا على التفاعل الاجتماعي بين الطلاب والمعلمين، كذلك للتكنولوجيا تأثير ملحوظ أيضًا على الحياة الأسرية حيث بتنا نرى الكثير من الأطفال

الاعتماد المفرط على التكنولوجيا قد يؤدي إلى عزل الأطفال عن الواقع، ويحد أيضًا من نشاطهم البدني

والمراهقين يقضون وقتًا طويلاً أمام الشاشات، مما يؤثر على النمو الاجتماعي والعاطفي لديهم. هذا الاستخدام المفرط للتكنولوجيا قد يقلل من جودة التواصل داخل الأسرة ويؤدي إلى تباعد العلاقات الأسرية، ففي أوقات الفراغ وفي زوايا المنازل، نجد الأطفال غارقين في عوالم افتراضية، يبحرون عبر الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية، يتعلمون من تطبيقات تعليمية أو يلعبون ألعابًا تفاعلية تضفي عليهم جوًا من المرح والتسلية. هنا، تتجلى التكنولوجيا كنافذة سحرية، وهذه النافذة إما أن تأخذهم إلى الابداع أو تدمر شخصياتهم ومهاراتهم خاصة في التواصل

فهي سيف بحدين فالاعتماد المفرط على التكنولوجيا قد يؤدي إلى عزل الأطفال عن

غياب التفاعل البشري المباشر يجعل العلاقات أقل عاطفية وأقل قدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية

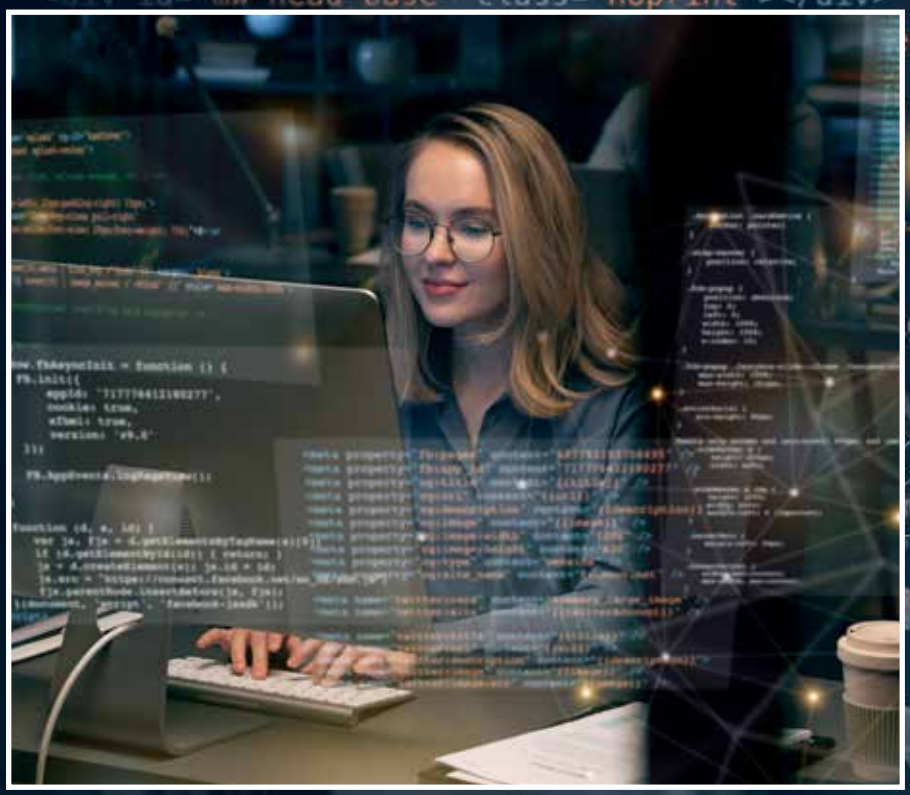

الواقع، ويحد أيضًا من نشاطهم البدني، ويقلل من فرص التفاعل مع الأقران والأسرة. وقد تجد الطفل ينسحب إلى عزلته الرقمية، مبتعدًا عن دفء التواصل البشري، مما يؤثر على نموه الاجتماعي والعاطفي، وأقول هنا إن للتكنولوجيا، في هذا السياق، خيط ذهبي، يربط بين القلوب ويعزز من الألفة الأسرية أو يأخذهم إلى مزيد من التشتت والتفرقة والضياع في ضوء هذه التأثيرات، يصبح من الضروري أن نبحث عن توازن بين الاستفادة من التكنولوجيا والحفاظ على تفاعلاتنا الإنسانية الحقيقية. من المهم أن نكون واعين لاستخدامنا للتكنولوجيا وأن نسعى لتعزيز التواصل الشخصي المباشر، والاهتمام بالعلاقات الاجتماعية والأنشطة التي تجمع الناس بعيدًا عن الشاشات. وهنا يمكن القول إن التكنولوجيا، رغم فوائدها الكبيرة في تسهيل التواصل والتعلم، تحمل في طياتها تحديات اجتماعية قد تؤدي إلى عزلة رقمية. لذا يجب علينا كمجتمع العمل على تحقيق توازن يضمن الاستفادة من هذه التقنيات دون التضحية بجودة العلاقات الإنسانية والرفاه الاجتماعي

قبل السادس عشر من آب

فاضل ميراني

مسؤول الهيئة العاملة للمكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني

ليست كلمات هذا المقال بيانًا حزبيًا، ولا دعاية انتخابية استباقية، بل هي تذكير لمن نسي أو تناسى. هي لذواتنا وشركائنا ولجيل سيكون له يومًا ما أن يعي قضيته، وأيضًا لخصوم مستقبل بذرهم خصماء الأمس واليوم، وأعدوهم للمستقبل وقود نزاع. لطالما كانت جعبة العدو الكلامية والعددية محشوة بالتضليل والاتهام، ومزدحمة بحملة البارود، متطوعين ومجبرين.

واليوم يشبه البارحة، وفي الاثنين مقدمات للغد. السادس عشر من آب هو ذكرى تأسيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني في سنة 1946.

سي الحزب الديمقراطي الكوردستاني ليس حزبًا من شاكلة الأحزاب التي أسهمت بتلوث العمل السياسي، ولا هو مضمونه منها، ولا هي منه، لا برنامجًا ولا تنفيذًا ولا فكرًا. هذا ليس إلا توصيفًا بتجرد لأغلب العمل السياسي والمعطيات والنتائج المستحصلة في البلاد، حيث أن جرعات الصراحة في التوثيق لا قيمة لها إلا بالمعلومة الموثقة البعيدة عن التصور القاصر والمكتوبة بتجرد

اسيًا من حيث التكوين، نحن جزء أساسي من حركة وطنية عراقية وقومية في العراق. فالعراق، الذي تشكلت سلطات متعددة النماذج فيه، لم تسع ولا واحدة منها لمغادرة عقلية التملك فيه. بل أظهرت أو سكتت عن فكرة المركزية ذات الجذر المستقر في الذهن والنفس، أن الطبقية الاجتماعية قدر وقضاء، وأن العامة يُمنّ عليهم بمكرمات، وأن للعامة أكثر من سماء سلطة، ومنها السلطات الروحية والسلطات الوضعية للقانون، عسكرية أو أمنية أو مدنية أو مدعية بالمدنية، أو كلها متواجدة بنسب تسلط وتأثير لكل واحدة منها

من هذا التلف البنيوي جرى تكييف واستمرار العمل في العلاقة بين الحكم والمحكوم. وطبيعي أمام منطق مثل هذا أن تكون مسيرة البلاد على ما جرت عليه الأمور واستقرت، على الأقل خلال القرن الذي مر وزاد بضع سنوات منذ أن وضع فيصل الأول اسمه على المملكة العراقية، التي أخذتها بريطانيا من الدولة العثمانية، التي كانت قد استقرت لها خلافة المسلمين بعد قرون من النزاع الإسلامي العربي على الخلافة، والذي ظهر بخفوت ثم تعاظم وأسفر بمرور الزمن وتجسد المصالح

كان علينا أن نقبل بالواقع يوم تصالح الكبار وكنا في كيان سياسي نتفهم أنه كان عليه هو نفسه أن يقنع قواعده ليبقى. فلقد تعاملت الدوائر الكبرى على أساس أن الزمن يرتضي المزاوجة بين تاريخ العراق الممتد لألوف السنين وبين إنشاء كيان جديد يكون مثل الطفل مع إمكانية البقاء والنمو. غير أن المفارقة كانت بزوال الملكية العراقية على يد العسكر الملكي ودون رفض من راعي الملكية الأجنبي الذي لم يتأخر اعترافه بالبديل العسكري الذي غير الصيغة للجمهورية

الجمهورية نفسها أُطيح بها من زميل عسكري وشريك سابق ثم أطيح بشقيق الشريك ثم بدأت جمهورية الشراكة الواضحة في مشروع حكم عسكري

حزبي أمني. ثم دخلت معادلة صعبة عاصرة بدأت سنة 1979 وانتهت شكلًا وبعض مضمون في 2003. في هذا المختصر سالت دماء لا حصر لضحاياها، وأهلكت أموال أصفارها من مضاعفات الستة أصفار وأكثر، وانحرف أو حُرفت عقول عن وعيها، وتكرر النقد والخسران ولم يتم الوقوف أمام قضية خلل العقل والفكر السلطوي

لماذا اعتقد الحاكم بملكيته لكل المقدرات؟ ولماذا جرى السكوت والتزيين له ليفعل من عندياته ما يراكم به مجدًا له خلال حكمه ونكبة للشعب خلال حكمه وبعد زواله

هذا السؤال مرتبط بالعراق والعراقيين ونحن كنا أول من وقف وعمل على الجواب عليه

قران الحدث بالتاريخ لن يستحق التذكر أو الاحتفاء به ما لم يكن الحدث محل اعتزاز أو اهتمام. فالحدث أهم من الاحتفاء به، فإن استوفى الحدث شروط النجاح الأخلاقي، فإن إحياء الذكرى يرتبط بمطلب تثبيته في ذاكرة الأجيال لزراعة اهتمام وجداني باعث لإدامة المشروع

السادس عشر من آب من ناحية إحياء الذكرى يرتبط في ذاكرتنا السياسية، في ذاكرتنا نحن، بتأريخ تقويم سياسي للعهد الجديد من الحاجة القومية والشعبية والوطنية للكرد في كردستان على اتساعها، وللكرد على امتداد وجودهم. يرتبط بتقديم وجودهم على الساحة السياسية وأوجه الحياة في العراق، الذي هو المركز القانوني الذي نحتاج لإفهامه والتفاهم معه بعد أن شخصنا الخلل في البنية الفكرية للسلطة وخللها في تشكيل المواطنة

السادس عشر من آب من حيث الحدث يعني أكثر من مضمون، وكلها مضامين متصلة: انعقاد مؤتمر للحزب ببغداد سنة 1946، وانتخاب مصطفى البارزاني رئيسًا للحزب، في وقت كان فيه البارزاني وخمسمائة رجل مقاتل معه في لجوئهم إلى إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي أيام الاتحاد، والذي استمر حتى عودتهم بعد انهيار الملكية وقيام النظام العسكري الجمهوري

مضمون آخر هو حال العراق أيام الملكية وحالنا معه، وهو الحال الذي غطت عليه أفعال القسوة المركزة اللاحقة التي أعقبت الملكية في العراق

كان الحراك السياسي الكردي لا يقل أهمية موضوعية عن أهمية مطالب أي شعب آخر لنيل حريته وابتداء تجربته في تشريع وسن قوانين يحتكم إليها في مجتمع واعٍ فيه كل من الحاكم والمحكوم. سيما أن اختلافنا عن الآخرين أو اختلافهم عنا واحد، إلا في هوية الحكم التي تستبعدنا لكوننا قومية أخرى. لنا لغتنا ولهم لغتهم، لنا تاريخنا ولهم تاريخهم، ولنا معهم ولهم معنا مناطق مشتركة وأخرى مرتبطة، لكن الحقيقة هي أننا شعبان، والواقع أنهم في سلطتهم رأوا فينا أقلية مشكوكا فيها ما لم نثبت لها ما ترتضيه هي من معايير سلوكية. وقد ظلت هذه الظاهرة في النظام ثابتة تظهر وتختبئ وتقوى وتستفحل أو تتراجع بحسب قوة النظام

لقد شخص الوعي السياسي الكردي مشكلة النظام وخلل خارطة اهتمامه، وقد لا أعدو مبالغة إن قلت إننا كنا نحاول إيصال رسائل للنظام لتصحيح سلوكه كلما وجدنا طرفًا مصغيًا ضمن النظام. وكم فقدنا شخصيات كان يمكن أن تصحح مسار الأحداث، وكانت داخل النظام، لكن كيمياء السلطة المستحكمة داخل السلطة كانت تطيح بمثل أولئك

لا ندعي أبدًا أن فترة الحكم الملكي لم تكن فترة سباق داخلي لإثبات نجاح الحكم، ولا ننكر أن مشروع الحكم كان، قياسًا بما تلاه، هو نظام مقيد بمجموعة لوائح بعيدة عن المغامرات الفردية والتوجهات الفكرية العنيفة. لكن وعي مرحلة ما قبل 1958 وإن تفوق على ما بعدها، ذلك لأن ما تلا 1958 كان شعاراتيًا أكثر منه تنفيذًا، وكان التفافًا أكثر منه تقدمًا. كانت أنظمة ما بعد 1958 حائرة بتسويق شرعيتها العسكرية منشغلة بحروب فكرية وطائفية مأخوذة بهاجس أمني. أنظمة فصلت مفهوم الدولة داخل ذهن تخرج من كليات عسكرية

السادس عشر من آب سنة 1946 عندنا هو يوم تأسس معه مشروع طويل الأجل بعيد المدى لمجابهة وعمل خارقين. لقد استوفينا قراءة التاريخ المحيط بنا وبمن سيكون علينا التفاهم أو المواجهة معهم، وأخذنا بالاعتبار طبيعة البشر في ميزان العطاء والأخذ. كنا واقعيين في طرح أسئلة تخص مستقبلنا، المستقبل الذي لا نريده أن يشبه الماضي السيء الذي خلقه لنا غيرنا بسبب سوء استخدامه للسلطة

منذ سنة 1991، اشتغلنا على إزالة وتأهيل وبناء ما خربته منظومة السلطة منذ أن اعتمدت سياسة ضرب مغذياتنا أرضًا وشعبًا. كانت ضرباتهم الأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، من حيث التعليم والمنح والمنع، غير مرتبطة بنظام بذاته. لقد أكمل النظام الذي كسرته حرب 2003 سابقات استخدام الدعاية والسلاح والمال وشق الصف في سبيل صياغة منطق هجين مادته التبعية لتفاعلات

معدن الحكم الذي كان بدوره مشحونًا بالاجتهادات التي تخالف نصوص برنامجه الحزبي

كان مصطفى البارزاني قد شخص ما يريده الشعب الكردي من أمور خارج ما تريد أن تصنعه الأنظمة. كانت قضايا بعناوين العدالة والسلم والمساواة والحرية لها وبها تفصيلات لم تكن تروق الأنظمة والمتخادمين مع الأنظمة. إذ إن فكر البارزاني شأنه شأن أي فكر سيخلق انبعاثًا للقوى الحقيقية المضغوطة في أدنى الطبقات. لابد أن تتصدى له الأنظمة التي على شاكلة ما كان سائدًا ولا زال بعضه سائدًا

كان فكر وحراك البارزاني لا ينحصر حتى في رسميته ضمن أطر الحزب الديمقراطي الكوردستاني. ذلك أن البارزاني له نظرة غير مقيدة بكيان حزبي، كان الحزب يتحرك سياسيًا ضمن حدوده وعسكريًا دفاعًا ضمن تشكيلاته. لكن العمل الوطني والقومي والإقليمي والدولي كان عملًا غير تقليدي أبدًا. إذ إن البارزاني حلل التفاوت بين حجم وثقل التركة التي راكمتها سلطات حكم سابق وبين عامل الوقت وقوى السلطة العنيفة غير المدركة لخطورة سياساتها الداخلية وارتباطاتها الخارجية. ولذا اختار البارزاني أن يتحرك في أكثر من اتجاه دون القبول بشروط الخصم أو القبول بالمفروض من منطق للمواجهة

لم يختر البارزاني لغة معقدة في التوجه لشعب كردستان لشرح مطالب الشعب وأداء السلطة. لم يتكلم البارزاني عن الخصم إلا بما فيه الخصم، ولم يتبع سياسة عرقية أو مذهبية أو حياكة خصومات أو تخليق عداوات

كنا معرضين للقصف والاغتيال والاعتقال والتقديم لمحاكم خاصة. وكان البارزاني مغايرًا لذلك الفكر والأداء، كان مدركًا أن التحايل والبهتان والتأزيم ليست من صفات الساعي بقضية عادلة

كان البارزاني قريبًا من كل المفاصل المجتمعية الحيوية. كان البارزاني ينظر للتعليم والأمن والمعيشة وتجنب المغامرة بمقدرات الأهالي شغله الشاغل. كانت قضايا التحصن والتحصين الشبابي والعمل الطلابي الجبهوي وواقع ومستقبل وجود المرأة في المجتمع، والنقابات والجمعيات والاتحادات هي الأجنحة المؤثرة في خلق التواصل والرأي العام لشعب لم يقبل أن يكون ملحقًا بدرجة ثانية في دولة مأزومة السلطة

لم تتمكن السلطات من الفوز بصراعها ضدنا وإن غطت على خسارتها دعائيًا. ولقد فزنا خلال مراحل المواجهة وإن لم تصل أخبارنا للجميع، ذلك أن عدالة وواقعية مطالبنا وجهد عملنا ومطاولتنا، هي الكفيلة بترجيح كفتنا

نحن لم نستثمر في تاريخ خصومات نتخذه حجة للثراء أو اجتثاث الآخرين. نحن لم نُورط أنفسنا أو جمهورنا بمحاور أو بمعادلات كسب للآخرين على حساب شعبنا وأنفسنا. نحن نرفض فكرة فرض الرأي والتكاسر وإنفاق المقدرات على ملفات لا تضيف شيئًا لواقع حياة أفراد شعبنا

ليس لنا أن نفترض ذكرى بتاريخ آخر لحزبنا، ولم يكن السادس عشر من آب يومًا مقصودًا بذاته ليكون تاريخ بدء حزبنا في حراكه الهائل ضمن فترة سلطة امتدت من وصاية عبدالاله بن علي وحتى يومنا هذا. ومن نهاية الحرب الكونية الثانية وإلى ساعة كتابة هذه الرباعية، مرورًا بتبدلات دولية كبرى كانت تأخذ الاهتمام الأهم في الإعلام ودوائر القرار. تغير خلالها ميزان القوى واتحدت دول وانقسمت أخرى وانهار نظام وجاء بديله، واشتعلت حروب ونشبت معارك، كنا خلالها بين المهجر والخندق لم نبدل هدفنا ولم ترتج معتقداتنا في أحقية ما نطلب

لقد أرسينا ثم شيدنا منظومة مؤسِسة للدفاع عن خصوصية العراق بمواطنة كردستانية تحميها تشريعات وقوانين غير جائرة، تسعى لعدالة لا تتجزأ. طبقنا مبدأ الشراكة في تجربتنا وتوفير كل متطلبات الرأي المخالف. أدمنا الانفتاح على محيطنا العربي والأجنبي إقليميًا ودوليًا وإيجاد وتعضيد المصالح المشتركة. فرزنا بين العمل الحزبي وبين التكلف الحكومي، حددنا وشرحنا مساحات الحرية التي لا يجوز أن تمس مساحات الآخرين في حرياتهم. اشتغلنا قبل سنة 1991 ضمن أدق ظروف وأخطرها، عبر فيها الرئيس مسعود البارزاني عن حنكة أداء متقدة، ثم سابقنا الزمن لتهيئة بيئة صحية في حدود إقليمنا وعمقه لنثبت مصداقية ارتباط البرنامج بالمنجز. ومن عقدين نواصل دورًا أساسًا في تجربة حكم في العراق لا زالت بحاجة لمواجهة ذاتها وللإجابة على سؤال عن مفهومها للحكم وما يجب أن يكون عليه

إن الاقتصاد والتنمية وثقة المواطن ببلاده ودولته وسلطاتها معادلة مرتبطة. إن مسها عامل خارجي بخدش أو آذتها هي نفسها، فذلك دليل عدم إدراك لخطورة الأدوار

السادس عشر من آب سنة 1946 وآب 2024 هي روح وجسم وفكر وأداء، لو لم يكن، لكانت قضية بلدنا في وادٍ لا نجاة منه

رؤى المستقبل

مجلة استشرافية

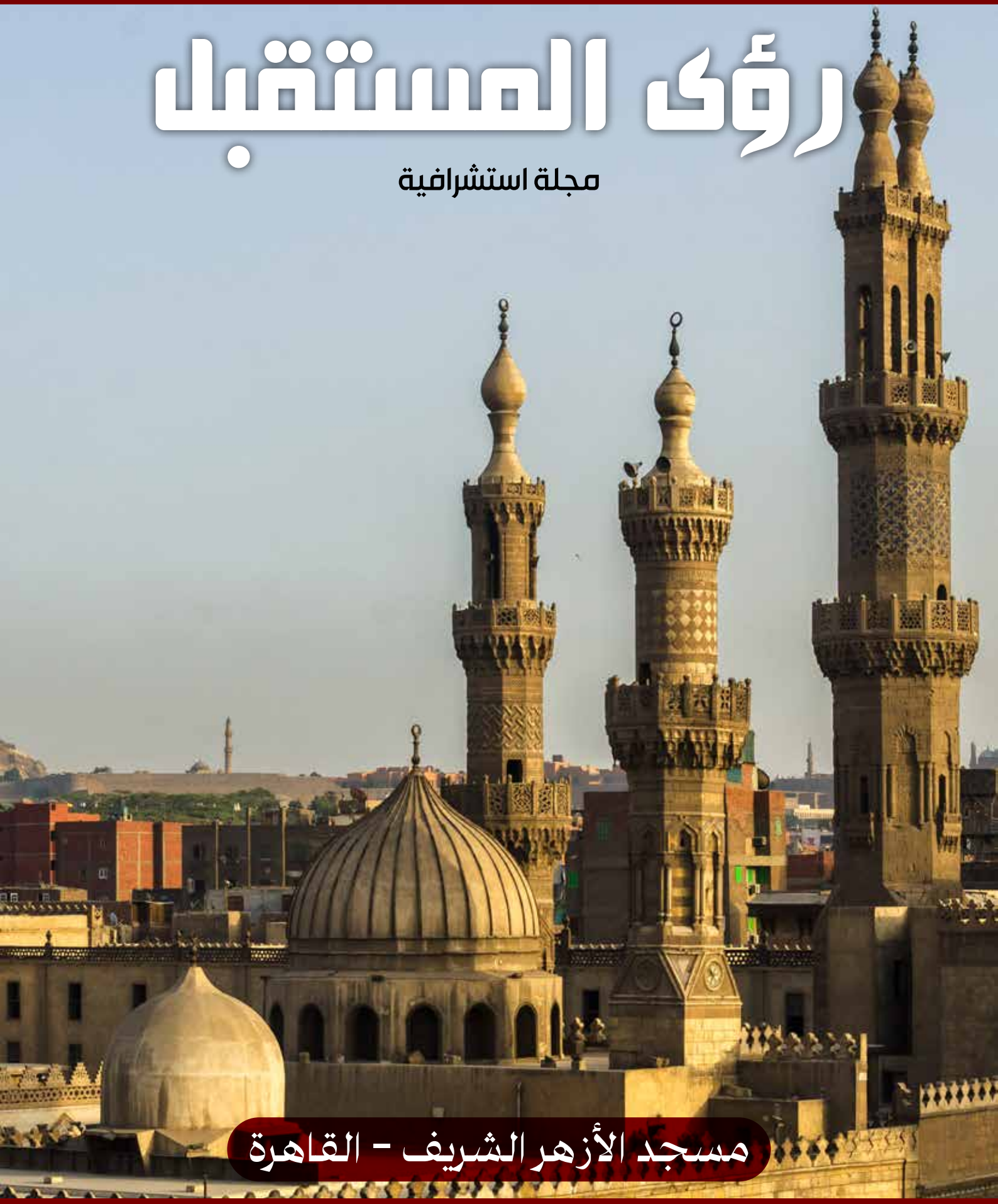

مسجد الأزهر الشريف - القاهرة

لمواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل

www.ruaafoundation.com